

شرح مقدمة

ابن أبي زيد القيرواني

ألقاه

أحمد بن محمد بن الصادق النجار

ح احمد محمد النجار ، ١٤٣٥ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النجار ، احمد محمد
شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني. / احمد محمد النجار .- المدينة المنورة ،
١٤٣٥ هـ

..ص ٤ :.سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠١-٤٦٩٨-٧

١- التوحيد أ.العنوان

١٤٣٥/٣١١٢

ديوي ٢٤٠

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٣١١٢

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠١-٤٦٩٨-٧

(ملاحظة): لا يتم طباعة الجزء الأسفل مع بطاقة الفهرسة

تأمل مكتبة الملك فهد الوطنية تطبيق ما ورد في نظام الإيداع بشكل معياري موحد ، و من هنا يتطلب تصوير الجزء الاعلى بالأبعاد المقننة نفسها خلف صفحة العنوان الداخلية للكتاب ، كما يجب طباعة الرقم الدولي المعياري ردمك مرة أخرى على الجزء السفلي الأيسر من الغلاف الخلفي الخارجي .

و ضرورة إيداع نسختين من العمل في مكتبة الملك فهد الوطنية فور الانتهاء من طباعته، بالإضافة إلى إيداع نسخة الكترونية من العمل مخزنة على قرص مدمج

(CD) وشكراً ،،،

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد المبعوث
رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا أحد كتب أئمة السلف في باب الاعتقاد، قد منَّ الله علي بشرحه
في إحدى الدورات العلمية التي أقيمتها في ليبيا عام ١٤٣٣هـ.

وقد سلكت فيه مسلك الوسط في الشرح، احترازاً من التطويل الممل،
وبعداً عن الاختصار المُخل، كما حرصت على التنويع في ذكر المسائل؛
حتى ينتفع منها كل قارئ على حسب مستواه، فمن المسائل ما يناسب
المبتدئ؛ لسهولة فهمها، ومنها ما هو فوق ذلك.

كما اجتهدت أيضاً على عدم إثقال الشرح بالنقول، وذكر شبه أهل
البدع إلا ما اقتضته المصلحة.

واعتنت بتقرير عقيدة أهل السنة والجماعة، وذكر -في الجملة- من
خالفها.

فأسأل الله أن ينفع بهذا الشرح، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

كتبه

أحمد محمد النجار

٨ / ١١ / ١٤٣٤ هـ

البريد الإلكتروني

Abuasmaa12@gmail.com

الموقع

www.alngar.com

مقدمة الشرح

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، ملك يوم الدين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن هذه العقيدة عقيدة مباركة، ودرة نفيسة، درج أهل العلم على شرحها، وتوضيحها، وبيان ما تضمنته من مسائل.

وقد اشتملت هذه العقيدة على جمل مسائل الاعتقاد، وتضمنت أركان الإيمان الستة التي يجب على كل مسلم أن يؤمن بها.

وقد اتسمت هذه العقيدة بعدة سمات، من أهمها:

١- عقيدة بناها مؤلفها على الكتاب والسنة وإجماع السلف.

٢- أورد المصنف في هذه العقيدة المسائل التي تميز بها أهل السنة عن أهل البدع، كما هي طريقة الأئمة في تأليفاتهم المختصرة.

٣- بناها مؤلفها على إجراء النصوص على ظاهرها من غير تأويل،

وعلى حسب مقتضى لغة العرب.

٤- ابتعد المصنف في هذه العقيدة عن استعمال المصطلحات الكلامية،
أو القواعد الفلسفية.

٥- رد فيها على أهل الكلام، ونحوهم.

ونشر الآن في بيان مسائل هذه العقيدة^(١).

(١) هذا الشرح الذي بين يديك هو عبارة عن محاضرات ألقيتها، ولا يخفى أن ما يلقى تقريراً
وشرحاً، ليس كالذي يكتب ويُحرَّر.



قال المصنف: «بَابُ: مَا تَنْطِقُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ وَتَعْتَقِدُهُ الْأَفْئِدَةُ مِنْ وَاجِبِ
أُمُورِ الدِّيَانَاتِ».

صَدَّرَ المصنّف رَحِمَهُ اللهُ كِتَابَهُ بِهَذَا البَابِ.

وقد اشتملت هذه الجملة على عدة مسائل:

المسألة الأولى: أن الاعتقاد الصحيح هو: ما انعقد عليه القلب

وأظهره اللسان.

فلا يكفي في عدّ الرجل مسلماً بمجرد الاعتقاد دون النطق، بل لابد

من إظهار ما يعتقد على لسانه، وهذا بإجماع علماء أهل السنة.

فمن لم ينطق بالشهادتين لا يكون مسلماً، وإن اعتقد ذلك بقلبه.

فإن قال قائل: ما الدليل؟

قيل له: يدل عليه: ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله؛ فقد

عصم مني نفسه وماله إلا بحقه وحسابه على الله». أخرجه البخاري.

فقال: «حتى يقولوا». ولم يقل: حتى يعتقدوا، فدل ذلك على أنه لابد

من قول اللسان مع اعتقاد القلب.

وقد حكي على ذلك الإجماع؛ قال ابن المنذر: «وأجمع كل من نحفظ

عنه أن الكافر إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن كل ما جاء به محمد حق، وأبرأ من كل دين خالف دين الإسلام، وهو بالغ صحيح يعقل، أنه مسلم».

فإن سأل سائل: هل هذا على إطلاقه أو لابد معه من قيد؟

والجواب: هو مقيد بالقدرة، فمن كانت عنده آفة في لسانه فلا شيء عليه؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

بقي أن نبين أن ما تقدم تقريره خالف فيه طوائف من أهل الكلام كالجهمية ومن وافقهم، فإنهم يزعمون أن الإنسان إذا عرف الله أو صدق به كان مسلماً، ولو لم ينطق بلسانه، إلا أن بعضهم جعل النطق باللسان شرطاً لإجراء أحكام الدنيا فقط.

وهذا مخالف للحديث المتقدم، ولإجماع أهل السنة.

المسألة الثانية: ما هو واجب أمور الديانات؟

هذه المسألة تتضح بأمور:

أولاً: لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله ﷺ، فوجوب اعتقاد شيء معين لا يثبت إلا بالشرع بلا نزاع بين السلف.

فلا يترتب الثواب والعقاب في الاعتقاد إلا على من بلغته الحجة

الرسالية.



فإن قيل: ما الدليل؟

قيل له: قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾.

فالعذاب لا يقع إلا بعد إرسال الرسل، فدل ذلك على أن من لم يبلغه الدليل من الكتاب والسنة؛ فإنه يكون معذورًا عند الله.

وخالف في هذا المعتزلة؛ فإنهم يرون أن الوجوب يثبت بالعقل، وَرَتَّبُوا عَلَىٰ ذَلِكَ اسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَأَمَّا السَّمْعُ فَقَالُوا: إِنَّهُ مُقَرَّمٌ لِّمَا وَجِبَ بِالْعَقْلِ مُؤَكَّدٌ لَهُ.

وهذا تنقضه الآية المتقدمة.

ثانيًا: ما هو أول واجب على المكلف؟

أول واجب على المكلف هو: لا إله إلا الله.

ويظهر ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن دعوة الرسل ﷺ جميعًا كانت إلى كلمة التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

الوجه الثاني: أن النبي ﷺ أمر الصحابة أن يبدعوا بالتوحيد في الدعوة، فعن ابن عباس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذًا إلى اليمن قال: «إنك تقدم علي قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله وَجَدَّ». أخرجه مسلم.

الوجه الثالث: أن النبي ﷺ علق عصمة الدم والمال علي قول: لا إله إلا الله، وهذا يدل علي أنه أول واجب علي العبد.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله؛ فقد عصم مني نفسه وماله إلا بحقه، وحسابه علي الله». أخرجه البخاري.

بعد هذه الأدلة الواضحة الجلية نجد أن أهل الكلام قد خالفوا، فزعموا أن أول واجب علي العبد، هو: النظر.

والمقصودُ بالنظر عندهم: هو أن الأعراض -وهي الصفات- لازمة للأجسام، فالصفات لا تقوم إلا بالأجسام، والأجسام لا بد لها من صفات.

فالأجسام محتاجة للصفات، واحتياجها يدل علي حدوثها، وحدثها يدل علي وجود محدث، بهذا أثبتوا وجود الله.

والواجب علي العبد عندهم أن يثبت وجود الله بهذا الطريق، فأول

واجب علي العبد هو النظر، ورتبوا علي هذا أن من لم يثبت وجود الله بهذا



الطريق؛ فإنه إن مات إما أن يموت كافرًا على قول، أو يموت عاصيًا على قول آخر.

ونقضه: أن هذا مخالف لطريقة الرسل، فهل الرسل أثبتوا وجود الله بهذا الطريق؟

الجواب: لا، لم يعرفه الرسل والأنبياء، ولا أتباعهم؛ إذ إنهم لم يرشدوا إليه، ولم يأمرؤا به أتباعهم.

فيلزم أنهم فرطوا في أعظم واجب وهو معرفة الله، بل كيف يكونون مؤمنين وهم لم يعرفوا الله؟

وهذا طعن في أنبياء الله ورسله، والطعن فيهم طعن في رسالتهم، بل طعن في المرسل نفسه.

ثم إن معرفة الله فطرية، فكل مولود يولد على معرفة الله؛ لأنه جُبل على ذلك.

قال تعالى: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾.

وقال ﷺ: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو يُنصرانه، أو يُمجسانه». أخرجه البخاري ومسلم.

إذا كانت معرفة الله فطرية، فهل نحتاج إلى إثباتها؟

الجواب: لا.

فإذن أول واجب على العبد، هو: (لا إله إلا الله)، وليس كما ذهب إليه أهل الكلام.

وهذا فيه ردٌّ أيضًا على بعض الدعوات التي خرجت في هذا العصر، همها تجميع الناس -سنيهم وبدعيهم، بل حتى كافرهم- حتى يصلوا إلى رأس الهرم وهو: الحكم.

فلا عناية لهم بالتوحيد، ولا الدعوة إليه.

ويا سبحان الله، كيف للدولة أن تقوم على أساس باطل؟!

إذا لم يعرف الناس الشرك من التوحيد، والبدعة من السنة، فكيف لهم أن يقيموا دولة إسلامية؟!

فإذا كان الأساس باطلاً كان ما بُني عليه باطلاً.

فهم تعجلوا الثمرة، ولسنا مخاطبين بالثمرة، وإنما نحن مخاطبون بطريق الأنبياء.

فليس المطلوب منا النتيجة، وإنما المطلوب منا أن نسلك طريقة الرسل، وإذا سلكننا طريقة الرسل حصل الخير، وقامت بإذن الله دولة على أساس صحيح.



قال المصنف: «مِنَ ذَلِكَ: الْإِيْمَانُ بِالْقَلْبِ، وَالنُّطْقُ بِاللِّسَانِ: أَنَّ اللَّهَ إِلَهٌ وَاحِدٌ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ».

من ذلك: بمعنى: من الواجبات المتعلقة بأمر الدينات؛ أي: بأمر الاعتقاد.

فبدأ المصنف في هذه الجملة بما يتعلق بالركن الأول من أركان الإيمان وهو: الإيمان بالله.

وفي الإيمان بالله ابتداءً بما يتعلق بحق الله، وهو: توحيد الألوهية، هذا الحق الذي حصلت فيه الخصومة بين الأنبياء وأقوامهم، ولهذا كان كل رسول يدعو قومه إليه.

فالتوحيد باعتبار محل تعلقه من جهة العبد على قسمين:

القسم الأول: ما تعلق باعتقاد العبد وهو نوعان:

الأول: توحيد الأسماء والصفات.

الثاني: توحيد الربوبية.

فهذان التوحيدان ليس للعبد فيهما إلا الاعتقاد؛ لأن الله واحد بذاته، لا بفعل العبد.

القسم الثاني: ما تعلق بفعل العبد، وهو توحيد الألوهية.

فالمطلوب من العبد أن يوحد الله بإرادته وقصده.

والتوحيد عَرَّفَهُ جماعة من السلف كالدارمي ب: قول لا إله إلا الله.

وسياتي التفصيل في هذا الحق لله سبحانه.

قوله: «الإيمانُ بِالْقَلْبِ، وَالنُّطْقُ بِاللِّسَانِ».

ذكر المصنف الإيمان بالقلب واللسان، وهذا لا يدل على أن المصنف

يخرج عمل الجوارح من الإيمان؛ لأنه قد نص عليه في هذه العقيدة، وإنما

ذكر هنا ما يتعلق بالاعتقاد.

قوله: «أن الله إله واحد لا إله غيره».

- «الله إله واحد»، فهو واحد في ألوهيته، لا يستحق أحد العبادة غيره،

وهو واحد في أسمائه وصفاته، وفي ربوبيته.

- «لا إله غيره»؛ أي: أن الله هو المستحق وحده للعبادة، وهذه الجملة

«لا إله غيره» تؤكد لتفرده سبحانه بالعبادة.

والإله بمعنى: المعبود.

هذا هو المتقرر لغة، ولهذا قرئ لما كانوا عرباً أقحاحاً لم يجعلوا من

الأشياء آلهة إلا ما توفر فيه معنى الإله، وهو كون الشيء معبوداً.

فليس كل حجر سموه إلهاً، وإنما سموا بعض الأحجار آلهة لكونها

تصرف إليها العبادة، فتحقق فيها وصف الإله على زعمهم.



ولم يكن أحد من العرب يعتقد في إلهه الذي يعبده من دون الله أنه
ينفع ويضر استقلالاً.

وهذا أمر مهم ينبغي التنبه إليه.

قد يقول قائل: لماذا الله وحده هو المستحق للعبادة؟

قيل له: الإله لا يستحق أن يكون إلهاً إلا بوجود أمرين اثنين فيه:

الأمر الأول: تفرد بالربوبية، فلا خالق ولا مالك ولا مدبر إلا هو.

الأمر الثاني: كماله في أسمائه وصفاته.

وقد أشار إلى هذا المعنى إبراهيم الخليل في قوله: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ

لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢].

فتأملوا كيف أبطل إبراهيم إله أبيه.

أبطله بقوله: ﴿مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ فهو ناقص في صفاته، ومن كان

ناقصاً في أسمائه وصفاته فإنه لا يكون إلهاً.

وبقوله أيضاً: ﴿وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾، فهو ناقص في ربوبيته، لا يملك

شيئاً، فلا يستحق أن يكون إلهاً.

والله سبحانه لما كان كاملاً في أسمائه وصفاته، متفرداً بالربوبية؛ كان

هو الإله الحق المستحق أن يُعْبَدَ.

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْتِ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَأَبٌ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ
الْبَاطِلُ وَأَبٌ اللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

قال أبو الهيثم: «ولا يكون إلهًا حتى يكون معبودًا، وحتى يكون لعبده
خالقًا، ورازقًا، ومدبرًا، وعليه مقتدرًا، فمن لم يكن كذلك، فليس بإله، وإن
عُبدَ ظلمًا، بل هو مخلوق ومتعبد»^(١).



(١) «لسان العرب» (١٣/٤٦٧)، و«تهذيب اللغة» (٢/٣٧١).



قول المصنف: «أَنَّ اللَّهَ إِلَهٌ وَاحِدٌ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ».

هذه الجملة تتعلق بها مسائل:

المسألة الأولى: كلمة التوحيد «لا إله إلا الله» كثيرًا ما تقرر بها

الشهادة، فما مناسبة اقتران الشهادة بـ «لا إله إلا الله»؟

والجواب: أن الشهادة تتضمن أربعة أمور:

الأول: علم واعتقاد.

الثاني: التكلم بما يعتقد العبد.

الثالث: إعلام غيره بما يعتقد.

الرابع: أن يلتزم مضمون ما يعتقد ونطق به.

فلما يقول العبد: أشهد، معنى أشهد: أعتقد وأقر أن الله لا إله غيره،

وأنطق بها بلساني، وأخبر بها غيري، وألتزم مضمونها.

ومنها: شهادة الله لنفسه بالوحدانية، قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ

إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨].

فشهادة الله تضمنت علمه بأنه لا إله غيره، وتضمنت إخباره عن طريق

رسله، وتضمنت تكلمه بها.

فسبب اقتران الشهادة بكلمة التوحيد: أن كلمة التوحيد لا تنفع العبد بمجرد النطق بها، بل لا بد أن تتوفر معها أمور، وهي: ما دلت عليها كلمة الشهادة.

المسألة الثانية: معنى لا إله إلا الله.

كلمة التوحيد معناها: لا معبود بحق إلا الله.

فالإله هو: المعبود، من: أله يأله إلهة.

ف: «إله»؛ بمعنى: مألوه - مفعول -؛ أي: معبود.

وهذا المعنى دل عليه الشرع واللغة:

أما الشرع: ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٦٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨].

فتبراً إبراهيم من معبوداتهم، وبين أنها لا تستحق أن تُعبد، وأثبت العبادة لله وحده، ثم أخبر الله أن هذه الكلمة - وهي: كلمة التوحيد - جعلها باقية في عقب إبراهيم، فدل ذلك على أن هذه الكلمة هي نفي العبادة عما سوى الله وإثباتها لله وحده، وهذا لا يكون صحيحاً إلا إذا فُسر الإله بالمعبود، وهو منطوق ما فسره به إبراهيم الخليل.



فمن فسر الإله بغير المعبود كان قد ضلَّ، وخالف دعوة الرسل.

كذلك في قوله تعالى: ﴿الرَّكَابُ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ﴿٣٥﴾ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴿٣٦﴾ [هود: ١-٢].

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾ [هود: ٥٠].

وقوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴿٦١﴾ [هود: ٦١].

فالأنبياء كلهم دعوا أقوامهم إلى عبادة الله وحده، وهم إنما أرسلوا بـ:

«لا إله إلا الله»، فدل ذلك على أن المراد بالإله: المعبود.

ويزيد الأمر وضوحاً: إنكار أقوام الأنبياء على أنبيائهم، كما قال تعالى

عنهم: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ، وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأِنَّا بِمَا تَعَدُّنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٧٠﴾ [الأعراف: ٧٠].

وقال: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾ [ص: ٥].

وقال: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ آيَاتُنَا

لِتَارِكُوا ؕ إِلَهَتِنَا لَشَاعِرٍ مُّجْنُونٍ ﴿٣٦﴾ [الصفات: ٣٥-٣٦].

فقد أنكر المشركون على أنبيائهم الذين أرسلوا بـ: «لا إله إلا الله» أن

يفرد الله وحده بالعبادة دون غيره، فدل ذلك على أن معنى الإله هو: المعبود.

وأما من جهة اللغة: فقد جاء في «مقاييس اللغة» (١/ ١٢٧): أن الهمزة واللام والهاء أصل واحد، وهو التَّعَبُدُّ.

يُقَالُ: تَأَلَّهَ الرَّجُلُ: إِذَا تَعَبَّدَ.

قَالَ رُوَيْبَةُ:

لَلَّهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّةِ سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلَّهِي

وأما قول أهل الكلام: إنه من التحير أله يأله، فليس من هذا الباب؛ لأن الهمزة واو.

المسألة الثالثة: إعراب لا إله إلا الله.

لا: نافية للجنس.

إله: اسمها مبني على الفتح.

والإله: جنس يتناول كل معبود، سواء كان حجراً أو صنماً ونحو ذلك، فهذا الجنس على تعدد أفراده منفي بلا.

خبر (لا) محذوف، وهو يُحذف إذا كان معلوماً، وقد دلت النصوص

الشرعية على هذا المحذوف، وهو «حق» فيكون التقدير: «لا إله حق إلا الله».

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَبَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ

الْبَاطِلُ وَأَبَّ اللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

ومن هنا يظهر: معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

فليس معنى هذه الآية: أن كل من عبَد من دون الله فهو الله، وإنما معنى الآية: وما من إله حق إلا الله، فالمعبود الحق الذي يستحق أن يُعبَد هو الله، وما دونه من المعبودات فهي باطلة، لا تستحق أن تُعبَد.

إلا: أداة استثناء.

الله: بدل من خبر (لا) المحذوف.

وقد ضل في هذا الباب مَنْ قَدَّر الخبر (بموجود)؛ يعني: قال: لا إله

(موجود) إلا الله.

وهذا ضلال عظيم إذا فسر الإله بـ: «كل معبود عبد»، ويظهر ذلك من

عدة وجوه:

الوجه الأول: بهذا التقدير يكون كل من عبد من دون الله فهو على

حق، فعبادة اللات حق، وعبادة هبل حق، وهكذا، وهذا اعتقاد أهل وحدة

الوجود.

الوجه الثاني: أن هذا مخالف للواقع، فإن الواقع يدل على أن هناك

معبودات من دون الله، وليست هي الله، قال تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ

ءَالِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُهُمْ غَيْرَ تَنْبِيءٍ﴾

[هود: ١٠١].

الوجه الثالث: أن هذا أقر به مشركو العرب، لما جاءهم النبي ﷺ فقال لهم: «قولوا لا إله إلا الله تفلحوا»، قالوا: ﴿أَجْعَلُ الْأَلْهَةَ إِلَهًا وَحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ مُّجَابٌ﴾ [ص: ٥].

فلو كان التقدير: (لا إله موجود) لآمنوا؛ لأنه موافق لما يعتقدونه، من وجود آلهة متعددة مستحقة للعبادة.

المسألة الرابعة: كلمة التوحيد اشتملت على ركنين: النفي، والإثبات.

النفي في: «لا إله».

والإثبات في: «إلا الله».

والتوحيد لا يصح إلا بنفي وإثبات.

قد يقول قائل: لم لا يتم التوحيد بالنفي وحده؟

قيل له: لأن النفي تعطيل محض، فلما تقول: «لا إله» من تعبد؟!

فلا يصح أن يُبنى التوحيد على التعطيل؛ لأن المعدوم لا يعبد، فلا يمكن

أن يتوجه العبد إليه بقصده وإرادته.

فالقصد والإرادة إنما يصح توجههما للموجود لا للمعدوم.

كذلك لا يتم التوحيد بالإثبات وحده؛ لأن الإثبات لا يمنع المشاركة،

فلو كان التوحيد مبنياً على الإثبات وحده لصح أن يُعبد الله، وأن يُعبد غيره،

كما فعل المشركون.



فلا يصح التوحيد إلا بنفي وإثبات.

وقد دلت على ذلك النصوص الشرعية:

قال تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

فالإثبات في قوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾، والنفي في قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ﴾

شَيْئًا

المسألة الخامسة: الانحرافات في تفسير لا إله إلا الله:

هناك من الناس من ضل عند تفسيره لكلمة التوحيد.

فمنهم من فسر كلمة التوحيد بقوله: «لا قادر على الاختراع إلا الله».

ومنهم من قال: «المستغني عن سواه المفتقر إليه كل من عداه».

ومنهم من فسرها بأنها: لا معبود إلا الله، ويعنى بالعبادة: الاعتقاد.

وهذا ضلال في تفسير لا إله إلا الله، ويظهر ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن تفسير التوحيد بما ذكره، تفسير لها بالربوبية، وهذا

أقر به مشركو العرب الذين قاتلهم النبي ﷺ، واستحل دماءهم.

قال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ قُلِّ

الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان: ٢٥].

فإذا كان هذا هو معنى كلمة التوحيد على زعمهم، فلماذا قاتل النبي ﷺ

المشركين؟!

ألا يكون قتاله لهم ظلماً؛ لأنهم أقرؤا بالتوحيد؟!

الوجه الثاني: أن الله قال مخاطباً المشركين: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا

وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

أي: لا تجعلوا لله أنداداً في العبادة، وأنتم تعلمون أنه هو الخالق،

المستغني عن سواه.

الوجه الثالث: أن تفسيرهم مخالف لدلالة القرآن، فالرسل دعوا

قومهم إلى توحيد العبادة.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا

الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ

فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: ٤٥].

الوجه الرابع: أن تفسيرهم مخالف لدلالة اللغة، كما تقدم تقريره.

المسألة السادسة: بيان أعظم الأشياء مناقضة لكلمة التوحيد.

أعظم ما يناقض كلمة التوحيد صرف العبادة لغير الله.



وأعظم أنواع العبادة: الدعاء؛ إذ تحقق فيه سر العبودية، وهو الذل والخضوع.

والذي يستحق هذا السر هو الذي تفرد بالخلق.

كما أن المتأمل في أنواع الشرك يجد أنها في الجملة ترجع إلى الدعاء.

والدعاء، هو: سؤال وطلب مع إظهار الافتقار والذل.

وهو على نوعين:

- دعاء مسألة، وهو: أن يسأل غيره جلب المنفعة، أو دفع المضرة، كأن

يقول: يا رب اشف مريضِي، يا فلان اسقني ماء، ونحو ذلك.

- دعاء عبادة، وهو: أن يمثل المأمور طلبًا للأجر، كأن يصلي، ونحو

ذلك.

فإن قيل: متى يكون صرف الدعاء لغير الله شركًا؟

قيل له: صرف دعاء العبادة لغير الله لا يكون إلا شركًا أكبر، فمن صلى

لغير الله، أو نذر، أو ذبح، فهذا مشرك شركًا أكبر، من جنس ما عليه مشركو

العرب الذين قاتلهم النبي ﷺ.

فقد كانوا يتقربون إلى آلهتهم بالعبادة، كما قال تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا

لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣].



وهذه الآية صريحة في أنهم كانوا يعتقدون النفع والضرر بيد الله؛ إذ إن تقربهم إلى آلهتهم بالعبادة كان من أجل أن يتوسطوا لهم عند الله.

وأما دعاء المسألة؛ فإنه يكون شرکاً إذا كان المطلوب لا يقدر عليه إلا الله، كأن يسأل سائلُ صاحبَ قبر أن يشفيه، أو يقضي حاجته، ونحو ذلك.





قال المصنف: «وَلَا شَبِيهَ لَهُ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ».

بدأ المصنف يذكر ما يتعلق بصفات الله، بعد أن ذكر أن الله هو المستحق وحده للعبادة.

وهذه الجملة كالتعليل لما تقدم.

فكأن سائلاً سأل المصنف: لماذا الله هو المستحق وحده للعبادة؟

فجاء الجواب: لأنه لا شبيه له، ولا نظير له.

ونفي الشبيه والنظير عن الله راجع لكمال صفاته.

والمراد بالشبيه: المثل، وهما: المتكافئان في الذات.

والمراد بالنظير: ما قابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمكن منها،

كالنحوي نظير النحوي وإن لم يكن له مثل كلامه في النحو، ولا يقال

النحوي مثل النحوي؛ لأن التماثل يكون حقيقة في أخص الأوصاف وهو

الذات.

فالشبيه متعلق بالذات، والنظير متعلق بالصفات.

هذا إذا اجتمعاً، وأما إذا افترقاً فالنظير هو: المساوي.

تقول هذا نَظِيرُ هذا، أي: مساويه.

والجمع: نُظَرَاءُ.

وقد دل على نفي النظير والشبيه: قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

كذلك قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

فاسمه الأحد يوجب تنزيهه عما يجب نفيه عنه من التشبيه، ومماثلة غيره في شيء من الأشياء.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: لِمَ نفي التشبيه والنظير عن الله؟

والجواب: لو كان لله شبه ونظير لكان لله مثل، والمثلان يسد أحدهما مَسَدًا الآخر، فيشتركان في الوجوب والجواز والامتناع، فما يجب لهذا يجب لهذا، وما يجوز على هذا يجوز على هذا، وما يمتنع على هذا يمتنع على هذا.

ولكي تتضح هذه المسألة أكثر، فلنتأمل في صفة الوجود:

وجود الله واجب، وهو أزلي، لم يسبق بعدم ولا يلحقه فناء.

بينما وجود المخلوق ممكن، وهو حادث، مسبوق بعدم ويلحقه فناء.

فلو كان لله مثل من مخلوقاته، لكان ذلك المخلوق اجتمع فيه النقيضان، فيكون واجب الوجود ممكن الوجود، أزلي حادث، غير مسبوق بعدم مسبوق بعدم، لا يلحقه فناء يلحقه فناء.

وهذا ممتنع، ولهذا كان إثبات المثل لله ممتنعاً.

وقد دلت النصوص الشرعية على نفي المثل والنظير كما تقدم.

ثم إن نفي الشبيه والنظير فيه تعظيم الله، وبيان أن غناه سبحانه ذاتي.

المسألة الثانية: نفي المثل متضمن إثبات صفات الكمال.

نفي المثل عن الله سبحانه متضمن أنه متصف بصفات الكمال، فلو لم يتصف بصفات الكمال لما صح نفي المثل عنه؛ إذ هل يُنفى المثل عن المعدوم؟

الجواب: لا؛ لأنه لا صفات له.

وهذا معلوم بالفطرة، ودل عليه العقل السليم.

فلو قلت لرجل: لا مثل لك، فإنما تريد أنه اتصف بصفات لم يماثله فيها أحد، لا أنه غير متصف بالصفات أصلاً.

يترتب على هذا التقرير: أن السلف المثبتين للصفات لله هم الذين نفوا عن الله المثل نفيًا صحيحًا، بخلاف ما عليه المعطلة -الذين ينكرون صفات الله-؛ فإن وصفهم الله بأنه لا مثل له نفي غير صحيح.

قال المصنف: «وَلَا وُلْدَ لَهُ، وَلَا وَاٰلِدَ لَهُ، وَلَا صَاحِبَةَ لَهُ، وَلَا شَرِيكَ لَهُ».

لا يزال المصنف يذكر ما يتعلق بصفات الله سبحانه.

فنفي عن الله الولد وهو الفرع، والوالد وهو الأصل، ونفي الصاحبة والشريك.

والمراد بالصاحبة: الزوجة.

وهذا النفي هنا فرع عن النفي المتقدم؛ لأن في إثبات الوالد والولد والصاحبة إثباتاً للنظير، فإذا نفى النظير عن الله نفى الوالد والولد والصاحبة.

وقد دل على نفي ما تقدم:

قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُوَلِّدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

وقوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ، صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ

شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

فالله في هذه الآية جعل الرب والد المولود أنكر في العقول من إثبات

صاحبة له، وهذا أعظم في نفي الولد.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: سبب نفي الولد والوالد والصاحبة.



نفى الله عن نفسه الولد والوالد والصاحبة؛ لأنه ممتنع؛ وذلك أن
الولادة والتولد لا يكون إلا من أصلين، كما قال تعالى: ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ وَلَمْ
تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾ فيلزم أن يكون له نظير، وهذا ممتنع كما تقدم.
وهذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ
كُلَّ شَيْءٍ﴾.

نفى سبحانه فيها الولد من جهتين:

الأولى: امتناع الصاحبة؛ لأنه لو كانت له صاحبة لكانت مثيلة له، وهذا
ممتنع.

الثانية: أنه خالق كل شيء، فكل ما سواه مخلوق له، وإذا كان لله ولد
لكان غير مخلوق؛ لأنه متولد منه، تعالى الله علواً كبيراً.
ثم أيضاً مما يدل على امتناع الولد: اسمه الأحد، فالأحدية تنافي
الولد، وكذلك صمديته سبحانه.

المسألة الثانية: الولد كمال في حق المخلوق، فهل كل ما كان كمالاً
في حق المخلوق يكون كمالاً في حق الله؟

والجواب: أن الكمال يطلق على الكمال المطلق، وعلى الكمال النسبي.

فالولد كمال بالنسبة للمخلوق، وليس هو كمالاً مطلقاً.

والقاعدة: «كل كمال للمخلوق فالخالق أولى أن يتصف به». المراد بالكمال فيها: الكمال المطلق؛ أي: للصفة من حيث هي، بغض النظر عن الإضافة.

ثم مع هذا كله يشترط في هذا الكمال أن يكون قد دل عليه الشرع؛ لأن الله غيب، فلا يوصف إلا بما وصف به نفسه.

المسألة الثالثة: نفي الولد والوالد والصاحبة والشريك مستلزم لإثبات كمال الضد، وهذه هي طريقة أهل السنة في النفي.

فكل صفة نفاها الله عن نفسه فهي متضمنة لأمر، ومستلزمة لأمر آخر:

متضمنة لـ: انتفاء تلك الصفة التي نفاها الله سبحانه عن نفسه.

ومستلزمة لـ: ثبوت كمال ضدها الله ﷻ.

فنفي السنّة والنوم مثلاً: متضمن لنفي السنّة والنوم، ومستلزم لإثبات كمال الحياة والقيومية.

ونفي العجز: متضمن لنفي العجز، ومستلزم لإثبات كمال القدرة.

هذا هو النفي الصحيح في باب الأسماء والصفات.

ولا يصح أن يكون النفي في باب الأسماء والصفات مجرداً عن كمال

الضد لوجوه؛ منها:



الوجه الأول: أن النفي المحض نفي لأمر عدمية فهو عدم، والعدم لا يوصف بالكمال ولا بالنقص، فالعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء فإنه ليس بشيء.

الوجه الثاني: أن النفي المحض ليس فيه مدح، ولهذا يوصف به المعدوم والممتنع، وما كان وصفاً للمعدوم والممتنع؛ فإنه لا يكون كمالاً.

الوجه الثالث: أن النفي المحض قد يكون للعجز عنه، فلا يكون مدحاً وكمالاً.

فإن قيل: ما هو الشيء الذي يُنفى عن الله سبحانه؟

قيل له: النفي الصحيح يرجع إلى أمرين:

الأمر الأول: نفي النقائص والعيوب عن الله ﷻ.

الأمر الثاني: نفي المماثلة في صفات الكمال.

وهذا ما تميز به أهل السنة عن فرق أهل الكلام؛ فإن أهل الكلام أحدثوا في النفي مسالك باطلة لم تأت بها نصوص الكتاب والسنة.



قال المصنف: «لَيْسَ لِأَوَّلِيَّتِهِ ابْتِدَاءٌ، وَلَا لِآخِرِيَّتِهِ انْتِهَاءٌ».

لا يزال المصنف يتكلم عن باب الأسماء والصفات.

فالله أول ليس قبله شيء، وهو آخر ليس بعده شيء، كما قال ﷺ: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء». أخرجه مسلم.

وقال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

[الحديد: ٣].

وهذا بخلاف آحاد المخلوقات فإن لها أول؛ لكونها مسبوقه بالعدم،

ولها آخر؛ لكونها منتهية إلى العدم.

وهذا يستحيل في حق الله؛ لأنه يلزم منه أن يحتاج إلى موجد يوجد

من العدم، والله سبحانه هو واجب الوجود بذاته.

وأوليته سبحانه بذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، وكذلك آخريته.

وكون الله أولاً مقرر بالفطرة والعقل؛ لأن الموجودات لا بد أن تنتهي

بأول، فكل مخلوق محدث مسبوق بعدم، وكل مخلوق له خالق أو جده،

فقطعا للتسلسل لا بد أن تنتهي إلى أول غير مسبوق بعدم، ولا يلحقه فناء.

والمخلوقات إما أن تكون خلقت نفسها، أو خلقت صدفة، أو خلقها

خالق، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥].



والمخلوق يستحيل أن يكون قد خلق نفسه من جهتين:

الأولى: أن المخلوق ممكن الوجود لا واجب الوجود؛ لكونه مسبوقاً بالعدم، فعدمه قبل وجوده ينفي وجوده، ووجوده ينفي عدمه، وما كان قابلاً للوجود والعدم لم يكن وجوده بنفسه.

الثانية: المحدث يستحيل أن يوجد نفسه؛ لأنه يلزم أن يكون موجوداً قبل إيجاد نفسه، وهذا ممتنع.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: الله أول قبل خلق المخلوقات.

فقد جاء عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «كان الله ولم يكن شيء غيره». أخرجه البخاري.

وهذه المخلوقات ليس داخله في ذاته، ولا هو داخل فيها.

وتقرير ذلك أن الله لما خلق المخلوقات لا يخلو من أحوال:

إما أن يكون خلقها في ذاته، وهذا باطل؛ لأنه يلزم من ذلك أن يكون خلق الشياطين والجن في نفسه، وهذا باطل.

فإنه سبحانه لا يكون محلاً للخبائث من الذوات.

وإما أن يكون خلق المخلوقات ثم حلَّ فيها، وهذا أيضاً باطل؛ لأنه

يلزم من ذلك أن يحل هو في الأماكن القذرة، وأن تحيط به.

فالله مُنزه عن أن تكون الأماكن الخبيثة محلاً له.

وإذا كان العبد يتنزه عن القاذورات فالخالق أولى بالتنزه عنها.

وإما أن يكون خلق المخلوقات منفصلة عنه خارجة عن ذاته؛ وهي

كذلك، وهذا هو الحق.

وهذا فيه رد على من زعم أن الله في كل مكان.

فكون الله أول يقتضي أنه بائن عن مخلوقاته، وأنه العلي الأعلى،

المحيط بكل شيء، ولا يحيط به شيء.

المسألة الثانية: الله آخر ليس بعده شيء.

لو لم يكن الله آخرًا لكان مآله إلى العدم، وهذا يستحيل في حق الرب؛

لكونه واجب الوجود.

فإن قال قائل: قال سبحانه في الجنة: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ

تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أَكْثَرُ دَائِمًا وَظُلْمًا﴾ [الرعد: ٣٥].

فهل آخريّة الجنة تنافي آخريّة الله؟

الجواب: لا؛ لأن آخريّة بعض المخلوقات إنما هي بإبقاء الله لها،

فليست آخريتها ذاتية، وأما آخريّة الله فهي ذاتية، فهو الآخر الذي ليس بعده

شيء.



المسألة الثالثة: هل الأول بمعنى: القديم؟

والجواب: لا، فالقديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره، وهذا هو الاستعمال اللغوي والشرعي لهذا الاسم. وليس هو من الأسماء الحسنی، وإنما جاء الشرع بالأول. لكن يصح أن توصف الصفات بالقدم، كما في الحديث: «أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ». أخرجه أبو داود. وهناك إطلاق لأهل الكلام، فقد أطلقوا القديم على الأزلي.



قال المصنف: «وَلَا يَبْلُغُ كُنْهَ صِفَتِهِ الْوَاصِفُونَ».

يريد أنه لا يدرك الخلق حقيقة الله وحقيقة صفاته؛ لأن الله غيب، والغيب لا مجال لمعرفته إلا بالخبر، ولا خبر في حقيقة ذات الله وصفاته.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: لا نتجاوز الكتاب والسنة في إثبات صفات الله.

أهل السنة والجماعة يُثبتون ما أثبتته الله لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ من الصفات، ولا ينفون كذلك إلا ما نفاه الله عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ.

فكلامهم في النفي والإثبات واحد، وهو مبني على أن أسماء الله وصفاته توقيفية؛ لأن الله ﷻ غيب.

فمن تجاوز الخبر الصادق وقع في الخطأ لا محالة، وهو آثم؛ لأنه مخالف للنصوص الشرعية الناهية عن القول على الله بلا علم.

فما ورد إثباته لله تعالى من أسماء وصفات في الكتاب والسنة وجب إثباته، وما ورد نفيه عن الله من أسماء وصفات في الكتاب والسنة وجب نفيه.

ومن الأمور التي يجب ألا نتجاوز فيها الكتاب والسنة: حقيقة ذات

الله، وحقيقة صفاته.



وهذه الحقائق لم تأتِ النصوص بالإخبار عنها فوجب السكوت عليها.
والإنسان حتى وإن أخبر بحقائق صفات الله فإنه لا يمكن له أن يحيط
بها، بل حتى ولو رآها؛ فإنه لا يحيط بها؛ لعظمة الله سبحانه.

فإن قيل: على من نرد بهذه المسألة؟

قيل له: نرد بها على أهل التمثيل الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه،
فيخوضون في حقائق صفات الله، ويجعلونها كحقائق صفات المخلوق.
وهذا فيه إضافة النقص إلى الله؛ لأن المخلوق ناقص، وتمثيل الكامل
بالناقص يجعل الكامل ناقصاً.

وقد كفر السلف المشبهة.

ونرد بها أيضاً على المعطلة؛ لأن المعطلة ما عطلوا إلا بعد أن مثلوا.

المسألة الثانية: الصفات مجهولة لنا باعتبار الكيفية.

صفات الله مجهولة لنا باعتبار كيفيتها، وبالتالي فلا نخوض في كيفية
صفات الله، فنقول كيفية سمع الله كذا وكذا، أو كيفية نزوله كذا وكذا.

قد يقول قائل: ما الدليل على أن صفات الله مجهولة بالنسبة لنا؟

قيل له: النصوص الشرعية لم تخبرنا بكيفية صفات الله، وهذه المسألة

لا تدرك إلا بالخبر، هذا من جهة.



ومن جهة أخرى؛ فإن العلم بكيفية الصفة فرع على العلم بكيفية الموصوف، فإذا لم تُعلم كيفية الموصوف لم تُعلم كيفية صفاته.

وهاهنا سؤال: كيف تدرك كيفية الأشياء؟

والجواب: الأشياء تُدركُ كيفيتها بثلاثة طرق:

الأول: مشاهدة العين.

الثاني: مشاهدة النظر.

الثالث: الخبر الصادق.

والله سبحانه لم نره، وليس له نظير.

فلم يبقَ إلا الخبر، ولا خبر في كيفية صفات الله.

فانتفت الطرق الثلاثة في معرفة كيفية صفات الله، فبقيت غيبًا.

قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾.

ولا يعني ذلك: أنه ليست لصفات الله كيفية، فصفات الله لها كيفية لكن

لا نعلمها.

ولا يصح نفي الكيفية مطلقًا؛ لأنه يلزم من نفيها نفي الصفة نفسها،

وهذا تعطيل لله عن كماله سبحانه.



المسألة الثالثة: صفات الله معلومة المعنى.

صفات الله يُعلم معناها من جهة اللغة العربية؛ لأن الله خاطبنا باللسان العربي المبين، فوجب قبول المعنى على ظاهره اللائق بالله.

فهي معلومة المعنى، وقد دل على هذا قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا إِلَيْكَ مَبْرُكًا لِيَتَذَكَّرُوا أَيْتِيهِ﴾.

فالله لما حض على تدبر القرآن، دل على أن معاني القرآن كلها معلومة مفهومة؛ لأن التدبر والتعقل لا يكون إلا لما يمكن فهم معناه، ومن أجل ما أمر الله بتدبره: أسماء الله وصفاته.

فإن قيل: على من نرد بهذه المسألة؟

قيل له: نرد بها على المعطلة سواء كانوا مفوضة أو مؤولة.

فإن المعطلة زعموا أن النصوص على خلاف ظاهرها، فالمعنى الكلي للصفة عندهم يجب نفيه؛ لأنه تمثيل كما زعموا.

فيرون أن تفسير الاستواء بالعلو مثلاً يجب نفيه، وهذا فيه اعتداء على النصوص وما تضمنته من معانٍ، وفيه اعتداء على جناب الرب، وعلى صفاته.

فالصفات عند أهل السنة معلومة المعنى مجهولة الكيفية، ولا يلزم

من إثبات المعنى -على مقتضى لغة العرب- التمثيل.



فالله مستوٍ على عرشه بمعنى علًا، وليس استواؤه كاستواء المخلوق،
فاستواء الله يخصه ويناسب ذاته، واستواء المخلوق يخصه ويناسب ذاته.

لكن المعطلة ما استطاعوا أن يجمعوا بين الأمرين - إثبات المعنى
ونفي التمثيل - لتلوث أذهانهم بالتشبيه، وقدر التعطيل، فحُرِّموا الهداية.
والله يؤتي فضله من يشاء.





قال المصنف: «وَلَا يُحِيطُ بِأَمْرِهِ الْمُتَفَكِّرُونَ، يَعْتَبِرُ الْمُتَفَكِّرُونَ بِآيَاتِهِ،
وَلَا يَتَفَكَّرُونَ فِي مَا هِيَ ذَاتِهِ».

يريد المصنف أنه لا يدرك أمر الله المتفكرون، والأمر هنا مصدر،
والمصدر قد يراد به الفعل، وقد يراد به المفعول.

فإطلاقه على الفعل يراد به: لا يدرك أوامر الله الذي هو كلامه المتفكرون،
فلا يدركه من جهة حقيقة كلام الله؛ لأنه صفة من صفات الله، ولا يمكن
لأحد أن يحيط بصفات الله سبحانه.

ولا يدركه من جهة ما اشتمل عليه كلام الله من حكم وأسرار، فالله يأمر
لحكمة، ويخلق لحكمة.

وكلام الله يدخل فيه الكوني والشرعي.

وإطلاقه على المفعول يراد به: مأمورات الله، والمأمور مخلوق، فلا
يدركه العبد لكثرتة وتعددته.

فلا يدرك المتفكر مأمورات الله؛ أي: مخلوقاته؛ لكثرتها، ولما في
خلقها من الأسرار والحكم، كما قال تعالى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾
[الذاريات: ٢١].

فلا يحيط بأمره المتفكرون، وإنما الواجب هو الاعتبار والاتعاظ
بآياته الكونية والشرعية.

قال تعالى: ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

[ص: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ

رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾ فَذَكِّرْ إِنَّمَا

أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴿ الغاشية: ١٧-٢١ ﴾.

ومذهب أهل السنة أنهم لا يتفكرون أيضًا في حقيقة ذات الله، بل يقطعون

الطمع في إدراك الكيفية؛ لأن الله غيب، لا يمكن إدراكه، وأهل الإيمان حتى

إذا رأوه في الجنة؛ فإنهم لا يحيطون به، كما قال تعالى: ﴿ لَا تَدْرِكُهُ

الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

فالله أعظم من أن يحاط به.

والمائية: جواب: ما هو؟ أي: حقيقته، وكيفيته.





قال المصنف: «﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]».

هذه الآية التي ذكرها المصنف اشتملت على إثبات صفة العلم لله، وأنه لا يحاط به، كما اشتملت على إثبات الكرسي، وإثبات صفتي العلو والعظمة.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: علم الله لا يحاط به.

ذلك أن علم الله أزلي، ومحيط بكل شيء، يتعلق بالموجودات، والمعدومات، والمستحيلات، يعلم ما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون.

وأما علم المخلوق فهو قاصر ناقص، لا يعلم إلا ما علمه الله إياه. فكيف بعلم قاصر ناقص أن يحيط بعلم الله الأزلي، المحيط بكل شيء؟!.

قال تعالى: «﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]».

المسألة الثانية: إثبات الكرسي.

الكرسي، كما جاء عن ابن عباس بسند صحيح -وله حكم الرفع - أنه:

«موضع القدمين». أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير».

فهو موضع قدمي الله عَزَّ وَجَلَّ ، فله قدمان تليقان به سبحانه .

فإن قيل: ما هي كيفية الكرسي؟

قيل له: كيفية الكرسي من الغيب الذي لم تأت النصوص ببيانه،
والواجب هو السكوت، وتفويض كيفية إله عَزَّ وَجَلَّ .

ولا يصح تأويله بالعلم، فالعلم ليس موضع القدمين، وأيضاً لا يصح
تأويله بالملك.

المسألة الثالثة: إثبات صفتي العلو والعظمة.

قوله: «العلي» (أل) هنا للاستغراق، فهي تصريح بالعلو المطلق الدال
على جميع مراتب العلو ذاتاً وقدرًا وشرافًا.

والعلو في لغة العرب يدور معناه على: «السمو والارتفاع».

وصفة العلو لا تنفك عن ذات الله مطلقاً، لا في الماضي ولا في
المستقبل.

وقد دلَّ عليها: الشرع، والفطرة، والعقل، وإجماع السلف.

أولاً: أدلة الشرع على علو الله تعالى.

فالأدلة من الشرع على علو الله تعالى كثيرة قد تجاوزت ألف دليل، وقد

ذكر ابن القيم -رحمه الله تعالى- أنواعها، فأوصلها إلى ثمانية عشر نوعاً.



أحدها: التصريح بالفوقية مقرونة بأداة (من)، كما قال -جل وعلا-:
﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، فصرح بالفوقية وقرنها بـ(من) التي تمنع
التأويل والمجاز، فهي صريحة في فوقية الله -جل وعلا- فوقية ذات وقدر
وشرف.

الثاني: ذكر الفوقية مجردة من الأداة (من)، كما قال -جل وعلا-:
﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨].

فقوله: ﴿فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ دل على إثبات أن الله تعالى عالٍ على خلقه.
ولا يصح أن تؤول الفوقية هنا بفوقية القهر كما زعم المتكلمون؛ لأن
ظاهر قوله: ﴿فَوْقَ﴾ الفوقية المطلقة، والأصل هو عدم جواز صرف النص
عن ظاهره.

الثالث: التصريح بالعروج، كما قال -جل وعلا-: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ
وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤].

والعروج هو: الارتقاء من سفلى إلى علو.
فصعود الملائكة والروح إلى الله، فالهاء في ﴿إِلَيْهِ﴾ تعود إلى الله،
فدل ذلك على أن الله في علو.

الرابع: التصريح بالصعود إليه، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ
وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

الخامس: التصريح برفعه بعض مخلوقاته إليه، كما قال تعالى لعيسى:

﴿وَرَأْفَعَكَ إِلَىٰ﴾ [آل عمران: ٥٥].

سؤال: لو لم يكن الله في العلو أيصح أن يقول: ﴿وَرَأْفَعَكَ إِلَىٰ﴾؟

الجواب: لا.

السادس: التصريح بالعلو المطلق الدال على جميع مراتب العلو ذاتاً

وقدرًا وشرافًا، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]. ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [الشورى: ٤].

أتى بـ (أل) الدالة على الاستغراق، وهي تفيد العموم.

السابع: التصريح بتنزيل الكتاب منه، مثل قول الله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ

الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١].

وحقيقة التنزيل: من العلو إلى السفلى، وهذا دليل من الأدلة على

إثبات علو الله.

الثامن: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن

بعضها أقرب إليه من بعض، كما قال -جل وعلا-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا

يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾؛ أي: عنده في العلو، فتخصيص بعض المخلوقات

بالعنودية يدل على أنه في العلو.



التاسع: التصريح بأنه سبحانه في السماء، ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورٌ﴾ [الملك: ١٦].

العاشر: التصريح بالاستواء مقرونًا بأداة (على) مختصًا على العرش، قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. والعرش في العلو، فهو أعلى المخلوقات.

الحادي عشر: التصريح برفع الأيدي إلى الله، قال رسول الله ﷺ: «إن الله يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه». [أخرجه أبو داود في سننه].

الثاني عشر: التصريح بنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا، وحقبة النزول من علو إلى السفلى.

الثالث عشر: الإشارة إليه حسًا، كما فعل ﷺ في حجة الوداع، فقد أشار إلى العلو.

الرابع عشر: التصريح بلفظ (أين)، كما جاء في حديث الجارية، لما سألتها رسول الله ﷺ: «أين الله؟» فأجبت: في السماء. [أخرجه مسلم في صحيحه].

الخامس عشر: شهادته ﷺ للجارية بأنها مؤمنة، لما أجابت بأن الله في السماء، ولا أصدق من شهادة رسول الله ﷺ؛ لأنها وحي من عند الله - جل وعلا-.

السادس عشر: إخباره سبحانه عن فرعون أنه أراد أن يصعد إلى السماء ليطلع إلى إله موسى، قال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَبْنِي لِي صِرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كُذْبًا وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴿٣٧﴾﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].

السابع عشر: إخباره ﷺ فيما أخرجه ابن حبان في صحيحه في حديث المعراج أنه تردد بين موسى وبين الله، فقال ﷺ: «فرجعت فمررت على موسى، فقال: بِمُ أُمِرْتُ؟ قال: أُمِرْتُ بِخَمْسِينَ صَلَاةَ كُلِّ يَوْمٍ، قال: إِنْ أَمَتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسِينَ صَلَاةَ كُلِّ يَوْمٍ، وَإِنِّي قَدْ جَرَبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ، وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمَعَالِجَةِ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَسَلِّهِ التَّخْفِيفَ لِأَمَتِكَ، فَارْجِعْتُ، فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَارْجِعْتُ إِلَى مُوسَى، فَقَالَ مِثْلَهُ، فَارْجِعْتُ، فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا،...». الحديث.

الثامن عشر: إخباره تعالى عن نفسه وإخبار رسوله ﷺ عنه أن المؤمنين يرونه عياناً كما يرون الشمس والقمر، ورؤية الشمس والقمر تكون منك بالنظر إلى العلو، وكذلك رؤية الله -جل وعلا- تكون بالنظر منك إلى العلو، وهذا فيه دليل على إثبات علو الله -جل وعلا-.

هذه ثمانية عشر نوعاً، وأفراد الأدلة تحت هذه الأنواع تتجاوز ألف

دليل.



قال ابن القيم: «فهذه أنواع من الأدلة السمعية المحكمة، إذا بسطت أفرادها كانت ألف دليل على علو الرب على خلقه واستوائه على عرشه، فترك الجهمية ذلك كله وردوه».

ثانياً: أدلة الفطرة على علو الله تعالى.

هذا أمر مستقر في الفطرة، معلوم بالضرورة، فقد جَبَلَّ الله العباد على أنه في العلو، وكل مولود يولد على ذلك.

والناس مضطرون في قصدهم لربهم عند طلب حاجاتهم أن تتوجه قلوبهم وأيديهم إلى العلو.

ثالثاً: أدلة العقل على علو الله تعالى.

أما العقل فقد دل على علو الله تعالى من وجوه منها:

الوجه الأول: أن كل موجودين: إما أن يكون أحدهما مبيئاً للآخر، أو مداخلاً فيه؛ لأنهما صفتان متقابلتان، فإذا أثبتَّ إحدى الصفتين المتقابلتين لزمك أن تنفي الأخرى، فإذا أثبتَّ أنه مباين لزمك أن تنفي أنه مداخل، وإذا أثبت أنه مداخل لزمك أن تنفي أنه مباين، والله لا شك أنه مباين لمخلوقاته.

وإذا كان مبيئاً فلا يخلو: إما أن يكون عاليًا، وإما أن يكون مسامتًا،

وإما أن يكون أسفل، وأين الكمال في هذه الأمور الثلاثة؟

الجواب: الكمال في العلو، والله لا يتصف إلا بالكمال.

إذن دلَّ العقل على أن الله متصف بصفة العلو.

الوجه الثاني: إذا كان السفلى يتنزه عنه المخلوق، فتنزه الله عنه من باب

أولى.

رابعاً: إجماع السلف.

فإن السلف مجمعون على أن الله متصف بصفة العلو، بل هو إجماع

الناس كلهم إلا شذمة من الجهمية، ومن وافقهم.

سؤال: من المخالفون لأهل السنة والجماعة في هذه الصفة؟

والجواب: خالف في هذه الصفة طوائف:

الطائفة الأولى: من تنكر العلو مطلقاً وهم الجهمية والمعتزلة وجماعة من

الأشاعرة - وهو ما استقر عليه المذهب الأشعري -، وهي في الجملة قسمان:

أ- معطلة: القائلون: إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق

ولا تحت...

ب- حلولية: القائلون: إن الله في كل مكان.

الطائفة الثانية: من قال: إن الله فوق العرش وفي كل مكان، وهو موجود

في كلام طائفة من الصوفية.

هذه هي أقوال المخالفين في الجملة.

قول المصنف: ﴿الْعَظِيمُ﴾.

هو اسم من أسماء الله متضمن لصفة العظمة.
وقد أجمع أئمة السلف على إثبات العظمة صفةً لله، وأنها تجرى على
ظاهرها من غير تمثيل.

واسم الله العظيم متضمن لإثبات صفات الكمال لله سبحانه.
ومن عظمته: أنه العلي الأعلى ذاتاً وقدرًا وشرفًا.
ومن عظمته أيضًا: أن الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة، والسموات
مطويات بيمينه، وهو محيط بكل شيء ولا يحيط به شيء.

ومن عظمته: أنه لا يشق عليه حفظ السموات والأرض، ولكمال عظمته
وسع كرسيه السموات والأرض، ولم تحط به مخلوقاته، بل هو العالي على
كل شيء، ولا تنفذ كلماته، ولو أن البحر يمد من بعده سبعة أبحر مداً،
وأشجار الأرض أقلاماً، فكتب بذلك المداد وبتلك الأقلام لنفذ المداد،
وفنيت الأقلام، ولم تنفذ كلماته.

فإن قيل: ما معنى اسم الله (العظيم) عند الأشاعرة؟

قيل له: الأشاعرة يرجعون معناه إلى الصفات التي يثبتونها فقط، أو
يجعلونه راجعاً إلى السلب فقط.

وأما أهل السنة - فكما تقدم - يرجعونه إلى كل صفات الكمال الثابتة

لله سبحانه.

قال المصنف: «العالم، الخبير، المدبّر القدير، السميع البصير، العليّ الكبير».

اشتملت هذه الجملة على ذكر شيء من أسماء الله الحسنى، وأيضاً اشتملت على ذكر شيء مما يخبر به عن الله.

فهناك أبواب ثلاثة:

الباب الأول: الأسماء الحسنى، وهذا يشترط فيه التوقيف؛ فلا ثبت لله اسماً إلا إذا دلت عليه النصوص الشرعية، وكذلك لا ننفي إلا بنص من الكتاب والسنة.

الباب الثاني: الصفات، وهذا أيضاً يشترط فيه التوقيف.

الباب الثالث: الإخبار، وهذا لا يشترط فيه التوقيف، وإنما يشترط فيه ألا يكون معناه سيئاً، ووجود الحاجة.

وقد يخبر عن الله بما صيغته الاسم، وقد يخبر عن الله بما صيغته الصفة.

بعد هذه المقدمة نعود إلى الأسماء التي ذكرها المصنف:

العالم: ليس من أسماء الله، وإنما من أسماء الله العليم، وعلمه أزلي، محيط بكل شيء، لا يخفى عليه شيء، قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].



والله سبحانه يستوي عنده علم الغيب والشهادة، والسر والعلن، قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عِلْمُهُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢].

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧].

وقد تفرد الله بعلم الغيب، كما قال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].
وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥].

واسم الله العليم قد دل عليه الشرع، كما تقدم، وكذلك العقل.

الخبير: هو العليم بسرائر العباد، وما تكنه صدورهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣].

المدبر: ليس من أسماء الله، وإنما من أفعاله: التدبير، ولا يشتق الله من أفعاله أسماء.

قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد: ٢].

القدير: متضمن صفة القدرة، فالله سبحانه قادر على كل شيء، يملك خزائن السموات والأرض، لا يعجزه شيء، ولا يثقله حفظ الأرض والسموات. أعطى العباد القدرة واختص بكمالها.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾

[الحجر: ٢١].

السميع: متضمن صفة السمع، وسمع الله - جل وعلا - محيط بكل شيء، يسمع الأصوات كلها، لا يخفى عليه بعيدها ولا قريبها، يسمع ضجيج الأصوات، باختلاف اللغات، على تفنن الحاجات، في أقطار الأرض والسموات، فلا يشتهه عليه، ولا يختلط، ولا يغلظه سمع عن سمع.

سمع الله المجادلة من فوق سبع سموات، فقد جاءت إلى النبي ﷺ تشتكي زوجها، وقد كانت عائشة مع قربها منها لا تسمعها، وقد سمعها الله بسمعه الواسع لكل شيء.

قالت عائشة الصديقة بنت الصديق: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءت خولة إلى رسول الله ﷺ تشكو زوجها؛ فكان يخفى عليّ كلامها، فأنزل الله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾». [أخرجه النسائي في سننه].

وصفة السمع من الصفات الذاتية باعتبار نوعها، الفعلية باعتبار آحادها.



وقد أثبت الأشاعرة صفة السمع إلا أنهم يجعلونها أزلية.

وهذا قول باطل ترده النصوص؛ فإن الله قد سمع المجادلة لما تكلمت، وهي لم تتكلم في الأزل.

وأما المعتزلة البغداديون فيرجعونها إلى الذات، من غير أن يتصف بصفة السمع.

البصير: متضمن صفة البصر، أحاط - جل وعلا - بصره بكل شيء، قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. يبصر ما في جوف البحار، يبصر دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء.

وصفة البصر من الصفات الذاتية باعتبار نوعها، الفعلية باعتبار آحادها.

وقد أثبت الأشاعرة صفة البصر إلا أنهم يجعلونها أزلية.

وأما المعتزلة البغداديون فيرجعونها إلى الذات، من غير أن يتصف بصفة البصر.

العلي: هو من أسماء الله، متضمن صفة العلو، وقد تقدم الكلام عنها.

الكبير: متضمن صفة الكبر، فكل شيء دون الله، فالله أكبر من كل شيء، كبير في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، قال تعالى: ﴿وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الجاثية: ٣٧].



سجدت له السموات والأرض ومن فيهن، قال تعالى: ﴿الْمُرَاتَاتِ اللَّهُ
 يَسْجُدُ لَهُ، مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ
 وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ
 مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨].



قال المصنف: «وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدِ بِذَاتِهِ».

أثبت المؤلف في هذه الجملة العرش، كما أثبت صفة الفوقية لله.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: العرش.

نؤمن به على حقيقته، وقد دلت عليه الأدلة:

قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وقد وُصِفَ بعدة صفات؛ منها:

١- أنه عظيم، قال تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩].

وعن أبي ذر: أن النبي ﷺ قال: «ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض». صححه الألباني.

٢- أنه كريم، قال تعالى: ﴿فَتَعَلَىٰ اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦].

٣- أنه يُحْمَل، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧].

٤- أن الله يستوي عليه، قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥].

٥- أن له قوائم، كما قال -عليه الصلاة والسلام-: «يُصْعَقُ النَّاسُ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا بِمُوسَى آخِذًا بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ». أخرجه البخاري في «صحيحه».

٦- أعلى المخلوقات، قال ﷺ: «إِذَا سَأَلْتُمْ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفَرْدُوسَ؛ فَإِنَّهُ وَسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَاهَا، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرَ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ».

٧- سقفه عرش الرحمن؛ للحديث المتقدم.

والعرش معناه في اللغة: سرير الملك.

وتأول أهل الكلام العرش:

فمنهم من قال: العرش، هو: الملك.

ويرد عليهم: أن الملك لا يوصف بالأوصاف التي وصف بها العرش،

من كونه يحمل، وله قوائم، إلى غير ذلك.

ثم هو صرف للنص عن ظاهره بلا موجب شرعي.

ثم هو أيضاً مخالف لإجماع السلف.

المسألة الثانية: صفة الفوقية لله، وأن الله فوق عرشه.

فيثبت أهل السنة أن الله فوق خلقه ذاتاً وقدرًا وشرفًا، وقد تقدم الكلام

عن ذلك في صفة العلو، وسيأتي الكلام على استواء الله على عرشه.



المسألة الثالثة: هل يصح أن يقال: الله فوق عرشه بذاته؟

والجواب: كلمة «بذاته» من المصطلحات الحادثة التي استعملها

السلف للرد على أهل الكلام.

فهي من الألفاظ التي تكلم بها السلف؛ لتوضيح عقيدة أهل السنة،

واستعمال المصطلحات الحادثة جائز عند الحاجة، وتكون من باب الإخبار.

وقد حكى الإجماع عليها جماعة من الأئمة:

قال السجزي رَحِمَهُ اللهُ: «وأئمتنا؛ كسفيان الثوري، ومالك، وحماد بن

سلمة، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وأحمد، وإسحاق، متفقون على أن

الله سبحانه بذاته فوق العرش، وعلمه بكل مكان».

وقال الطلمنكي المالكي رَحِمَهُ اللهُ: «أهل السنة والجماعة متفقون على

أن الله استوى بذاته على عرشه».

وقال الكرجي رَحِمَهُ اللهُ: «عقائدهم أن الإله بذاته على عرشه مع علمه

بالغائب».

وسبب استعمالهم الرد على من زعم أن الله في كل مكان، وأيضاً على

من زعم أن الله لا داخل العالم ولا خارجه.

فالله سبحانه بذاته فوق عرشه، وليس هو في كل مكان بذاته.



ومن تحريفات الأشاعرة لهذه العقيدة -عقيدة ابن أبي زيد- أنهم
زعموا أن قول المصنف: «وأنه فوق عرشه المجيد بذاته».

يستقيم بجعل لفظة: «بذاته» ترجع إلى المجيد، والمعنى أنه مجيد
بذاته، لا أنه فوق العرش بذاته.

فرفعوا «المجيد»، وجعلوا الجار والمجرور «بذاته» متعلقاً به.

والصواب: أن «المجيد» مجرور على أنه نعت للعرش.

والذي دعاهم إلى هذا التحريف: نفي استواء الله على عرشه بذاته،
وسياتي الرد عليهم.





قال المصنف: «وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ».

في هذه الجملة إثبات إحاطة علم الله بكل شيء، وإنما ذكر ذلك المصنف ردًّا على من يقول: الله بذاته في كل مكان.

وهذا القول - إن الله في كل مكان - ضلال بين ترده النصوص؛ وذلك أن النصوص قد دلت على أن الله بذاته فوق عرشه، وأما علمه فهو الذي في كل مكان، لا يغيب عنه شيء سبحانه.

فقول من قال: «الله في كل مكان» يلزم عليه الحلول والاتحاد، فالله بائن من خلقه، ولم يحلَّ فيهم.

فإن قال قائل: ألم يقل الله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

قيل له: معية الله معية حقيقية تليق به، فقد أثبتها الله لنفسه.

وهذه المعية لا تقتضي المخالطة والامتزاج، وإنما معناها في اللغة مطلق المقارنة والمصاحبة.

ألست تقول: ما زلت أسير والشمس معي، فهل يفهم أحد أن المعية

هنا معية مخالطة؟

الجواب: لا، ولو كان كذلك لاحترق الإنسان.

فالمعينة في لغة العرب هي: المصاحبة.

وقد جمع الله بين العلو والمعينة في آية واحدة، وكتاب الله لا تناقض فيه، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ ۗ يَعْلَمُ مَا يَلِيحُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤].

فالله مع استوائه على عرشه هو معهم معية لا تقتضي المخالطة والممازجة.

وإذا صح في المخلوق أن يكون مع علوه هو مع غيره من المخلوقات، كما في قول القائل: أسير والقمر معي، فلأن تصح في الخالق من باب أولى. وليتدبر العاقل هذا الجمع، فبه تزول إشكالات حيرت أهل الكلام. ومعية الله لخلقه تقتضي العلم، فعلم الله سبحانه في كل مكان، كما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ.



قال المصنف: «خَلَقَ الْإِنْسَانَ وَيَعْلَمُ مَا تُوسَّسُ بِهِ نَفْسُهُ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا، وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ».

أثبت المصنف في هذه الجملة عدة صفات لله عَزَّ وَجَلَّ وهي: الخلق، والعلم، والقرب.

كما أثبت مرتبة من مراتب القدر، وهي مرتبة الكتابة.

وقد تكلمت عن صفة العلم، وأن الله يعلم الأشياء وإن خفيت ودقت، قد وسع علمه كل شيء، ولا يحيط به شيء.

أما صفة الخلق، فهي من الصفات الفعلية المتعلقة بالمشيئة.

فالخلق صفة فعل، قائم بذات الله، وهو غير المفعول (المخلوق).

وقد دلَّ على إثبات صفة الخلق: قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي آخِلَافِ إِلِيلٍ

وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَأَيَّتِ لِقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦].

وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً

لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٤٤].

ولما كانت السموات والأرض وما فيهما مخلوقات حادثة كان خلقه

لها حادثاً، وهذا يدل على أن صفة الخلق من جهة آحادها متعلقة بالمشيئة.

فإن قال قائل: ما المراد بالصفات الفعلية؟ وهل هي أزلية؟

قيل له: المراد بالصفات الفعلية، هي: الصفات المتعلقة بالمشيئة، كالخلق، والكلام، ونحو ذلك.

وهذه الصفات أزلية باعتبار نوعها، فلا يجوز أن يُعتقد أن الله وُصف بها بعد أن لم يكن مُتَّصِفًا بها؛ لأن صفاته سبحانه صفات كمال لا نقص فيها، وفقدتها نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان مُتَّصِفًا بِضِدِّهِ.

وسياتي بسط ذلك في موضعه.

وأما صفة القرب: فالله يقرب من عباده حقيقة كما يليق به.

والقرب هو: خلاف البعد.

وقد دلت النصوص على أن القرب صفة لله، ومن ذلك:

قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

والمراد بالقرب في هذه الآية: قربه بنفسه؛ ذلك أن السؤال كان عن

ذات الله، فأجاب أن هذه الذات المسئول عنها هي التي تقرب.

وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر، فجعل الناس يجهرون

بالتكبير، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أيها الناس، اربعوا على أنفسكم، إنكم ليس

تدعون أصم ولا غائبًا، إنكم تدعون سميعًا قريبًا، وهو معكم». [أخرجه مسلم

في صحيحه].



وفي رواية عند مسلم: «والذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلة أحدكم».

ومن مقتضى قربه - جل وعلا-: إثابة الطائعين، كما قال ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد». أخرجه مسلم.

ومن مقتضى قربه أيضاً: إجابة الداعين، قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

فإن قيل: هل هناك أحد أنكر قرب الله سبحانه؟

قيل له: قد أنكر قرب الرب من ينكر صفة العلو، فإنهم يفسرون قرب الله بإثابته، وهذا تفسير جمهور الجهمية؛ فإنهم ليس عندهم قرب أصلاً. وهو تفسير مخالف للغة والشرع والإجماع.

بقي أن نبين: معنى قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تُوَسَّوَسُ بِهِ نَفْسُهُ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

وقال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا بُصُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥].

هذه الآية اختلف فيها العلماء.

فمنهم من قال: المراد بذلك: قرب الملائكة، وأن هذه الآية ليست من

آيات الصفات، كما ذكره ابن تيمية لما قال: « وهذا هو المعروف عن المفسرين المتقدمين من السلف، قالوا: ملك الموت أدنى إليه من أهله، ولكن لا تبصرون الملائكة ».

والدليل: أن الله قيده بزمن وهو ساعة الاحتضار، وزمن تلقي المتلقين. فلو كان المراد قرب ذات الرب لم يختص ذلك بهذه الحال، ولم يكن لذكر القعدين والرقيب والعتيد معنى مناسب.

وكذلك قوله في الآية الأخرى: ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ نُنظَرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا بُصْرُونَ ﴾، فلو أراد قرب ذاته لم يخص ذلك بهذه الحال، ولا قال: ﴿ وَلَكِنْ لَا بُصْرُونَ ﴾؛ فإن هذا إنما يقال إذا كان هناك من يجوز أن يبصر في بعض الأحوال ولكن نحن لا نبصره، والرب تعالى لا يراه في هذه الحال، لا الملائكة ولا البشر.

ومنهم من قال: هو قرب يراد به: العلم والقدرة، وهو قول جماعة من أهل الحديث، منهم: أحمد، والدارمي، والظلمنكي، والسمعاني وغيرهم. وكان المصنف يميل إلى هذا القول.

سؤال: لماذا قالوا: المقصود العلم والقدرة؟

الجواب: لأنهم فهموا من قوله: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ أنه قرب عام، ومتقرر عندهم أن الله لا يقرب من كل مخلوقاته بذاته، فحملوه على العلم والقدرة.

قال أبو عمرو و الطلمنكي، قال: «ومن سأل عن قوله: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]. فاعلم أن ذلك كله على معنى العلم به والقدرة عليه.

والدليل من ذلك صدر الآية، فقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تُوَسَّوَسُ بِهِ فَفَسَّخْهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾؛ لأن الله لما كان عالمًا بوسوسته، كان أقرب إليه من حبل الوريد، وحبل الوريد لا يعلم ما توسوس به النفس».

ففسروا القرب بالعلم والقدرة بدلالة السياق، وبجمع النصوص بعضها إلى بعض.



قال المصنف: «عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى».

في هذه الجملة إثبات صفة الاستواء لله عَزَّ وَجَلَّ، وهو استواء يليق به سبحانه، وهذا الاستواء الذي دلت عليه النصوص مقيد بالعرش.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى الاستواء.

الاستواء في اللغة يتضمن العلو والارتفاع.

وهو نوعان: مطلق ومقيد.

فالمطلق معناه: كَمُلَ وَتَمَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ، وَاسْتَوَى﴾.

ويقال: استوى النبات، واستوى الطعام.

وأما المقيد فثلاثة أقسام:

أحدها: مُقَيَّدٌ بِ(إِلَى)، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، وهو

بمعنى: العلو والارتفاع، كما جاء عن أبي العالية أنه قال عند قوله تعالى:

﴿اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾: «ارتفع».

الثاني: مُقَيَّدٌ بِ(عَلَى)، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ وهذا أيضا

معناه العلو والارتفاع بإجماع أهل اللغة.

الثالث: مُقَيَّدٌ بِ(وَ) (واو مع) التي تُعَدِّي الفعل إلى المفعول معه، نحو:

استوى الماء والخشبة بمعنى: ساواها.



وقد جاء عن السلف أربعة معانٍ في الاستواء كلها ترجع إلى ما سبق، وهي:

ارتفع، وعلا، وصعد، واستقر.

قال ابن القيم في النونية:

فلهم عبارات عليها أربع
قد حصلت للفارس الطعان
وهي استقر وقد علا وكذلك ار
تفع الذي مافيه من نكران
وكذاك قد صعد الذي هو رابع
وأبو عبيدة صاحب الشيباني
يختار هذا القول في تفسيره
أدري من الجهمي بالقرآن

ولما سُئل الإمام مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن كيفية الاستواء قال: «الاستواء

معلوم...»؛ أي: من جهة اللغة، فيجب أن يفهم على مقتضى لغة العرب.

المسألة الثانية: الاستواء المقيد بـ(على) في لغة العرب التي نزل بها

القرآن لا يراد به إلا معنى العلو.

فهو في جميع موارد ومواضعه التي وردت في القرآن، وكذلك في

لغة العرب لا يُراد به معنى الاستيلاء كما زعمت ذلك الجهمية والمعتزلة

ومن وافقهم من متأخري الأشاعرة.

واستدلوا ببيت:

قد استوى بشر على العراق
من غير سيف أو دم مهراق



والرد عليهم من وجوه:

الوجه الأول: زعمهم أن تفسيره بالاستيلاء مستقيم في اللغة يرده أمران:

الأول: أن هذا التفسير لم يفسره أحد من السلف، لا من الصحابة ولا من

التابعين.

فلو كان هذا مستقيماً في اللغة والشرع لكان الأولى أن يأتي عن

الصحابة والتابعين، والذي جاء عنهم خلافه، فقد فسروا الاستواء بالعلو

والارتفاع.

فبأي التفسيرين نأخذ؟

أبتفسير الصحابة والتابعين الذين هم أعرف من غيرهم بمقتضى اللغة

والشرع، أم بتفسير الجهمية ومن وافقهم الذين هم أجهل من غيرهم

بمقتضى اللغة والشرع؟

الثاني: لم يثبت أن لفظ الاستواء يراد به الاستيلاء في لغة العرب،

وليس لهم حجة إلا البيت الذي ذكروه، فإذا كان في اللغة أن استولى بمعنى:

استولى، فهل يعقل أنه لا يوجد إلا بيت واحد يدل على هذا المعنى؟!

وهذا البيت الذي ذكروه لا يعرف قائله، وكان جماعة من الأئمة

يقولون: هو بيت مصنوع.



قال الخطابي الأشعري في كتابه «شعار الدين»: «وزعم بعضهم أن الاستواء هاهنا بمعنى الاستيلاء، ونزع فيه بيت مجهول لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله...».

والعجيب أن أهل الكلام يردون خبر الأحاد الثابت عن النبي ﷺ بالسند الصحيح، ثم يستدلون بيت لا يعرف له إسناد ولا قائل. إنه الهوى، والله المستعان.

ثم إن قوله في البيت: «قد استوى بشر» المراد به بشر بن مروان وهو: أحد جنود عبد الملك بن مروان، فكيف ينسب الاستيلاء إلى بشر مع أن الملك هو: عبد الملك؟!!

هذا يدل على أن المراد بالاستواء في هذا البيت: العلو؛ لأن الذي جلس على عرش العراق هو بشر، وليس عبد الملك.

فيكون معنى البيت: قد علا بشر على العراق، فلا يبقى لهم فيه حجة. الوجه الثاني: أن الاستواء سواء كان بمعنى القهر أو الاستيلاء؛ فإنه عام لجميع المخلوقات، فإن الله ﷻ عالٍ على مخلوقاته كلها برؤيته، فإذا كان كذلك، فلماذا خص الله بالاستواء بالعرش؟!!

فلو كان بمعنى الاستيلاء لجاز أن يقال: استوى على السموات، واستوى على الأرض، وعلى البحار، وغيرها.

والمسلمون كلهم متفقون على أنه تعالى لم يستوِ إلا على العرش، فلما حصر الاستواء على العرش دل على أن معناه العلو والاستقرار عليه.

الوجه الثالث: أن الله وَجَلَّ أخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤]. فاستواؤه كان بعد خلق السموات والأرض.

فلو سلمنا جدلاً أن الاستواء بمعنى الاستيلاء، ف (ثم) في اللغة العربية للتراخي، فيكون المعنى: لم يكن مستولياً ثم استولى على العرش. وهذا لا يقوله مسلم؛ لأن معناه أنه لم يكن في ملكه، ثم صار في ملكه بعد غلبة.

قال أبو الحسن الأشعري في (رسالته إلى أهل الثغر): «وليس استواؤه على العرش استيلاء، كما قال أهل القدر؛ -أي: المعتزلة- لأنه وَجَلَّ لم يزل مستولياً على كل شيء...».

الوجه الرابع: قهره سبحانه لغيره أزلي، وأما استواؤه فليس أزلياً، فيمتنع تفسيره بالاستيلاء.

الوجه الخامس: ما زعمه الرازي -أكثر أئمة الأشاعرة شكاً- في أساس التقديس: «أن المراد به القدرة التامة الخالية عن المنازع والمعارض والمدافع».



والرد عليه: أن هذا لا يعرف في لغة العرب، فقد روى جماعة من أهل اللغة أنه لا يجوز إطلاق لفظ (استوى) بمعنى (استولى) إلا في حق من كان عاجزاً، ثم ظهر، والله لا يعجزه شيء، والعرش لم يغالبه عليه أحد.

فقد أتى رجل عند ابن الأعرابي -أحد أئمة اللغة-، فقال له: ما معنى قول الله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فقال: «هو على عرشه كما أخبر.

فقال: يا أبا عبد الله، ليس هذا معناه إنما معناه استولى.

قال: اسكت ما أنت وهذا، لا يقال: استولى على الشيء إلا أن يكون له مُضَادُّ، فإذا غلب أحدهما قيل: استولى.»

فظهر مما تقدم أن الاستواء المقيد بـ(على) لا يراد به إلا العلو، وأن الله مستوٍ على عرشه حقيقة، كما يليق به سبحانه.

المسألة الثالثة: الاستواء على العرش من الصفات الفعلية المتعلقة

بالمشيئة.

الله سبحانه قد استوى على العرش بعد أن لم يكن مستوياً عليه، وذلك أن الله خص الاستواء بأنه كان بعد خلق السموات والأرض، وأنه على العرش، كما قال تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾؛ فالله خلق العرش ثم استوى عليه كيف شاء، كما أخبر بذلك عن نفسه.

فإن قيل: هل يلزم من كون الاستواء مُتعلِّقًا بالمشيئة أن الله لم يكن

عاليًا؟

قيل له: لا يلزم من كون الاستواء مُتعلِّقًا بالمشيئة أن الله لم يكن عاليًا

حين خلق السموات والأرض؛ لأن الاستواء علو خاص، ونفي الأخص لا يدل على نفي الأعم.

وهاهنا سؤال: هل هناك أحد أنكر كون الاستواء على العرش مقيدًا

بالمشيئة؟

والجواب: خالف أهل السنة والجماعة كل أهل الكلام الذين ينفون

الصفات الفعلية: من جهمية ومعتزلة وكلاية وأشاعرة وماتريدية وغيرهم.

ولإنكارهم هذه الصفة ثلاثة طرق:

١- أن يجعلوا الاستواء صفة ذات، وهذا قول الكلاية وبعض متقدمي

الأشاعرة.

وهذا تأويل من يثبت صفة العلو مع نفيهم للصفات الفعلية.

٢- أن يجعلوه فعلاً يفعل الله بالعرش، والفعل عندهم بمعنى مفعول،

وحكي هذا عن الأشعري كما في «الأسماء والصفات» للبيهقي، وغيره.

٣- أن يؤولوا الاستواء بمعنى الاستيلاء، وهو مذهب المعتزلة ومتأخري

الأشاعرة، وهذا تأويل من ينفي صفة العلو، وكذلك الصفات الفعلية.



وأقوالهم مخالفة لما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وما أجمع
عليه سلف الأمة.



قال المصنف: «وَعَلَى الْمُلِكِ احْتَوَى».

معنى احتوى على الشيء: استولى عليه، فاحتوى على الملك: استولى عليه.

وهذا مما ينتقد على المؤلف رَحِمَهُ اللهُ، فالاحتواء في لغة العرب لا يكون إلا عن منازعة ومغالبة.

فاستولى لا تكون إلا فيما كان منازعاً مغالبًا، فإذا غلب أحدهما صاحبه قيل: استولى؛ والله لم ينازعه أحد في ملكه.

يوضح هذا: أن رجلاً أتى عند ابن الأعرابي -إمام اللغة-، فقال له: ما معنى قول الله ﷻ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، فقال: هو على عرشه كما أخبر، فقال: يا أبا عبد الله، ليس هذا معناه، إنما معناه استولى. قال: اسكت ما أنت وهذا، لا يقال: استولى على الشيء إلا أن يكون له مُضَادُّ، فإذا غلب أحدهما قيل: استولى». أخرجہ اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٤٤٢/٣).

ومن المعلوم أن كل شيء تحت ملك الله وتدبيره، لا يخرج شيء عن ذلك، يدل على هذا:

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٠٧].

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

[آل عمران: ١٨٩].

فيتضح مما تقدم: أن تقييد الملك بالاحتواء خطأ، لا يُوافق عليه

المصنف.





قال المصنف: «وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى».

انتقل المصنف إلى ما يتعلق بالأسماء الحسنی، فذكر أن الله له الأسماء الحسنی، واللام في كلام المصنف الموافق للقرآن تفيد الاختصاص والاستحقاق.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى الاسم.

الاسم: مشتق من السمو، فالألف في الاسم زائدة ونقصانه الواو، ولهذا إذا صغرت تقول: سُمِّي.

والسين والميم والواو أصل يدل على: علو.

تقول: سما بصري؛ أي: علا.

وقيل: الاسم مشتق من السمة وهي: العلامة.

والأقرب: أنه مشتق من السمو؛ وذلك للاتفاق بين الاسم والسمو في الأحرف وترتيبها.

ووجه العلاقة بين الاشتقاق والأسماء الحسنی: أن الإنسان إذا ذكر

اسم الله أظهره وأعلاه، فالاسم يُظهر المسمى ويعليه.

وأما الاسم في حق الله: فهو اللفظ الدال على المسمى، وتضمن صفة.



المسألة الثانية: ضابط الأسماء الحسنی.

ضابط الأسماء الحسنی هو: ما يقتضي المدح والثناء بنفسه.

فجنس الصفة التي اشتق منها الاسم لا ينقسم إلى كمال ونقص.

المسألة الثالثة: أسماء الله توقيفية.

بمعنى: أننا نتوقف في إثبات الاسم لله تعالى على الكتاب والسنة؛ فلا

يسمى الله إلا بما سمى به نفسه، أو سماه به رسوله ﷺ؛ وذلك أن الله غيب،

فلا يعرف ما يستحقه من الأسماء إلا بدلالة الكتاب والسنة.

فإن قيل: هل يلزم من عدم العلم بالاسم نفيه؟

قيل له: لا يلزم من عدم العلم بالاسم نفيه.

فالاسم الذي لم يأت دليل على إثباته ولا على نفيه: نتوقف فيه

ونسكت عنه، فلا نثبت ولا ننفيه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾

[الإسراء: ٣٦].

إذن؛ لا يلزم من عدم العلم بالاسم نفيه.

المسألة الرابعة: المراد بكون أسماء الله حسنی.

الحسنی: على وزن فعلى، تأنيث الأحسن، ككبرى تأنيث الأكبر.

فأسماءُ الله ليس هناك من الأسماء اسم أحسن منها؛ إذ إن لها الحسن التام، والكمال المطلق، فلا يعترئها نقص بوجه من الوجوه، وليس لحسنها انتهاء، ولا يمكن لأحد أن يبلغ منتهى حسنها.

فهي أسماء متضمنة لصفات الكمال، فلو لم تكن متضمنة لصفات الكمال لما كانت حسني؛ لأنها تكون أعلامًا محضة، والعلم المحض لا يوصف بالحسن، فضلًا أن يكون أحسن الأسماء.

والحُسن في أسماء الله ﷻ يظهر: تارة باعتبار كل اسم بمفرده، ويظهر تارة أخرى باعتبار إضافة كل اسم إلى اسم آخر.

فالعزير بمفرده، حُسنه ظاهر وواضح، ويظهر حُسن آخر فوق هذا الحُسن إذا أضفت إليه اسمًا آخر.

فإن قيل: من خالف في هذه المسألة؟

قيل له: خالف هذه المسألة: المعتزلة، فإنهم يرون أن أسماء الله أعلام محضة، فالله سميع بلا سمع، وعليم بلا علم.

أو هي ألفاظ مترادفة لا تدل على معنى.

وخالفها أيضًا: الأشاعرة، فإنهم يقسمون أسماء الله إلى ثلاثة أقسام:

ومن تلك الأقسام ما يدل على الذات، فيكون علمًا محضًا، وبهذا يكونون قد وافقوا المعتزلة.



ومثلوا على ذلك باسم: الله، والحق.
فالله عندهم علم على الذات فقط، والحق كذلك.



قال المصنف: «وَالصِّفَاتُ الْعُلَا».

يقرر في هذه الجملة أن الله متصف بالصفات العلا.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى الصفة.

الصفة لغة: ترجع إلى تحلية الشيء.

فالواو والصاد والفاء أصل يدل على تحلية الشيء (أي: تحليته بالوصف).

الصفة اصطلاحاً: هي معنى أو وصف قائم بالذات.

أو نعرفها ب: ما قام بالذات.

فيكون التعريفان شاملين للمعنى، كالعلم، ولما ليس بمعنى، كالوجه، واليد.

المسألة الثانية: صفات الله ثبوتية وسلبية.

فالصفات تنقسم بحسب ورودها في النصوص إلى قسمين:

١- صفات ثبوتية.

٢- صفات سلبية.



والصفات الثبوتية هي: الصفات التي أثبتها الله لنفسه، أو أثبتها له
رسوله ﷺ من صفات الكمال.

وأما الصفات السلبية هي: الصفات التي نفاها الله عن نفسه، أو نفاها
عنه رسوله ﷺ، من صفات النقص والعيب.

المسألة الثالثة: طريقة القرآن في إثبات الصفات الثبوتية والسلبية.

نصوص الوحيين تأتي بنفي مجمل للنقائص والعيوب عن الله ﷻ،
وتأتي بإثبات مفصل لصفات الكمال.

والله قد جمع فيما وصف به نفسه بين النفي والإثبات؛ وذلك أن تمام
الكمال لا يكون إلا بثبوت صفات الكمال، ونفي ما يُضادها من صفات
النقص.

وهذا هو الأصل في طريقة الكتاب والسنة، وقد يخرج عن هذا الأصل
لسبب وحكمة اقتضت ذلك.

فما خرج عن هذا الأصل في النفي يكون لأسباب؛ منها:

- أن يكون لرفع توهم نقص، كقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

وهذا التوهم هو: أنه قد ارتاح من التعب، فجاءت النصوص بنفيه على

سبيل التفصيل.

- أن يكون لرد دعوى ادعاها المكذبون، كقوله تعالى: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ [المؤمنون: ٩١].

لما وصفوا الله بأن له ولداً، جاءت النصوص بنفي ذلك عنه.

سؤال: لماذا كان الغالب في طريقة القرآن في الإثبات، الإثبات المفصل؟

والجواب: لأنه كلما أخبر الله عن نفسه، وتعددت صفاته ظهر من كمال الموصوف ما لم نكن نعلمه قبل ذلك، ولهذا كانت الصفات الثبوتية أكثر من الصفات المنفية.

سؤال آخر: ما المراد بالإثبات المفصل؟

والجواب: تعيين الصفات وتفصيلها وتخصيصها، كما جاءت النصوص بالعلم، واليدين، والوجه، وغير ذلك.

سؤال: ما المراد بالنفي المجمل؟

والجواب: هو نفي النقائص والعيوب على سبيل الإجمال من غير تعيين وتخصيص، كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾، ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾.

فإن قيل: لماذا كان الغالب في النفي الإجمال؟



نقول: لأنه الأبلغ في تعظيم الموصوف، وأكمل في تنزيهه، فتفصيلها لغير سبب يقتضي السخرية.

ولهذا لو جئت لملك من ملوك الدنيا، فقلت له: أنت لست كأحد الناس، ظهر التعظيم والإجلال له، لكن لو قلت له أنت لست كناس؛ وسميت له المهن الحقيرة، أيكون مدحاً له؟ لا يكون مدحاً له.

فإن قيل: من خالف في هذه المسألة؟

قيل له: هذه المسألة خالفها أهل الكلام، فإن طريقتهم ضد طريقة القرآن من كل وجه، فطريقتهم في الصفات السلبية النفي المفصل، وفي صفات الكمال الإثبات المجمل، بعكس طريقة القرآن.





قال المصنف: «لَمْ يَزَلْ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ، تَعَالَى أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مَخْلُوقَةً، وَأَسْمَاؤُهُ مُحَدَّثَةً».

بين المؤلف في هذه الجملة أن أسماء الله وصفاته أزلية، ونفى عنها الخلق والحدوث.

ويعني بالحدوث: الخلق لا التجدد.

والتجدد في أسماء الله راجع إلى ما تضمنته بعض الأسماء، لا للاسم نفسه.

فمثلاً: السميع متضمن لصفة متجددة من جهة آحادها، والخالق متضمن لصفة متجددة باعتبار آحادها.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: لماذا كانت أسماء الله وصفاته أزلية؟

والجواب: أن الله مستحق لأسمائه وصفاته أزلاً وأبداً، فلم يزل الله بأسمائه وصفاته.

وكون صفات الله أزلية؛ لأنها صفات كمال، فلو لم يكن متصفاً بها في الأزل لكان متصفاً بالنقص، ولو اتصف بها بعد أن لم يكن متصفاً بها لكان متصفاً بالكمال بعد أن كان متصفاً بالنقص، ولهذا كانت أسماء الله وصفاته أزلية.



وإذا كانت ذاته أزلية فكذلك أسماؤه وصفاته أزلية؛ فإن القول في الصفات كقول في الذات.

ولا يجوز أن يعتقد أن الله قد اتصف بالصفات بعد أن لم يكن متصفاً بها؛ لأنه يلزم من ذلك النقص.

المسألة الثانية: ذكر مذاهب المخالفين لكون صفات الله أزلية.

هذه المسألة خالفها: أهل الكلام، فمذهب الجهمية والمعتزلة: أن أسماء الله وصفاته مخلوقة؛ لأن أسماء الله وصفاته لو كانت أزلية لتعددت الآلهة، فأخص وصف لله سبحانه عند المعتزلة: القَدَم، فلو شاركت صفات الله في القَدَم لكانت هناك آلهة متعددة.

والرد عليهم من جهة السمع، ومن جهة العقل:

أما من جهة السمع: فالله سبحانه قد وصف نفسه بصفات متعددة،

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ (١٢) إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ [البروج: ١٢-١٦].

وأما من جهة العقل: فإن الأسماء والصفات ليست ذواتاً بئنة مخلوقة

منفصلة، حتى نقول: إنها إذا كانت أزلية فإنه يلزم منها تعدد الآلهة، بل الصفات لا تقوم إلا بموصوف، فلا يلزم من تعدد الصفات تعدد الذوات.

وإذا كان المخلوق واحداً مع تعدد صفاته، فالخالق من باب أولى.

وأما الكلابية والأشاعرة؛ فإنهم لا يثبتون تجددًا في أفعال الله ﷻ،
فينفون قيام الصفات الفعلية المتجددة بالله، ويجعلونها إما أزلية، وينفون
التجدد، وإما أن يؤولوها، وإما أن يجعلوها مخلوقة منفصلة.

مثلاً الخلق: فالخلق إما أن يجعلوه أزلياً فليس هناك تجدد في الخلق،
وإما أن يقولوا: المراد بالخلق: إرادة الخلق، فيؤولونه، وإما أن يقولوا:
المراد بالخلق: المخلوق.

وأما الكرامية، فالكرامية يقولون: بأن الله اتصف بصفات الأفعال بعد
أن لم يكن متصفاً بها، فإن الله تكلم بعد أن لم يكن متكلمًا.
فيلزم على قولهم أن الله قد اتصف بصفات الكمال بعد أن كان متصفاً
بالنقص.

المسألة الثالثة: أسماء الله غير مخلوقة.

الله ﷻ لم يزل بأسمائه، فلم يستفد أسماءه من خلقه، بل هو الذي
سَمَّى نفسه، ولم يُسَمَّه خلقه.

فلم يستفد مثلاً: اسم الخالق من الخلق، وإنما هو متصف بصفة
الخلق أزلاً، ومن زعم أن أسماء الله مخلوقة فقد زعم أن الله مخلوق، وهذا
كفر بالله - جل وعلا -.



وأسماءه من كلامه؛ فإذا كان كلامه غير مخلوق؛ كانت أسماءه كذلك غير مخلوقة.

وإذا كانت أيضًا صفاته أزلية، فتكون أسماءه كذلك أزلية؛ لأن أسماءه مشتقة من صفاته.

ثم إن أسماءه علم على ذاته، وذاته أزلية، فتكون أسماءه كذلك أزلية.

فإن قيل: من خالف في هذه المسألة؟

قيل له: هذه المسألة خالفها: أهل الكلام، فذهبت الجهمية والمعتزلة إلى أن أسماء الله مخلوقة، وأن الخلق هم الذين سموا الله.

فأسماء الله عندهم مخلوقة، كما أن كلامه مخلوق.

وأما الأشاعرة؛ فإنهم يوافقون أهل السنة في اللفظ، ويخالفونهم في المعنى، فالأشاعرة يقولون: أسماء الله غير مخلوقة، فيكونون بهذا قد وافقوا أهل السنة في اللفظ.

سؤال: ما مراد الأشاعرة بالاسم؟

الأشاعرة يريدون بالاسم عين المسمى؛ أي: أن الله بذاته ليس مخلوقًا، وهذا المعنى لا ينازعهم فيه الجهمية والمعتزلة، وبهذا يكونون موافقين لهم.



فالأشاعرة يفرقون بين الاسم والتسمية.

فلاسم عندهم ليس مخلوقاً؛ لأنه عين المسمى، والتسمية عندهم مخلوقة، والمراد بالتسمية هو: المراد بالاسم عند أهل السنة وهو: اللفظ الدال على المسمى.

هذه هي التسمية عند الأشاعرة.





قال المصنف: «كَلَّمَ مُوسَى بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ ذَاتِهِ، لَا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهِ».

بدأ المصنف يتكلم عن صفة الكلام، وبين أنها ليست مخلوقة، وإنما هي صفة من صفات الله سبحانه.

كما بين أن الكلام صفة ذات، وهذا باعتبار نوع الكلام، أما باعتبار آحاده فهو متعلق بالمشيئة.

أو يكون مراده أنه متعلق بالذات قائم بها، ردًّا على المعتزلة الذين يقولون بأنه قام بغير الله.

والذي يدل على أن كلام الله أزلي باعتبار النوع:

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾.

فالله قد عاب اتخاذ العجل إلهًا؛ لكونه متصفًا بصفة نقص وهي عدم الكلام، فدل على أن الله مُتَّصِفٌ بصفة الكلام في الأزلي؛ لأن فقدًا نقصًا وغيبًا.

وأما كونه متعلقًا بالمشيئة فقد دل عليه: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.

فعلق قوله: «كن» بإرادته، فمتى أراد تكوين شيء قال له: «كن»، فدل على أن كلامه متعلق بالمشيئة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ
إِلَيْكَ﴾.

فقد جعل الله تكليمه لموسى عليه السلام بعد مجيئه إلى الميقات، فدل على أنه متكلم بالمشيئة؛ لأنه خصص الكلام بوقت مخصوص. وأما كونه قائماً بذاته؛ فلأن الله أضافه إلى نفسه، وهذه الإضافة تقتضي أنه المتصف به دون غيره.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: مسمى الكلام عند الإطلاق.

الكلام لا يكون كلاماً في لغة العرب إلا إذا كان باللفظ والمعنى.

فلما أقول: فلان تكلم؛ أي: بلفظ ومعنى، كما أن الإنسان لا يكون إنساناً إلا إذا كان بجسد وروح، فجسد بلا روح لا يسمى إنساناً، بل لا بد من الجسد والروح، وكذلك الكلام ليس في اللفظ وحده، ولا في المعنى وحده، بل لا بد منهما جميعاً.

وقد دل على أن مسمى الكلام هو اللفظ والمعنى: الشرع أيضاً.

قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].



فسمى الله ما يخرج من الفم كلمة، والذي يخرج من الفم هو اللفظ، ثم وصف الكلمة بأنها كذب، والمعنى هو الذي يوصف بالصدق والكذب. وكذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها، ما لم يتكلموا، أو يعملوا به». رواه البخاري ومسلم.

فلم يجعل ما يكون في نفس الإنسان كلامًا.

فإن قيل: من خالف أهل السنة في هذه المسألة؟

قيل له: خالف في هذا أهل الكلام: فإن المعتزلة عندهم أن مسمى الكلام عند الإطلاق هو اللفظ وحده، فاللفظ هو الكلام، والمعنى هو المدلول، ولذلك قالوا: إن كلام الله مخلوق.

وأما الكلابية والأشاعرة؛ فإنهم يرون أن مسمى الكلام هو المعنى فقط، ولا يسمى اللفظ عندهم كلامًا، فإطلاق اللفظ على الكلام هو على سبيل المجاز، وإنما حقيقة الكلام هو المعنى فقط.

وقول الفريقين مخالف لما دلت عليه اللغة، والنصوص الشرعية.

المسألة الثانية: الله لم يزل متكلمًا إذا شاء وبما شاء.

صفة الكلام أزلية من جهة نوعها، متجددة من جهة آحادها، فالله لم يزل متصفاً بصفة الكلام، وأفراد الكلام متعلقة بالمشيئة، فمتى شاء أن يتكلم تكلم، بأي لغة شاء، وعلى أي كيفية يريد لها - جل وعلا -.

وكلامه سبحانه بمشيئته وقدرته؛ لأن من يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن يكون الكلام لازماً لذاته، لا تَعَلُّقُ له فيه بالمشيئة، ولهذا كان كلام الله صفة فعل، وهو صفة ذات أيضاً.

فإن قيل: من خالف أهل السنة في هذه المسألة؟

قيل له: الجهمية والمعتزلة، فإنهم يقولون: إن الله لا يتصف بالكلام أزلاً، ويجعلون الكلام صفة فعل، ولكنه عندهم مخلوق؛ لأن الفعل بمعنى المفعول.

وأما الكلابية والأشاعرة فإنهم يقولون: لا تعلق للكلام بالمشيئة، فيجعلون الكلام أزلياً - صفة ذات -، وكلام الله عندهم قائم بالذات.

وأما الكرامية فإنهم يقولون: كلام الله حدث بعد أن لم يكن، فينفون أن يكون أزلياً، ويثبتون تعلقه بمشيئة.

ويلزم على قولهم: أن يكون قد اتصف بالكمال بعد أن كان متصفاً بالنقص.

المسألة الثالثة: كلام الله بحرف وصوت.

ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف، فكلام الله بحرف وصوت كما يليق بجلاله.



وقد جاءت النصوص بإثباتهما، فكلام الله مؤلف من حروف ويكون بصوت.

والدليل: قوله تعالى: ﴿وإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ

﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿الشعراء: ١٩٢-١٩٥﴾.

فالقرآن نزل بلسان العرب، ولسان العرب مؤلف من حروف.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ

اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴿التوبة: ٦﴾. وهو إنما يُسمع منه حروف.

وأما الصوت فقد دل عليه: قوله تعالى: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ ﴿طه: ١٣﴾.

والذي يُسمع هو الصوت.

وقوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿النازعات: ١٦﴾.

والنداء لا يكون إلا بصوت.

فإن قيل: هل هناك فرق بين الصوت المسموع من الله، والصوت

المسموع من العبد؟

قيل له: الصوت المسموع من الله صوت حقيقي يليق بالله، ليس مخلوقاً،

ولا نكيهه، ولا نمثله بصوت المخلوق، بخلاف صوت القارئ حين يتلو القرآن.



ففرق بين صوت القارئ وصوت الخالق، فصوت المخلوق مخلوق،
ولكن المسموع منه في القراءة ليس مخلوقاً.

سؤال: هل المسموع مخلوق أو غير مخلوق؟

والجواب: إن أردت المسموع من الله فهو غير مخلوق، وإن أردت
المسموع من المبلغ عن الله ففيه تفصيل:

إن أردت به صوت العبد فهو مخلوق.

وإن أردت به الكلام المؤدى بالصوت فليس بمخلوق.

فإن قيل: من خالف أهل السنة في هذه المسألة؟

قيل له: خالف المعتزلة حيث زعموا: أن كلامه سبحانه هو الحروف
والأصوات الحادثة، وهي غير قائمة بذات الله - جل وعلا -.

كما خالف أيضاً الكلابية والأشاعرة حيث زعموا أن كلام الله هو معنى
قائم بالذات، وليس كلام الله بحروف وأصوات؛ لأن الحروف والأصوات
مخلوقة.





قال المصنف: «وَتَجَلَّى لِلْجَبَلِ فَصَارَ دَكًّا مِنْ جَلَالِهِ».

في هذه الجملة أثبت المصنف صفة (التَّجَلَّى لِه). وهي بمعنى: الظهور؛ فإذا تجلَّى اللهُ للمؤمنين نظروا إليه سبحانه.

والدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرِنِي وَلَكِنِ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ بُنْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

فلما تجلَّى الربُّ ﷻ للجبل اندكَّ الجبل، وهذا يدل على عظمة الله، ويدل أيضاً على سبب عدم رؤية الله في الدنيا، فالعبد ضعيف لا يستطيع أن يرى الله في الدنيا.

ويستفاد من تجلَّى الله للجبل: أن رؤية الله في الدنيا ممكنة لكنها لم تقع؛ لضعف البشر.

وهذا فيه رد على المعتزلة ومن وافقهم الذين زعموا أن رؤية الله مستحيلة.

وسياتي مزيد بحث عندما نتكلم عن رؤية الله.



قال المصنف: «وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَيَبِيدُ، وَلَا صِفَةً لِمَخْلُوقٍ فَيَنْفَدُ».

القرآن كلام الله، تكلم الله به حقيقة، ليس بمخلوق فيبيد؛ لأنه ما من مخلوق إلا ويفنى، والقرآن ليس بمخلوق فلا يبيد؛ فهو صفة من صفات الله، والله بصفاته لا يلحقه فناء.

وأيضاً لا ينفد؛ لأنه صفة الله سبحانه.

فإن قيل: ما الدليل؟

قيل له: الدليل على ذلك:

قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فالله تعالى فرّق بين الخلق والأمر بالواو، والأصل في العطف أنه يقتضي التغاير، فيكون الخلق غير الأمر، والقرآن من أمر الله، فيكون غير مخلوق، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا أَلْكَتُبُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ

بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

فقد أثبت الله أن كلامه لا يفنى ولا ينفد.



وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود.

القرآن: اسم لما بين دفتي المصحف، وهو الذي سمعه النبي ﷺ من

جبريل، وسمعه جبريل من الله مباشرة.

وهذه المسألة تضمنت أن القرآن كلام الله؛ بمعنى: أن الله تعالى تكلم

به حقيقة، وأنه صفة قائمة بالله لا بغيره.

دل عليه: قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ

كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَا مَنَّهُ. ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦].

وهو إنما يسمع من النبي ﷺ، ومع ذلك جعله الله كلاماً له، فدل ذلك

على أن المتكلم بالقرآن حقيقة هو الله ﷻ.

- «مُنزَّل»؛ أي: القرآن.

ومعلوم أن ابتداء القرآن من عند الله ﷻ؛ لأن المتصف به هو الله ﷻ،

فإذا كان ابتداءه من الله، والله فوق العرش، فكيف يكون وصوله إلى النبي ﷺ

الذي هو في الأرض؟

الجواب: عن طريق تنزيله من الله الذي فوق عرشه إلى النبي ﷺ الذي

هو في الأرض عن طريق جبريل.

يدل عليه: قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

[السجدة: ٢]، و(من) هنا لا ابتداء الغاية.

ونزول القرآن كان مرتين:

- مرة جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا في ليلة

القدر، قال الله تعالى: ﴿حَمِّمَ ۙ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿١﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ

مُبْرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ [الدخان: ١-٣].

- ومرة ثانية: كان مفروقاً بحسب الوقائع، كما قال تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ

لِنُقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكَّةٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلاً ﴿١٠٦﴾ [الإسراء: ١٠٦].

فسمعه جبريل من الله، ثم بلغه إلى النبي ﷺ.

والنزول الثاني لا ينافي النزول الأول؛ فإن الله كتب القرآن في اللوح

المحفوظ وتكلم به، فأخذه جبريل من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا في

النزول الأول، وفي النزول الثاني سمعه جبريل من الله، ونزل به إلى النبي

ﷺ.

- «غير مخلوق»: لما أضيف الكلام إلى الله علمنا قطعاً أنه ليس

بمخلوق؛ لأن الله خالق وليس بمخلوق، وما صدر منه فلا يكون مخلوقاً.



- «منه بدأ»؛ أي: بدأ من الله عَزَّوَجَلَّ، فهو المتكلم به سبحانه.

- «وإليه يعود»: فإن القرآن في آخر الزمان يرفعه الله، فلا يبقى شيء

منه في الصدور ولا في السطور.

جاء عن حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «يدرس الإسلام كما يدرس

وشي الثوب حتى لا يُدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة، وليُسرى

على كتاب الله في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية)... أخرجه ابن ماجه،

وصححه الألباني.

فإن قيل: من خالف أهل السنة في هذه المسألة؟

قيل له: خالف أهل الكلام؛ فإن الجهمية والمعتزلة يرون أن القرآن

مخلوق، وقد يُلبس بعضهم فيقول: القرآن كلام الله، وهو يقصد بالإضافة:

إضافة مخلوق إلى خالقه.

وخالف أيضًا الكلائية والأشاعرة؛ فإنهم يرون أن القرآن من جهة لفظه

مخلوق.

المسألة الثانية: القرآن كلام الله حيثما تَصَرَّفَ.

القرآن لا يخرج بكتابة الكاتب، أو بقراءة القارئ، أو بحفظ الحافظ عن

أن يكون كلام الله، فالقرآن بكل حال مكتوبًا ومقروءًا ومحفوظًا ومسموعًا هو

كلام الله - جل وعلا-.



لكن نُفَرِّقُ بين فعل العبد وبين صفة الرب، فهناك فرق بين القراءة والمقروء، وبين التلاوة والمتلو، وبين الكتابة والمكتوب.

فالقراءة والكتابة والتلاوة مخلوقة؛ لأنها من فعل العبد، والعبد مخلوق.

أما المقروء والمتلو فهو كلام الله، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَا آمَنَهُ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦]، وهو يسمعه من النبي ﷺ بصوته، والنبي مخلوق، ومع ذلك أضاف الكلام إلى نفسه سبحانه، فدل ذلك أن القرآن كلام الله حيثما تصرف.

فالكلام كلام الباري، والصوت صوت القارئ.





قال المصنف: «وَالْإِيمَانُ بِالْقَدْرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، حُلُوهُ وَمُرُّهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْرُهُ اللَّهُ رَبُّنَا، وَمَقَادِيرُ الْأُمُورِ بِيَدِهِ، وَمَصْدَرُهَا عَن قَضَائِهِ».

عَلِمَ كُلُّ شَيْءٍ قَبْلَ كَوْنِهِ، فَجَزَى عَلَى قَدْرِهِ، لَا يَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا وَقَدْ قَضَاهُ، وَسَبَقَ عِلْمُهُ بِهِ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ فَيَخْذِلُهُ بَعْدَ لِهِ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَيُفَوِّقُهُ بِفَضْلِهِ، فَكُلُّ مَيْسَرٍ بِتَيْسِيرِهِ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ وَقَدْرِهِ مِنْ شَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ.
تَعَالَى أَنْ يَكُونَ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ، أَوْ يَكُونَ لِأَحَدٍ عَنْهُ غِنَى، خَالِقًا لِكُلِّ شَيْءٍ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعِبَادِ وَرَبُّ أَعْمَالِهِمْ، وَالْمُقَدَّرُ لِحَرَكَاتِهِمْ وَأَجَالِهِمْ».

انتقل المصنف إلى ما يتعلق بالركن السادس من أركان الإيمان وهو:
الإيمان بالقدر.

وفي هذه الجملة ذكر وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره، وأن كل ما في الكون إنما هو بتقدير الله، لا يخرج شيء من الكون عما قدره الله.

ثم ذكر العلم الأزلي وهو أحد مراتب القدر، فالله علم في الأزل ما الخلق عاملون، ووقع ذلك في الوجود على حسب علمه.

ثم ذكر المشيئة وهي أيضاً مرتبة من مراتب القدر، فمن شاء الله أن يُضِلَّهُ أَضَلَّهُ ورفع عنه توفيقه عدلاً، ومن أراد هدايته هداه ووفقه وأعاناه، وهذا تفضل منه سبحانه.

ولا يخرج أحد عما كتب في اللوح المحفوظ، فمن كتبه الله من أهل السعادة وَفَقَّهَ لعمل أهل السعادة، ومن كتبه الله من أهل الشقاوة عمل بعمل أهل الشقاوة.

والقدر سر الله في خلقه، لم يَطَّلِعْ عليه مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نبي مرسل، فلا يجوز البحث: لِمَ هدى الله فلاناً؟ وَلِمَ أضل فلاناً؟ هذا سرُّ الله، لا يُسألُ عما يفعل، لكن يجب عليك أن تعلم أن كل ما فعله سبحانه فهو على مقتضى الحكمة، ولست مُخَوَّلًا بالبحث عنها، إن علمتها فحسن، وإن لم تعلمها فلا تبحث عنها.

ثم ذكر المصنف أنه لا يقع شيء في الخلق على خلاف ما يريد، فكل ما وقع داخل تحت الإرادة.

والمراد بالإرادة هنا: الكونية لا الشرعية؛ لأن من الأشياء التي تقع لا يحبها الله.

والخلق كلهم مفتقرون إليه، وفقرهم إليه ذاتي، كما أن غناه سبحانه ذاتي. وهو الخالق وحده، ليس هناك خالق غيره، خلق العباد وأفعالهم.

ويتعلق بما ذكره المصنف مسائل:

المسألة الأولى: وجوب الإيمان بالقدر.

يجب على العبد أن يؤمن بالقدر خيره وشره، ومن لم يؤمن بذلك فهو كافر.



يدل على وجوب الإيمان: ما جاء في حديث جبريل، وفيه: «قال: يا رسول الله، ما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ولقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث، وتؤمن بالقدر كله». أخرجه مسلم.

فمن لم يؤمن بالقدر لا يستحق أن يسمى مؤمناً.

المسألة الثانية: كل شيء يقع في الكون إنما يقع بقدر الله، لا يخرج شيء عن القدر قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

وفي «صحيح مسلم» عن طاوس، أنه قال: أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ، يقولون: كل شيء بقدر، قال: وسمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «كل شيء بقدر، حتى العجز والكيس، أو الكيس والعجز».

فكل ما يقع إنما هو بقدر الله، حتى رفع العبد يده وإنزالها.

المسألة الثالثة: تعريف القضاء والقدر.

القضاء في لغة العرب: يرجع إلى إحكام أمر وإتقانه.

والقدر: يرجع إلى نهاية الشيء ومبلغه.

والمراد بالقدر شرعاً: تقدير الله للكائنات حسب سبق علمه وما اقتضته

حكيمته.

المسألة الرابعة: معتقد أهل السنة والجماعة في القدر.

يمكن أن نلخص مذهب أهل السنة في النقاط الآتية:

١- يؤمنون بأن الله عَلِمَ بعلمه الأزلي ما الخلق عاملون، ثم كتب ذلك في اللوح المحفوظ.

٢- يؤمنون أنه لا يخرج شيء عن مشيئته، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وخلق كل شيء.

٣- يؤمنون بأن الله إنما يفعل لحكمة، وأن الهداية والإضلال بيده سبحانه، فيهدي من يشاء بفضله، ويُضِلُّ من يشاء بعدله.

المسألة الخامسة: مراتب القدر أربعة: العلم، والكتابة، والمشية، والخلق.

المرتبة الأولى: العلم.

علم الله محيط بكل شيء، فيشمل الماضي والحاضر والمستقبل، ويشمل الممكن والمعدوم والممتنع، ويشمل الكليات والجزئيات، فلا يخرج شيء عن إحاطة علم الله سبحانه.

فلا يحدث شيء إلا وقد وسعه علم الله سبحانه، وأحاط به.

قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج: ٧٠].

وقال تعالى: ﴿ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [طه: ٩٨].



وقال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظِلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقد وقع عليها إجماع السلف.

هل هناك أحد من الناس نازع في مرتبة العلم؟

الجواب: نعم، غلاة القدرية، الذين خرجوا في آخر عهد الصحابة، أدركهم ابن عمر، وتبرأ منهم.

فقد زعموا أن الأمر أنف؛ أي: أن الله لا يعلم بالأمر الذي وقع إلا بعد وقوعه.

وهؤلاء كفروهم السلف، وقد انقضوا.

وقد نص الأئمة على أن من أنكر العلم الأزلي فهو كافر.

المرتبة الثانية: الكتابة.

يجب على العبد أن يؤمن أن الله كتب في اللوح المحفوظ.

سؤال: هل كتب بيده سبحانه في اللوح المحفوظ؟

الجواب: لا، كتب هنا؛ أي: أمر بالكتابة، فقد أمر الله القلم أن يكتب

في اللوح المحفوظ.

ما الذي كتبه القلم؟

الجواب: ما هو كائن إلى يوم القيامة.

والدليل على الكتابة: قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج: ٧٠].

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتِ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءِثْرَهُمْ وَكُلَّ
شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [يس: ١٢].

هل الكتابة تخالف العلم؟

الجواب: لا، الكتابة موافقة للعلم الأزلي، فما كُتِبَ في اللوح

المحفوظ مطابق للعلم الأزلي.

وبالتالي لا يدخلها الخطأ؛ لأنها موافقة للعلم.

هذه المرتبة مع ما قبلها تتقدم وجود الأعيان، لكن كتابة الأعيان في

اللوحة المحفوظ: ذكرها، وليست ذواتها.

والكتابة نوعان:

كتابة سابقة لأعمال العباد، وهي التي في اللوح المحفوظ.

وكتابة بعد أعمال العباد، وهي التي في صُحُف الملائكة.



المرتبة الثالثة: المشيئة.

عبرنا بالمشيئة ولم نعبر بالإرادة؛ لأن الإرادة تنقسم إلى كونية وشرعية، ولا يلزم من الشرعية وقوعها.

أما المشيئة فلا بد أن تقع، ولا يراد بها إلا الكونية.

سؤال: هل هناك فرق بين الإرادة الكونية والشرعية؟

الجواب: نعم، الإرادة الشرعية مرادفة للمحبة، بينما الكونية مرادفة للمشيئة.

والكونية لا بد أن تقع، وأما الشرعية فقد تقع وقد لا تقع.

فيؤمن أهل السنة بأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

فمشيئة العبد داخلة تحت مشيئة الله، فلا يقع شيء منهم إلا إذا شاءه الله.

فإذا لم يشأ الله أن تصلي فلن تصلي، وإن كانت لك إرادة وقدرة.

قال تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ الْقُوَى وَأَهْلُ الْغَفْرِ﴾

[المدثر: ٥٦].

وإثبات المشيئة إثبات للربوبية لله، إذ لو كان يقع في الوجود ما لا يشاؤه

أَيكون رباً؟

الجواب: لا يكون ربًّا؛ لأن الرب هو المالك المدبر.

فنفي المشيئة نفي للربوبية، وإثباتها إثبات للربوبية.

وقد ضل في هذه المرتبة: الجبرية - وهم الجهمية والأشاعرة -، والقدرية

- وهم المعتزلة -.

فالإرادة عندهم واحدة، وهي التي تستلزم المحبة والرضا.

اتفقوا على هذا الأصل، ثم اختلفوا في النتيجة.

فقال الجبرية: ما يقع من الكفر والفسق محبوب لله، وقد جبرهم الله

عليه؛ لأن الإرادة عندهم تستلزم المحبة.

ولما اعترض عليهم بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

قالوا: هذا خاص بمن لا يقع منهم، فلا يحب الكفر من الذين آمنوا،

لكنه يحبه من الكافر.

وتصور مذهبهم هذا يكفي في بطلانه.

وقالت القدرية: ما يقع من الكفر ليس بإرادة الله؛ لأن الله لا يحبه،

وإنما العبد هو الذي يخلق فعل نفسه، وليس بإرادة الله.

وقول أهل السنة: ما وقع من الكفر أرادته الله كوناً ولم يردده شرعاً.



المرتبة الرابعة: الخلق.

أهل السنة يؤمنون بأن الله خالق كل شيء، فالله خالق وما سواه مخلوق.

خالق للأعيان والأفعال، فأفعال العباد داخلة تحت عموم خلقه، قال

تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢].

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦].

والإيمان بهذه المرتبة من تمام الإيمان بالربوبية، فمن لم يؤمن بها فإنه

يكون قد عطل الربوبية.

فالله خالق أفعال العباد، والعباد فاعلون حقيقة.

قد يقول قائل: كيف يكون العباد يفعلون حقيقة مع كون الله هو الذي

خلقهم وخلق أفعالهم؟

هذا السؤال حير الجبرية والقدرية، فوقعوا بسبب هذه الحيرة في

الضلال العظيم.

والجواب عنه: أن فعل العبد متوقف على أمرين؛ إذا تخلف أحدهما

لم يقع الفعل:

الأول: الإرادة الجازمة.

الثاني: القدرة التامة.

فمن الذي أعطى العبد الإرادة والقدرة؟

الجواب: هو الله، فيكون فعل العبد الناتج عن الإرادة والقدرة مخلوقاً؛ لأنه كان بالإرادة والقدرة المخلوقتين.

فالله هو الذي خلق السبب فيكون خالقاً للمسبب.

سؤال آخر: كيف يكون الله هو الذي خلق فعل العبد مع أن العبد مخير في فعله؟

والجواب: الفعل يُضاف إلى الله من جهة خلقه، ويُضاف إلى العبد من جهة المباشرة.

فالمصلي هو العبد، والذي خلق فعل الإنسان هو الله، فالذي يباشر الصلاة العبد فتضاف إليه.

لماذا لا يضاف الفعل الذي باشره العبد إلى الله؟

والجواب: لأن الفعل إنما يقوم بمن أسند إليه، والله لا يوصف إلا بما قام به، فالمصلي هو العبد فيضاف إلى العبد؛ لأنه هو قام به، والله يوصف بالخلق؛ لأنه هو الذي قام به.

وهذا لا يهتدي إليه إلا مَنْ فرَّق بين الفعل والمفعول، فالخلق فعل الله قائم به، والعبد وفعله مخلوق منفصل عن الله.



فالجبرية والقدرية يرون أن الفعل بمعنى المفعول.

فالقدرية ظنوا لو أن الله خلق فعل العبد لكان ظالمًا.

كيف ذلك؟

قالوا: لو كان خلق الظلم في الإنسان لكان ظالمًا.

والجبرية زعموا أن العبد مجبور، فالمصلي هو الله.

المسألة السادسة: الذين ضلوا في الأفعال الاختيارية فَرَّقُ:

الأولى: الجبرية الخالصة، وهم الجهمية، الذين يقولون: العبد مجبور

على فعله، وأن العباد لا قدرة لهم، فالعبد كالريشة في مهب الريح، فالذي

يحركه هو الله.

من شُبَّهَم: قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَنْ كِبَّ اللَّهُ رَمَى﴾

[الأنفال: ١٧].

أضاف الرمي إلى نفسه سبحانه.

ومن شُبَّهَم أيضًا: ما جاء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لن

يدخل أحدًا منكم عمله الجنة.

قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله منه بفضل

ورحمته». أخرجه مسلم.

والجواب عن الشبهة الأولى: أن الآية نزلت في النبي ﷺ في غزوة

بدر، لما أخذ قبضة من تراب ورمى بها المشركين، فأصاب كل مشرك.

فالآية معناها: وما أصبت إذ حذفت ولكن الله أصاب.

فيكون معنى الرمي المضاف إلى الله غير معنى الرمي المضاف إلى

النبي ﷺ.

ثم إن الله أضاف الرمي إلى النبي ﷺ فدل ذلك على أن له قدرة، وهذا

فيه رد على الجبرية.

وأما الجواب عن الشبهة الثانية: فإن الباء في الحديث للعوض لا السبب،

فالعمل ليس ثمناً لدخول الجنة، وأما الباء في قوله: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ

تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]. فهي سببية، فالعمل سبب لدخول الجنة وليست ثمناً.

ثم أيها الجبرية، أين أنتم من الآيات والأحاديث الكثيرة التي فيها

إضافة العمل إلى العباد، وأن العباد لهم قدرة حقيقية؟

قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا

أَكْسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الثانية: الجبرية المتوسطة، وهم الأشاعرة، الذين يقولون: العبد له

قدرة لكنها غير مؤثرة، فحقيقة قولهم: إن العبد ليس له قدرة، وعبروا عن

القدرة غير المؤثرة بالكسب.



ونفي التأثير عن القدرة نفي للقدرة.

وقولهم من المحالات التي لا يمكن أن تتصور، فرجع قولهم إلى غلاة

الجبرية.

الثالثة: القدرية الغلاة، وهم نفاة العلم، الذين أنكروا علم الله السابق،

ظهروا في آخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين،

وبعد إمارة معاوية في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية،

وكان أول من ظهر عنه ذلك بالبصرة: معبد الجهني.

وقد تبرأ منهم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كما في صحيح مسلم، وهؤلاء قد

انقرضوا.

الرابعة: القدرية المتوسطة، وهم المعتزلة، يقولون: العبد هو الذي

خلق فعل نفسه.

ويثبتون العلم، وبهذا فارقوا القدرية الغلاة.

من شبههم: قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

قالوا: دلت هذه الآية على أن هناك خالقين غير الله.

ومن شبههم أيضاً: قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا

كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٤].

قالوا: الباء هنا ثمنية، فالعمل ثمن لدخول الجنة، وكونه ثمنًا دل على أن العبد هو الذي خلقه؛ لأنه تعويض له عن عمله.

والجواب عن الشبهة الأولى: أن المراد بالخلق في الآية التصوير، لا الإيجاد من عدم.

والجواب عن الشبهة الثانية: أن الباء سببية وليست ثمنية.

ثم أيها القدرية، أين أنتم من الأدلة الدالة على أن الله خلق فعل العبد؟

قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢].

وفعل العبد شيء، فيكون مخلوقًا.

المسألة السابعة: الهدى والإضلال.

أهل السنة والجماعة يعتقدون أن الله هو الهادي والمُضِل.

قال تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾

[الأنعام: ٣٩].

فالهداية والإضلال بيد الله.

والهداية مراتب:

الأولى: الهداية العامة، ويدخل فيها الإنسان والحيوان، وهي هداية

طبيعية، قال تعالى: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣].



من الذي هدى الطفل الرضيع أن يلتقم ثدي أمه؟ هداة الله بالهداية العامة.

الثانية: هداية الإرشاد، وهذه يشترك فيها المؤمن والكافر، وهي متعلقة بالسمع فقط، قال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]؛ أي: أرشدناه وبيننا له طريق الخير وطريق الشر.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. وهم بُعِثُوا بهداية الإرشاد.

الثالثة: هداية التوفيق، وهي التي يجعلها الله في القلوب، لا يملكها إلا الله.

قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧].

ولو كان أحد يملكها لملكها رسول الله، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]. فقد كان حريصاً على هداية عمه، ومع ذلك مات على الكفر.

وهذه الهداية ينكرها القدرية؛ لأن العبد عندهم هو الذي يهدي نفسه، ولا يقرون إلا بهداية الإرشاد.

المسألة الثامنة: هل طلب الرزق ينافي الإيمان بالقدر؟

الجواب: لا؛ لأن الله ربط الأسباب بمسبباتها، فتأثير الأسباب في مسبباتها هو من قدر الله، فكتب الله السبب والمسبب.

فأهل السنة لا ينكرون الأسباب، ولا ينكرون تأثيرها، ولا يعتمدون أيضاً على الأسباب وحدها.
فالله خلق السبب والمسبب.

قد يقول قائل: ما الدليل على ربط الأسباب بالمسببات؟

قيل له: الله رتب حصول الخيرات في الدنيا والآخرة على الأعمال، فالعمل سبب لدخول الجنة، ولدفع النقم.

فلو جاء أحد وأنكر ربط الأسباب بمسبباتها نقول له: إذا كان الله قد قدر الشبع لك فلماذا تأكل؟!
فأكله يدل على أنه يربط السبب بالمسبب، وإن تظاهر بلسانه أنه ينكر ذلك.

وخالف الأشاعرة؛ فإنهم يرون أن السبب علامة للمسبب، فينفون تأثير الأسباب في مسبباتها.

فانكسار الزجاج عندهم يكون عند رميه بالحجر لا بسبب الحجر.
فالرمي بالحجارة علامة لا سبب، والله هو الفاعل، فالذي كسر الزجاج هو الله؛ لأنه جبر العبد على الرمي.



وقولهم هذا مخالف للقرآن: يقول تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

أي: يضل بالقرآن.

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [النحل: ٦٥]. فأحيا؛ فقد جعل نزول المطر سبباً في إحياء الأرض.

وأهل السنة يقولون: حصل الانكسار بالرمي، فيربطون الأسباب بمسبباتها، لكنهم يرون أن الرمي ليس وحده سبباً مستقلاً، فالله هو الذي خلق السبب والمسبب.

وقاعدة أهل السنة في الأسباب قولهم: الالتفات إلى السبب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع.

بيان ذلك: الالتفات إلى السبب ما معناه؟

اعتماد القلب على السبب، وإذا صُرف القلب إلى غير الله وقع في الشرك، فاعتماد القلب على السبب وحده شرك.

والسبب وحده ليس كافياً في وجود المسبب، بل لابد من أسباب أُخر، ولابد من انتفاء الموانع.

فمثلاً: السيف قاطع، لكن لو أن أحدكم أتى بسيف حاد وضرب به حديدة، فسيجد أن السيف لا يقطع؛ لوجود مانع.

مثال آخر: الله جعل سبب وجود الولد: الجماع، وقد يجامع الرجل ولا يأتيه الولد؛ لأنه لا بد من وجود أسباب أخرى.

إذن؛ متى ما تعلق القلب بغير الله فقد وقع في الشرك.

أما قولهم: «محو الأسباب». فمعناه: ترك الأسباب نقص في العقل؛ لأنه يلزم منه ألا تأكل ولا تشرب، ولا تفعل شيئاً، وهذا نقص في العقل.

وأما قولهم: «الإعراض عن الأسباب بالكلية...». من الأسباب: الأعمال الصالحة، فلو ألغينا الأسباب بالكلية لما امتثلنا أوامر الله، فلا يبقى شرع.

المسألة التاسعة: هل يصح الاحتجاج بالقدر؟

الجواب: أهل السنة والجماعة يرون بطلان الاحتجاج بالقدر، بل كل عاقل يدرك بطلان الاحتجاج بالقدر.

فلو جئت لأحد من الناس فضربته، فقال لك: لِمَ ضربتني؟ فقلت له:

القدر؟ هل يقبل منك؟ الجواب: لا.

إذن؛ هو منكر شرعاً وعقلاً وحساً.



وقد رد الله على من احتج بالقدر على المعاصي، فقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ولو صح الاحتجاج بالقدر لبطلت الحدود، كحد القتل، والزنا، والسرقة. وإنما يصح الاحتجاج بالقدر في المصائب؛ لأنه ليس بفعل العبد، كما أنه يلزم منه الصبر والرضا.

قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١].

المسألة العاشرة: هل يسوغ الرضا بالقضاء؟

الجواب: القضاء مصدر، والمصدر يطلق على الفعل وعلى المفعول. فإذا أطلق على الفعل، فهو فعل الله، فيجب على العبد أن يرضى بفعل الله؛ فإذا أريد بالقضاء فعله سبحانه فيجب الرضا.

ويطلق على المفعول وهو المقدر أو المقضي، وهو أنواع:

الأول: المقضي الشرعي، وهذا يجب الرضا به، مثل: الصلاة، فيجب على العبد أن يرضى بها، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

الثاني: المقضي الكوني الموافق لما يحبه العبد، مثل: الصحة والغنى،
فهذا يحصل الرضا به طبيعة، وليس عبودية.

كيف يكون عبودية؟

إذا قابله بالحمد والشكر.

الثالث: المقضي الكوني الجاري على خلاف ما يحبه العبد كالمرض،
فهذا يُستحب الرضا به ولا يجب؛ لأنه من عند الله ، فإذا قابله بالصبر
والرضا رفعك الله.

الرابع: المقضي الذي يكرهه الله؛ كالكفر والفسق، فهذا لا يجوز للعبد
أن يرضى به؛ لأن الله يكرهه.

قال تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾

[الزمر:٧].





قال المصنف: «الباعثُ الرُّسُلَ إِلَيْهِمْ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ.
ثُمَّ خَتَمَ الرِّسَالََةَ وَالنَّذَارَةَ وَالنَّبُوَّةَ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ ﷺ، فَجَعَلَهُ آخِرَ
الْمُرْسَلِينَ، بَشِيرًا وَنَذِيرًا، وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا».

انتقل المصنف إلى الركن الرابع من أركان الإيمان وهو: الإيمان بالرسول.

فذكر الحكمة من إرسال الرسل؛ فإن الله أرسلهم حتى يقيموا الحججة على خلقه، قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥].

ثم ذكر أن الرسالة والنبوة ختمت بنينا محمد ﷺ.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى الرسول والنبى.

رسول، وهو فعول بمعنى: مفعول؛ أي: مرسل.

فمعناه في اللغة يدور على المبعوث لإبلاغ شيء.

وأما الرسول شرعاً، فهو: من أوحى إليه شرعاً من عند الله؛ لتبليغه.

هذا الرسول.

وأما النبى، فقليل: مأخوذ من النبأ؛ لأن النبى هو الذى أنبأ عن الله،

والمنبى: المخبر.

وقيل: مأخوذ من النبوة والنباوة، وهي الارتفاع؛ لارتفاع قدر النبي.
ولا تنافي بين المعنيين، فمن أنبأه الله فقد رفعه.
المسألة الثانية: الفرق بين الرسول والنبي.

اتفق العلماء على التباين بين الرسول والنبي من جهة المعنى، وأن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، فالرسالة أعم من جهة نفسها، أخص من جهة أهلها.

ومن الأدلة على التباين بين الرسول والنبي:

قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ [الحج: ٥٢].

فقد دلت هذه الآية على أن الرسول غير النبي؛ وذلك أن الله عطف بينهما بحرف الواو، والأصل في العطف أنه للمغايرة.

وهاهنا سؤال: إذا كان هناك تباين بين النبي والرسول، فما الفرق بينهما؟

اختلف أهل العلم على أقوال، من أشهرها قولان:

القول الأول: الرسول: هو الذي أُوحى إليه وحياً وأمر بتبليغه. والنبي:

هو الذي أُوحى إليه ولم يُؤمر بتبليغه.

وقد اعترض على هذا التفريق: أن الأنبياء - صلوات الله عليهم - فيهم

مرسلون، وفيهم غير مرسلين.



والدليل على صحة الاعتراض: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢].

فالله سبحانه جعل كلاً من النبي والرسول مُرسلاً، وهذا دليل على أن النبي مأمور بتبليغ ما أوحى إليه.

القول الثاني: الرسول مَنْ أُرْسِلَ إِلَى قَوْمٍ مُخَالَفِينَ لَهُ، والنبي مَنْ أُرْسِلَ إِلَى قَوْمٍ مُوَافِقِينَ لَهُ.

ولعل أقرب الأقوال: أن الرسول مَنْ أُرْسِلَ إِلَى قَوْمٍ مُخَالَفِينَ لَهُ، والنبي مَنْ أُرْسِلَ إِلَى قَوْمٍ مُوَافِقِينَ لَهُ، أو لم يؤمر بالتبليغ.

لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا آتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]، فعبر سبحانه بالرسول لما كان القوم مكذابين.

ولما ثبت في الصحيح -في حديث الشفاعة- عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «فيأتون نوحاً، فيقولون: يا نوح، إنك أنت أول الرسل إلى أهل الأرض...» أخرجه البخاري في «صحيحه».

فنوح أول رسول؛ لأنه بُعث إلى قوم مخالفين له.

وأما من قبله كآدم فهو نبي؛ لأنه بُعث إلى قوم مؤمنين.

فآدم عليه السلام أُرسِلَ إلى بنيهِ وهم على الفطرة موحدون.

المسألة الثالثة: كيفية الإيمان بالرسل.

الإيمان بالرسل يكون مجملاً ومفصلاً:

أما المجمعل: وهو الإيمان بكل من بعثه الله من الرسل، وبكل نبي من الأنبياء، قال تعالى: ﴿فَأٰمِنُوْا بِاللّٰهِ وَرُسُلِهِۦٓ وَاِنْ تُوْمِنُوْا وَتَتَّقُوْا فَلَكُمْ اَجْرٌ عَظِيْمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

وأما الإيمان المفصل: وهو القدر الذي يكون تبعاً للعلم التفصيلي الذي يبلغ المكلف من نصوص الكتاب والسنة.

وهو يتضمن أموراً، منها:

١- الإيمان بمن سمى الله تعالى في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من رسله، كإبراهيم، ونوح، وغيرهم من الأنبياء والرسل الذين ورد ذكرهم في القرآن.

٢- الإيمان بمحمد ﷺ يكون بالإقرار به، واتباع ما جاء به، وهو أمر زائد على الإيمان بغيره من الرسل.

المسألة الرابعة: الإيمان بالرسل يكون بالاعتقاد والقول والعمل.

أما بالاعتقاد؛ فيكون بالإقرار بأن هؤلاء الرسل أرسلوا من عند الله، وأنهم ليس لهم من خصائص الربوبية والألوهية شيء، واعتقاد أنهم بلغوا ما أرسلوا به، إلى غير ذلك مما يتعلق بالاعتقاد.



وأما بالقول؛ فيكون بالإقرار بهم، والنطق بما جاء به القرآن من ذكرهم، وغير ذلك.

وأما بالعمل؛ فيكون بالعمل بما جاء به النبي ﷺ وحده؛ لأنه ﷺ نسخ ما جاءت به الرسل قبله، وقد دخل فيما جاءت به الرسل قبله التبديل والتحريف.

المسألة الخامسة: خصائص النبي ﷺ.

قد خص الله نبيه ﷺ بخصائص عديدة، من تلك الخصائص:

أولاً: أن الله جعله أفضل الأنبياء والرسل؛ فقد جاء في حديث الشفاعة أن النبي ﷺ قال: «أنا سيد الناس يوم القيامة». أخرجه البخاري.

- أن الله بعثه إلى الثقليين الجن والإنس.

فرسالة النبي ﷺ عامة، وهذا من خصائصه ﷺ.

ولرسالته ﷺ عمومان لا يتطرق إليهما تخصيص: عموم بالنسبة لمن أُرسِل إليهم، فتعم كل أحد.

وعموم بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه الثقلان من أصول الدين، وفروعه.

قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨].

ثانياً: أن الله خَصَّه بالشفاعة العظمى يوم القيامة.

ثالثاً: أن الله أخذ الميثاق على الرسل جميعاً أنه إذا خرج النبي ﷺ

ليؤمنن به ولينصرنه.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

رابعاً: أن الله ختم النبوة به ﷺ.

قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي، كمثل رجل بنى بيتاً فأحسنه وأجمله، إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له، ويقولون: هلاً وضعت هذه اللبنة؟ قال: فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين». أخرجه البخاري.

إلى غير ذلك من خصائصه ﷺ.





قال المصنف: «وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ الْحَكِيمَ، وَشَرَحَ بِهِ دِينَهُ الْقَوِيمَ، وَهَدَىٰ بِهِ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ».

أشار المصنف إلى ما يتعلق بالركن الثالث من أركان الإيمان وهو: الإيمان بالكتب.

فذكر أن الله أنزل كتابه، ويعني به: القرآن، على نبينا محمد ﷺ.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى الكتب.

الكتب لغة: جمع كتاب، ومعناه في اللغة يدور على الجمع والضم.

الكتب شرعاً: هي الكتب التي تضمنت كلام الله الذي أنزله على رسله.

المسألة الثانية: كيفية الإيمان بالكتب.

الإيمان بالكتب يكون مجملاً ومفصلاً:

أما المجمل: وهو: الإيمان بكل ما أنزله الله من الكتب.

قال تعالى: ﴿وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ﴾ [الشورى: ١٥].

وأما الإيمان المفصل: وهو القدر الذي يكون تبعاً للعلم التفصيلي

الذي يبلغ المكلف من نصوص الكتاب والسنة.

وهو يتضمن أموراً:

١- الإيمان بما سمى الله من الكتب في القرآن، كالتوراة، والإنجيل

وغيرهما.

٢- الإيمان بالقرآن يكون بالإقرار به، واتباع ما فيه، وهو أمر زائد على

الإيمان بغيره من الكتب.

٣- تصديق ما صح من أخبارها على سبيل التفصيل كأخبار القرآن،

وأخبار ما لم يبدل أو يحرف من الكتب السابقة.

٤- الإيمان بأن القرآن نسخ أحكام الكتب السابقة.

ومن الأدلة على نسخ القرآن لما قبله من الكتب:

قوله تعالى أمرًا نبيه ﷺ أن يحكم بين أهل الكتاب بالقرآن: ﴿ وَأَنْزَلْنَا

إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم

بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ [المائدة: ٤٨].

المسألة الثالثة: الإيمان بالكتب يكون بالاعتقاد والقول والعمل.

أما بالاعتقاد؛ فيكون بالإقرار بأن هذه الكتب من عند الله، وأن الله

تكلم بها حقيقة، وأن يصدق بما صح من أخبارها إلى غير ذلك مما يتعلق

بالاعتقاد.



وأما بالقول؛ فيكون بالإقرار بها، والنطق بما جاء به القرآن من الذكر، وغير ذلك.

وأما بالعمل؛ فيكون بالعمل بما جاء في القرآن وحده؛ لأن القرآن ناسخ للكتب السابقة، وقد دخل في الكتب السابقة التبديل والتحريف.

المسألة الرابعة: خصائص القرآن الكريم.

إن للقرآن الكريم خصائص تميّز بها عن سائر الكتب السابقة، ومن هذه الخصائص:

أولاً: القرآن نزل منجّماً بحسب الوقائع.

قد اختصّ القرآن بكونه نزل منجّماً دون غيره من الكتب، فإن الكتب السابقة نزلت جملة واحدة.

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً ﴾ [الفرقان: ٣٢].

ثانياً: القرآن معجزة النبي ﷺ الباقية.

إن الله سبحانه جعل القرآن معجزة النبي ﷺ الباقية إلى قيام الساعة، وهذه فضيلة عظيمة تميز بها القرآن على كل كتاب أنزله الله، ومصدق هذا ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما

مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أُوتيت وحياً أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابِعاً يوم القيامة». أخرجه البخاري في صحيحه.

ثالثاً: القرآن مهيمن على ما بين يديه من الكتب.

وأصل «الهيمنة»: الحفظ والارتقَاب. يُقال إذا رَقَبَ الرجل الشيء وحفظه وشَهِدَه: قد هيمن فلان عليه.

وقد جعل الله القرآن شاهداً وحاكماً ومؤتمناً.

وقد دل على أن القرآن مهيمن على ما بين يديه من الكتب قوله -عز ذكره-: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٤٨].

رابعاً: القرآن معجز.

القرآن معجز من وجوه متعددة، من جهة لفظه، ومعناه، ونظمه، ومعانيه، وأخباره، إلى غير ذلك.

ومن الخطأ المبين والضلال البعيد الذي وقع فيه أهل الكلام في هذا الباب: أنهم حصرُوا الإعجاز في جانب واحد.

خامساً: القرآن مُيسَّر للذِّكْر.

الله سبحانه يَسِّر القرآن -الذي هو آخر الكتب المنزلة من عند الله- جل ذكره- للحفظ، وليس ذلك إلا للقرآن، أما غير القرآن فلم يُيسَّر لذلك، ولهذا كان أهل الكتاب لا يحفظون كتبهم.



قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧].

سادساً: القرآن محفوظ من التبديل والتغيير.

إن الله حفظ القرآن من كل تبديل وتغيير، فلم يزد فيه، ولم ينقص منه؛ حتى تقوم الحجة به على الناس أجمعين.

قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وقد تكفل الله بحفظه، أما غيره من الكتب فقد وكلها إليهم فحصل فيها التغيير والتبديل.

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّكَاسَ وَأَخْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

ومن حفظ الله له: أن جعله في صدور المسلمين، كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

فالقرآن ما زال محفوظاً في الصدور نقلاً متواتراً، فلو أراد أحد أن يزيد في المصاحف أو ينقص لعرف ذلك صبيان المسلمين قبل علمائهم وحفاظهم؛ لحفظهم للقرآن.

بل حتى معاني القرآن التي اتفق عليها المسلمون لم يدخلها تحريف ولا تغيير.

ومن حفظ الله له: أن هياً جمع القرآن من أماكنه المتفرقة؛ حتى يتمكن القارئ من حفظه كله.

فجمعه أبو بكر الصديق، ثم بعد ذلك قام بجمعه عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو الجمع الثاني.

وهذه الميزة لم تحصل للكتب السابقة.

سابعاً: القرآن شامل في خطابه لعموم الثقليين من الجن والإنس.

قد خص الله سبحانه هذا القرآن ليكون خطاباً للعالمين جميعاً إنهم وجَنَّهُم.

قال تعالى: ﴿بَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾

[الفرقان: ١].

فالقرآن الكريم يجب على الثقليين جميعاً الإيمان به واتباعه، فكلُّ من

سمع به ولم يؤمن به فهو مُخَلَّدٌ في نار جهنم.





قال المصنف: «وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ يَمُوتُ، كَمَا بَدَأَهُمْ يَعُودُونَ».

انتقل المصنف إلى الركن الخامس من أركان الإيمان، وهو: الإيمان باليوم الآخر.

وذكر أن الساعة آتية لا محالة، كما قال تعالى: ﴿أَفَحَ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]. والمراد بالساعة: يوم القيامة.

ثم ذكر البعث بعد الموت، وهو أول مراحل الحياة الآخرة.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى اليوم الآخر.

اليوم الآخر هو: كل ما يكون بعد الموت مما أخبر به النبي ﷺ.

فيدخل في اليوم الآخر: الحياة البرزخية، وفتنة القبر، وعذابه ونعيمه،

إلى غير ذلك.

وسُمِّيَ باليوم الآخر: لأنه آخر أيام الدنيا.

وقد تنوعت أسماءه في نصوص الكتاب والسنة، فسُمِّيَ بيوم القيامة،

ويوم الدين، ويوم التناد، ويوم الخروج، ويوم التغابن، والواقعة، والحاقة،

والقارعة، والطامة الكبرى، والصاخة، ونحو ذلك.

المسألة الثانية: معنى البعث.

لغة: يدور معنى البعث على الإثارة.

شرعاً: إحياء الأموات وإخراجهم من قبورهم.

المسألة الثانية: الأدلة على وقوع البعث.

قد دل على وقوع البعث، والإيمان به: الكتاب والسنة والإجماع.

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

تنوعت نصوص الكتاب العزيز في إثبات البعث، ومن ذلك:

- التصريح بإثبات البعث، وتأكيده؛ قال تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ

يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَىٰ اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٧].

- الاستدلال على البعث بالنشأة الأولى؛ قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ

إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تَرَابٍ﴾ [الحج: ٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾

[يس: ٧٩].

- الإخبار عن أماتهم الله ثم أحياءهم؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَىٰ

لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ نُنظَرُونَ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ

مِّن بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥-٥٦].



- الاستدلال على البعث بخلق السموات والأرض؛ وذلك أن خلقها أعظم من بعث الإنسان.

قال تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١].

- الاستدلال على البعث بإخراج النبات، وإحياء الأرض بعد موتها؛ قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٧].

ثانياً: الأدلة من السنة الصحيحة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزاً يوماً للناس، فأتاه جبريل فقال: ما الإيمان؟ قال: «الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، وبلقائه، ورسله وتؤمن بالبعث». أخرجه البخاري.

فقد جعل الله الإيمان بالبعث من أركان الإيمان التي لا يتم إيمان العبد إلا بها.

ثالثاً: الإجماع:

عن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: «سألتُ أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً، وعراقاً،

وشامًا، ويمنًا، فكان من مذهبهم: ... والبعث من بعد الموت حق». أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة».

المسألة الثالثة: صفة البعث.

البعث صفته:

أن الله يُنزلُ من السماء ماء، فينبت به الخلق، كما قال النبي ﷺ: «ثم ينزل الله من السماء ماء، فينبتون كما ينبت البقل، ليس من الإنسان شيء إلا يبلى، إلا عظمًا واحدًا وهو عَجْبُ الذَّنْبِ، ومنه يركب الخلق يوم القيامة». أخرجه البخاري.

والناس يبعثون ليوم عظيم شأنه، هائل أمره، فظيع هوله، عسير على الكافرين غير يسير.

من هول هذا اليوم: تذهل فيه كل مرضعة عما أرضعت، وتلقي كل حامل ما في بطنها من غير تمام، وترى الناس فيه سُكَّارِيٍّ وما هم بِسُكَّارِيٍّ، ولكن عذاب الله شديد.

يحدث فيها انشقاق السماء وانفطارها، وتكوير الشمس، وتنكدر النجوم وتغير، وتتناثر الكواكب، وتحول الجبال رملاً فتكون هباءً منثورًا، وتسجر البحار فتصير نارًا.



المسألة الرابعة: حكم إنكار البعث.

إنكار البعث كفر، فمن أنكر البعث فهو كافر.

وقد دل على هذا الحكم:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَمْ نَأْتِيهِ خَلْقٍ جَدِيدٍ
أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ
النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الرعد: ٥].

وقوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِبُحْبُوحِهِمْ لَنْ تُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ
وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٧].



قال المصنف: «وَأَنَّ اللَّهَ ﷻ ضَاعَفَ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ الْحَسَنَاتِ، وَصَفَحَ لَهُمُ بِالتَّوْبَةِ عَن كَبَائِرِ السَّيِّئَاتِ، وَغَفَرَ لَهُمُ الصَّغَائِرَ بِاجْتِنَابِ الْكَبَائِرِ».

بين المصنف أن الله يضاعف أجور أهل الإيمان إذا عملوا الصالحات، فيجعل الحسنه بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، إلى أضعاف كثيرة. كما بين أن الله فتح باب التوبة للمذنبين ولو وقعوا في الشرك، فبالتوبة يغفر لهم.

وذكر أن الصغائر تغفر إذا اجتنب صاحبها الكبائر. وهذه المسألة لها ارتباط باليوم الآخر؛ لأن محل الجزاء على الأعمال يكون يوم القيامة.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: إذا عمل العبد بالحسنة فله عشر أمثالها.

قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه: «وإن همَّ بها فعملها كتبها الله عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة». أخرجه البخاري ومسلم.

والمضاعفة تكون لمن يشاء الله، كما قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١].



وقد جاءت بمضاعفة أجور بعض الأعمال الصالحة إلى أكثر من عشر

حسناً:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قال الله: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام؛ فإنه لي وأنا أجزي به». أخرجه البخاري.

المسألة الثانية: إذا عمل العبد السيئة فإنها تكتب له مثلها من غير مضاعفة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠].

لكن هل تعظم السيئة في أحوال معينة؟

الجواب: نعم، تعظم في أمكنة معينة كمكة، وفي أزمان معينة كرمضان.

يدل على هذا: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظَلِّمْ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥].

لكن لا يكون ذلك من جهة القدر، وإنما من جهة الكيفية، ولهذا قال:

﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ورتبه على مجرد الإرادة.

قال ابن رجب: «وكان جماعة من الصحابة يتقون سكنى الحرم؛ خشية

ارتكاب الذنوب فيه؛ منهم: ابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص...».

المسألة الثالثة: العبد إذا همَّ بالحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة

واحدة.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه: «فمن هم بحسنة فلم يعملها، كتبتها الله عنده حسنة كاملة». أخرجه البخاري ومسلم.

والمراد بالهمِّ: هو العزم المصمم الذي يوجد معه الحرص على العمل، لا مجرد الخطرة التي تخطر، ثم تنفسخ من غير عزم.

ويدل على هذا: ما جاء عن خريم بن فاتك الأسدي: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ومن همَّ بحسنة؛ فلم يعملها، فعلم الله أنه قد أشعرها قلبه، وحرص عليها؛ كتبت له حسنة». أخرجه أحمد وصححه الألباني.

والهمُّ قد لا يقترب به شيء من الأعمال الظاهرة.

قال أبو الدرداء: «من أتى فراشه، وهو ينوي أن يصلي من الليل، فغلبته عيناه حتى يصبح، كتب له ما نوى». روي مرفوعاً. قال الدارقطني: المحفوظ الموقوف.

المسألة الرابعة: العبد إذا أراد الحسنة إرادة جازمة، فهذه الإرادة لا بد

أن يقترب بها مع القدرة فعل المقدور، ولو بنظرة أو لفظة أو نحو ذلك.



بمعنى: أنه إذا التحق بالنية سعي، فهذا له أجر فاعله.

والدليل: ما جاء عن أبي كبشة الأنماري: أن النبي ﷺ قال: «وأحدثكم حديثاً فاحفظوه، قال: إنما الدنيا لأربعة نفر: عبد رزقه الله مالاً وعلماً فهو يتقي فيه ربه، ويصل في رحمة، ويعلم الله فيه حقاً، فهذا بأفضل المنازل. وعبد رزقه الله علماً ولم يرزقه مالاً، فهو صادق النية، يقول: لو أن لي مالاً لعملتُ بعمل فلان، فهو بنيته فأجرهما سواء.

وعبد رزقه الله مالاً ولم يرزقه علماً، فهو يخبط في ماله بغير علم، لا يتقي فيه ربه، ولا يصل فيه رحمة، ولا يعلم الله فيه حقاً، فهذا بأخبث المنازل. وعبد لم يرزقه الله مالاً ولا علماً، فهو يقول: لو أن لي مالاً لعملت فيه بعمل فلان، فهو بنيته، فوزرهما سواء». أخرجه الترمذي.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ رجع من غزوة تبوك، فدنا من المدينة فقال: «إن بالمدينة أقواماً ما سرتهم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم.

قالوا: يا رسول الله، وهم بالمدينة.

قال: وهم بالمدينة؛ حبسهم العذر». أخرجه البخاري.

المسألة الخامسة: إذا همَّ العبد بالسيئة ولم يفعلها كُتبت له حسنة كاملة إذا تركها من أجل الله.

قال رسول الله ﷺ: «قالت الملائكة: رب ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة - وهو أبصر به - فقال: ارقبوه، فإن عملها فاكتبوها له بمثلها، وإن تركها فاكتبوها له حسنة، إنما تركها من جرّاي». أخرجه مسلم.

سؤال: هل يعاقب من هم بمعصية أو لا؟

الجواب: لا يخلو من حالين:

الحال الأول: أن يكون الهم بالمعصية خاطراً خطراً، ولم يعقد قلبه عليه، ونفر منه، فهذا معفو عنه.

عن أبي هريرة قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به. قال: وقد وجدتموه؟ قالوا: نعم. قال: ذاك صريح الإيمان». أخرجه مسلم.

الحال الثانية: أن يكون عزيمة تسكن القلب، ولم يظهر لها أثر في الجوارح، وهذه نوعان:

النوع الأول: الأمر الذي عزم عليه يكون من أعمال القلوب، كالشك في الوجدانية، أو البعث، ونحو ذلك، فهذا يعاقب عليه ويكون كافراً.



كذلك محبة ما يبغضه الله ، والعجب ، والحسد.

النوع الثاني: الأمر الذي عزم عليه يكون من أعمال الجوارح كالزنا

والسرقة.

وهذا قد اختلف فيه العلماء.

وعلى كل حال فهذا يدل على خطورة الهم، فيجب أن يحذر الإنسان

منه .

المسألة السادسة: العبد إذا أراد السيئة إرادة جازمة، فهذه الإرادة لا بد

أن يقترن بها مع القدرة فعل المقدور ولو بنظرة أو نحو ذلك.

بمعنى: أنه إذا التحق بالنية سعي فهذا له وزر فاعلمها.

عن أبي بكره قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا التقى المسلمان

بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. قلت: يا رسول الله، هذا القاتل فما بال

المقتول؟ قال: إنه كان حريصاً على قتل صاحبه». أخرجه البخاري.

فإن المقتول أراد قتل صاحبه، فعمل ما يقدر عليه من القتال وعجز

عن حصول المراد، فكان له مثل وزر القاتل.

ولهذا كان من دعا إلى ضلالة كان عليه مثل أوزار من اتبعه.

والقاعدة التي نختم بها: «العزم التام إذا اقترن به ما يمكن من الفعل أو

مقدمات الفعل نزل صاحبه في الثواب والعقاب منزلة الفاعل التام».

المسألة السابعة: التوبة تغفر الذنوب جميعاً، ومنها الشرك.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْكَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٦٨﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠].

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ [الزمر: ٥٣].

فإن سأل سائل: ما حكم التوبة؟

كان جوابه: فريضة على كل مذنب ومفرط، وهذا بالإجماع.

وقد أمر الله بالتوبة، كما في قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣١﴾ [النور: ٣١].

فقد أمر الله بالتوبة، والأصل في الأمر للوجوب، ثم إنه رتب الفلاح على فعل التوبة.

وجعل عدم التوبة من صفات الظالمين، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَتُوبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١١﴾ [الحجرات: ١١].



فمن أذنب أو فرط في واجب ولم يتب كان عليه إثمَان:

الأول: إثم الذنب، أو التفريط.

الثاني: إثم عدم التوبة.

وهذا قد يغفل عنه كثير من الناس.

وهاهنا سؤال: إذا لم يستحضر العبد الذنوب فما الذي يجب عليه؟

الجواب: أن يتوب توبة عامة، فهذه التوبة مقتضية لغفران جميع الذنوب.

فإذا استحضر ذنبًا بعينه، فيجب عليه أن يتوب منه بعينه.

فإن قيل: إلى متى باب التوبة مفتوح؟

قيل له: باب التوبة مفتوح بشرط قبل معاينة العذاب، والغرغرة - أي:

ما لم تبلغ رُوحه حُلُقُومَه -، وقبل أن تشرق الشمس من مغربها.

دل عليه: قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ

حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْكُفْرَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ

كُفَّارًا أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٨].

وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ

بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ

كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انظُرُوا إِنَّا مُنظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

فإن قائل قائل: عرفنا حكم التوبة، ووقتها، فما هي حقيقتها؟

قيل له: حقيقة التوبة هي: الندم.

دليله: ما أخرجه ابن ماجه في سننه، عن ابن معقل قال: دخلت مع أبي

عليّ عبد الله -يعني: ابن مسعود- فسمعته يقول: قال رسول الله ﷺ: «الندم

توبة». فقال له أبي: أنت سمعت النبي ﷺ يقول: «الندم توبة»؟ قال: نعم.

وهذا الندم مستلزم للإقلاع عنها في الحال؛ إذ إن من لم يقلع عن

الذنب كان ندمه باطلاً.

وكذلك يلزم من الندم العزم على عدم العودة في المستقبل.

ومن أهل العلم من جعل الإقلاع والعزم أصليين في حقيقة التوبة، وإنما

ذكر الندم في الحديث لأنه الركن الأعظم.

ولابد في التوبة حتى تكون صحيحة من: الإخلاص، أن يكون الباعث

على التوبة وجه الله سبحانه؛ إذ إن التوبة عبادة يحبها الله، والعبادة لا تقبل

إلا مع الإخلاص، كما قال تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢].

وللتوبة علامات، قال ابن المبارك: «حقيقة التوبة لها ست علامات:

أولها: الندم على ما مضى.

والثانية: العزم على ألا تعود.



والثالثة: أن تعمء إلى كل فرض ضيعته فتؤديه.

والرابعة: أن تعمء إلى مظالم العباء، فتؤدي إلى كل ذي حق حقه.

والخامسة: أن تعمء إلى البءن الذي رببته بالسحت والحرام فتؤديه بالهموم والأحزان حتى يلصق الجلد بالعظم، ثم تنشئ بينهما لحمًا طيبًا إن هو نشأ.

والسادسة: أن تءيق البءن ألم الطاعة كما أءقته لذة المعصية».

المسألة الثامنة: الصغائر تغفر باءتناب الكبائر.

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان؛ مكفرات ما بينهن إذا اءتنب الكبائر». أخرجه مسلم.



قال المصنف: «وَجَعَلَ مَنْ لَمْ يَتَّبِعْ مِنَ الْكِبَائِرِ صَائِرًا إِلَى مَشِيئَتِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وَمَنْ عَاقَبَهُ اللَّهُ بِنَارِهِ أَخْرَجَهُ مِنْهَا بِإِيمَانِهِ، فَأَدْخَلَهُ بِهِ جَنَّتَهُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧].»

بين المصنف في هذه الجملة حكم أهل الكبائر في الآخرة، فأهل الكبائر تحت مشيئة الله، إن شاء عذبهم، وإن شاء غفر لهم، وذكر أيضًا أن من أدخله الله النار من أهل التوحيد؛ فإنه سيخرجه بعدما ينقى من ذنوبه، ويدخله جنته، فمن دخل النار من أهل الكبائر فإنه يعذب بقدر ذنوبه ثم يخرج.

وهذه المسألة لها ارتباط باليوم الآخر، كما هو ظاهر.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: من هم أهل الكبائر؟

أهل الكبائر هم: من ارتكبوا الكبائر.

والكبائر: جمع كبيرة.

والمراد بالكبيرة: ما ترتب عليها حد في الدنيا، أو توعده عليه بالنار، أو

اللعنة، أو الغضب.

وزاد بعض العلماء: أو نفي الإيمان عن فعلٍ أو عدمه، أو أنه لا يدخل

الجنة، أو ليس منا.



المسألة الثانية: ما حكم أهل الكبائر في الدنيا؟

أهل الكبائر في الدنيا لا يعطون الإيمان المطلق -أي: الكامل- ولا يسلبون مطلق الإيمان -أي: أصل الإيمان-.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاصْتَلَوْا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقْتُلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِئَءَ إِلَى اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

فقد استدل أهل السنة بهاتين الآيتين على أن المؤمن لا يكفر بارتكابه الكبائر؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ أطلق عليه اسم الإيمان مع ارتكابه لمعصية القتل، والقتل من كبائر الذنوب.

ووصفهم أيضاً بالأخوة في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَإِنِيعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ مِّنْ أَعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٨].

وخالف في هذا جمهور الخوارج، فقد كفروا مرتكب الكبائر، وهو بناء على أصل فاسد عندهم وهو: أنه لا يجتمع في الإنسان إيمان وكفر، أو إيمان ونفاق.

وأما المعتزلة فيقولون: هو في منزلة بين المنزلتين، فلا يطلقون عليه مؤمن ولا كافر.

وأما المرجئة فيقولون: إن الفاسق مؤمن كامل الإيمان.

وأما عند أهل السنة والجماعة فهو مؤمن ناقص الإيمان، أو يقال: مؤمن

بإيمانه فاسق بكبيرته.

فالفسق لا يرفع الإيمان بالكلية، بل يبقى مع الفسق إيمان، وهذا الإيمان

الذي بقي جعل اسم الإيمان ثابتاً للفاسق، ولهذا دخل الفاسق في خطاب الله

بقوله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾.

وقد تقدم ذكر الأدلة.

المسألة الثالثة: ما حكم أهل الكبائر في الآخرة؟

النصوص متواترة في عدم خلود مرتكب الكبيرة في النار إذا دخلها،

وهو الذي عليه أهل السنة والجماعة.

ومن الأدلة:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يخرج من النار من قال:

لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، ثم يخرج من النار من

قال: لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة، ثم يخرج من النار من

قال: لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة». أخرجه مسلم.

وجاء في «صحيح البخاري» في حديث الشفاعة: «لما يعبر أهل الإيمان



الصرط يقولون: ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا ويعملون معنا، فيقول الله تعالى: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه، ويحرم الله صورهم على النار، فيأتونهم وبعضهم قد غاب في النار إلى قدمه وإلى أنصاف ساقيه، فيخرجون من عرفوا، ثم يعودون.

فيقول: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار فأخرجوه، فيخرجون من عرفوا، ثم يعودون.

فيقول: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه، فيخرجون من عرفوا...» الحديث.

وقد خالف هذه النصوص الخوارج والمعتزلة: فإنهم يخلدون صاحب الكبيرة في نار جهنم، إلا أن المعتزلة يخالفون الخوارج فيجعلون عذاب الفاسق - وهو مرتكب الكبيرة - أدنى من عذاب الكافر.



قال المصنف: «ويُخْرِجُ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ، مَنْ شَفَعَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ».

أثبت المؤلف الشفاعة يوم القيامة، وأن النبي ﷺ يشفع لأهل الكبائر.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى الشفاعة.

الشفاعة لغة: خلاف الوتر.

من ذلك: الشفع خلاف الوتر، تقول: كان فرداً فشفعته.

وشرعاً: سؤال الخير للغير لجلب نفع أو دفع ضرر.

المسألة الثانية: الدليل على ثبوت الشفاعة.

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾

[طه: ١٠٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَاعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ، حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن

قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣].

فقد دلت هذه الأدلة على إثبات الشفاعة يوم القيامة بشرطين:

أحدهما: إذن الله.



والثاني: رضاه سبحانه عن الشافع وعن المشفوع فيه.

ثانياً: الأدلة من السنة الصحيحة:

الأحاديث في إثبات الشفاعة متواترة، ومنها حديث الشفاعة العظمى؛

لفصل القضاء.

ثالثاً: الإجماع:

عن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: «سألتُ أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً، وعراقاً، وشاماً، ويمناً، فكان من مذهبهم:... والشفاعة حق». أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة».

المسألة الثالثة: أقسام الشفاعة.

الشفاعة بحسب ما دلت عليها النصوص الشرعية قسماً:

القسم الأول: شفاعة خاصة بالنبي ﷺ، لا يشاركه فيها أحد.

وهي أنواع:

النوع الأول: شفاعته لأهل الموقف؛ ليقضى بينهم.

وهذه الشفاعة لأهل الموقف إنما هي لتسريع حسابهم، وحتى يرتاحوا

من هول هذا الموقف الذي تشيب فيه الولدان.

وهو المقام المحمود.

النوع الثاني: شفاعته في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة.

عن أنس بن مالك قال: قال النبي ﷺ: «أنا أول شفيع في الجنة».

أخرجه مسلم.

وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «آتي باب الجنة يوم القيامة فأستفتح،

فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد، فيقول: بك أمرت لا أفتح لأحد

قبلك». أخرجه مسلم.

النوع الثالث: شفاعته لعمه أبي طالب في تخفيف العذاب.

عن العباس بن عبد المطلب ؑ: أنه قال للنبي ﷺ: «ما أغنيت عن

عمك، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: هو في ضحضاح من نار،

ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار». أخرجه البخاري.

وهذه الشفاعة مستثناة من قوله تعالى عن الكفار: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ

الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

القسم الثاني: شفاعته عامة تثبت للنبي ﷺ، ولغيره.

وهي نوعان:

النوع الأول: الشفاعة في عصاة الموحدين الذين أدخلتهم ذنوبهم النار

أن يخرجوا منها.



عن أنس رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا كان يوم القيامة شفعت، فقلت: يا رب، أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة فيدخلون، ثم أقول: أدخل الجنة من كان في قلبه أدنى شيء». أخرجه البخاري.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي». أخرجه أبو داود.

وعن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليدخلن الله الجنة ناسًا من أمتي بعدما محشتهم النار برحمة الله وشفاعة الشافعين، يقال لهم: الجهنميون، ذكر لي أنهم استعفوا من ذلك الاسم فأعفوا». أخرجه ابن أبي عاصم في السنة.

والمراد بالكبائر: ما دون الشرك من الذنوب.

فإن قيل: من أنكر هذه الشفاعة؟

قيل له: قد أنكر هذه الشفاعة: الخوارج والمعتزلة وغيرهم؛ وذلك أن من يدخل النار عندهم لا يخرج منها.

النوع الثاني: الشفاعة في رفع درجات أقوام من أهل الجنة.

عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره، فأغمضه، ثم قال: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر»، فضج ناس من أهله، فقال: «لا تدعوا علي أنفسكم إلا بخير، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون».



ثم قال: «اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا رب العالمين، وافسح له في قبره، ونور له فيه». أخرجه مسلم.





قال المصنف: «وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ خَلَقَ الْجَنَّةَ، فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ
لِأَوْلِيَائِهِ، وَأَكْرَمَهُمْ فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَهِيَ الَّتِي أَهْبَطَ مِنْهَا آدَمَ
نَبِيَّهُ وَخَلِيفَتُهُ إِلَى أَرْضِهِ بِمَا سَبَقَ فِي سَابِقِ عِلْمِهِ.
وَخَلَقَ النَّارَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِمَنْ كَفَرَ بِهِ وَالْحَدَّ فِي آيَاتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ،
وَجَعَلَهُمْ مَحْجُوبِينَ عَنِ رُؤْيَيْتِهِ».

لا يزال يتكلم المؤلف عن اليوم الآخر، وهو في هذه الجملة يعرض
عقيدة أهل السنة والجماعة في الجنة والنار، وفي رؤية الله في الآخرة.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى الجنة والنار.

الجنة لغة: يدور معناها في اللغة على التستر.

شرعاً: هي الدار التي أعدها الله لعباده المؤمنين.

النار لغة: النون والواو والراء أصل صحيح يدل على إضاءة، واضطراب،

وقلة ثبات.

شرعاً: هي الدار التي أعدها الله للعاصين.

المسألة الثانية: الأدلة على ثبوت الجنة والنار.

قد دل على ثبوت الجنة والنار: الكتاب والسنة والإجماع.

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ

الدُّنْيَا إِلَّا لَمَتَعُ الْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ

وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

ثانياً: من السنة الصحيحة:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: مروا بجنزة، فأتنوا عليها خيراً، فقال النبي صلى الله عليه وسلم:

«وجبت». ثم مروا بأخرى، فأتنوا عليها شراً، فقال: «وجبت». فقال عمر بن

الخطاب رضي الله عنه: ما وجبت؟ قال: «هذا أنثيتم عليه خيراً، فوجبت له الجنة، وهذا

أنثيتم عليه شراً، فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض». أخرجه

البخاري.

ثالثاً: الإجماع:

عن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: «سألتُ أبي وأبا زرعة

عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركنا عليه العلماء في جميع

الأمصار، وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار

حجازاً، وعراقاً، وشاماً، ويمناً، فكان من مذهبهم: ... والجنة حق، والنار

حق، وهما مخلوقان لا يفنيان أبداً».



المسألة الثالثة: عقيدة أهل السنة والجماعة في الجنة والنار.

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان

الآن، باقيتان لا تفتيان ولا تبيدان.

أما المسألة الأولى: خلق الجنة والنار ووجودهما الآن:

فالقول بخلق الجنة والنار ووجودهما الآن متفق عليه بين أئمة السلف.

قد دلت الأدلة الشرعية على ذلك:

قال تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ

وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

وقال تعالى: ﴿وَأَنْقُضُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١].

والإعداد مقتضى لوجود ما أُعِدَّ، فلا يقال: أُعِدَّتْ إلا لشيء قد وجد.

فإن قيل: «أُعِدَّتْ»، وإن جاءت بصيغة الماضي؛ فإن المراد بها المستقبل.

قيل له: هذا خلاف الأصل والظاهر.

ثم إن الأدلة قد دلت على وجودهما، ومن ذلك:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه حدثهم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن العبد إذا

وضع في قبره وتولى عنه أصحابه، وإنه ليسمع قرع نعالهم، أتاه ملكان

فيقعدانه، فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل؛ لمحمد صلى الله عليه وسلم؟ فأما المؤمن،

فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقال له: انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة، فيراهما جميعاً». أخرج البخاري

وقد أجمع على هذه المسألة أهل السنة والجماعة.

قال أبو عثمان الصابوني: «ويشهد أهل السنة ويعتقدون أن الجنة والنار

مخلوقتان».

فإن قيل: من خالف أهل السنة في هذه المسألة؟

قيل له: خالف أهل السنة والجماعة في هذه المسألة الجهمية والمعتزلة،

فأنكروا وجودهما الآن، وزعموا أن الله ينشئهما يوم القيامة.

وشبهتهم: أنهما لو كانتا مخلوقتين الآن لوجب أن تفنيا يوم القيامة؛

لقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].

والرد عليهم: أنهم أوتوا من سوء فهمهم؛ وذلك أن معنى قوله تعالى: ﴿كُلُّ

شَيْءٍ﴾ مما كتب الله عليه الفناء والهلاك، والجنة والنار خُلِقَتَا للبقاء لا للفناء.

كما زعموا أيضاً أن خلقهما الآن عبث.

والرد عليهم: أن الله خلقهما الآن لحكمة.

ومن تلك الحكمة: تشويق أهل الإيمان لما أعده الله لهم من النعيم،

وإعانة لهم على امتثال الأوامر، ونحو ذلك.



وأما المسألة الثانية: بقاء الجنة والنار ودوامهما:

فالقول ببقاء الجنة ودوامها متفق عليه بين أهل السنة والجماعة.

وقد دلت الأدلة الشرعية على ذلك:

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَدُخِلُوهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧].

وقال تعالى: ﴿لَا مَقْطُوعَةَ وَلَا مَمْنُوعَةَ﴾ [الواقعة: ٣٣].

وقد أجمع على هذه المسألة أهل السنة والجماعة.

قال ابن أبي زمنين: «وأهل السنة يؤمنون بأن الجنة والنار لا يفنيان

ولا يموت أهلوها».

المسألة الرابعة: هل الجنة التي سكنها آدم هي جنة الخلد؟

الذي اختاره المصنف أنها جنة الخلد.

وقد اختلف الناس في هذه المسألة على قولين:

الأول: أنها جنة الخلد.

الثاني: أنها جنة أعدها الله لهما، وجعلها دار ابتلاء، وهؤلاء اختلفوا

هل هي في السماء أو في الأرض.

والصحيح: الأول؛ لأمر:

١- عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يجمع الله -تبارك وتعالى- الناس، فيقوم المؤمنون حتى تزلف لهم الجنة، فيأتون آدم فيقولون: يا أبانا، استفتح لنا الجنة. فيقول: وهل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة أبيكم آدم؟...». أخرج مسلم.

وهذا يدل على أن الجنة هي بعينها التي أُخرج منها.

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «احتج آدم وموسى؛ فقال له موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة. فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه، ثم تلومني على أمرٍ قُدِّر عليّ قبل أن أُخلق!»

فقال رسول الله ﷺ: فَحَجَّ آدم موسى -مرتين-». أخرج البخاري.

٣- قوله تعالى: ﴿أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٣٨]. وهذا يعني نزولاً من علو إلى سفلى.

٤- أنه لا يعرف في الشرع أن الله خلق جنة إلا جنة الخلد، فتكون هي التي سكنها آدم.

فإن قيل: أليست الجنة إنما يقع الدخول إليها يوم القيامة؟



قيل له: هذا حق في الدخول المطلق الذي هو دخول الاستقرار.

وأما الدخول العارض فقد يقع قبل يوم القيامة، كما دخل النبي ﷺ الجنة ليلة الإسراء.

فإن قيل: آدم قد كُلف فيها، والجنة ليست بدار تكليف.

قيل له: لا تكون دار تكليف يوم القيامة، أما قبل ذلك فليس هناك ما يمنع.

المسألة الخامسة: رؤية الله في الآخرة.

أهل السنة والجماعة متفقون على ما تواترت به النصوص من أن المؤمنين يرون الله في الآخرة عياناً كما يرون الشمس والقمر.

والرؤية في لغة العرب يدور معناها على النظر والإبصار بالعين أو بالبصيرة، وهي إما أن تكون بالعين أو بالقلب.

لكن الرؤية التي تكون بالعين تتعدى إلى مفعول واحد، والرؤية التي تكون بالقلب تتعدى إلى مفعولين.

فإن قيل: ما الدليل على رؤية الله في الآخرة؟

قيل له: قد دلت النصوص الشرعية على رؤية الله في الآخرة:

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ

أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

واللقاء متضمن للرؤية، فلا لقاء إلا مع الرؤية، كما أن اللقاء نص في المواجهة والمقاربة.

قال الآجري في «الشريعة»: «واعلم -رحمك الله- أن عند أهل اللغة أن اللقاء هاهنا لا يكون إلا عن معاينة».

وقال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥].

وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

والمراد بالزيادة: الرؤية.

جاء في «صحيح مسلم» عن صهيب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله -تبارك وتعالى-: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عَزَّ وَجَلَّ».

قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد، وزاد: ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾.

وفي «جامع الترمذي» عن صهيب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد: إن لكم عند الله موعداً، قالوا: ألم يبيض وجوهنا وينجنا من النار ويدخلنا الجنة؟



قالوا: بلى، فيكشف الحجاب، قال: فوالله ما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه».

ورؤية الله إنما هي في الآخرة، وهذا احتراز من رؤية الله في الدنيا.

والرؤية في الدنيا على ثلاثة أنواع:

١- رؤية اليقظة.

٢- رؤية الفؤاد.

٣- رؤية المنام.

أما اليقظة: فأهل السنة والجماعة متفقون على أن الله لم يره أحد في الدنيا بعينه.

والدليل: قوله ﷺ: «تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ وَعَجَلًا حَتَّى يَمُوتَ».

[أخرجه مسلم في صحيحه].

ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ حين عروجه إلى السماء.

سؤال: هل رؤية الله في الدنيا جائزة أو مستحيلة؟

والجواب: هي جائزة لكنها لم تقع.

أما رؤية القلب: فالذي عليه الصحابة والتابعون أنها تحصل للقلوب، وليست هي رؤية لذات الله، وإنما هي الرؤية التي تكون في مقام الإحسان. ولو كانت رؤية الذات لأمكن تكييف صفات الله وَجَلَّ.

أما رؤية المنام: فإنها واقعة، لكنها رؤية لإيمان العبد لا لذات الله وَجَلَّ، فكما تقدم بالإجماع والنص أن الله لم يره أحد في الدنيا.

وها هنا سؤال: إذا ثبتت الرؤية بالكتاب والسنة والإجماع فما حكم من أنكرها؟

والجواب: من أنكر الرؤية فهو كافر؛ لأنه مُكذَّب للقرآن، و ما تواتر من السنة.

سؤال آخر: هل الكفار يرون الله في عرصات يوم القيامة؟

والجواب: اختلف أهل السنة في هذه المسألة، فمنهم من قال: يرونه، ومنهم من قال: لا يرونه.

والراجح: أنهم يرونه؛ لقول الله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ

[الأنعام: ٣١].

وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مَرِيَةٍ مِّن لِّقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَّا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ

مُحِيطٌ [فصلت: ٥٤].



واللقاء متضمن للرؤية.

سؤال: من خالف أهل السنة في رؤية الله في الآخرة؟

والجواب: خالفهم أهل الكلام.

أولاً: المعتزلة ومن وافقهم، فإنهم ينكرون الرؤية في الدنيا والآخرة.

ومن شبههم: أن في قول الله لموسى: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ دليل على نفي

الرؤية؛ لأن ﴿لَنْ﴾ تفيد التأييد، وهذا يدل على استحالة الرؤية.

والجواب: أن ﴿لَنْ﴾ لا تفيد التأييد في لغة العرب، كما قال ابن مالك:

ومن يرى النفي بلن مؤبداً فقوله اردد وسواه فاعداً

وقد دل الشرع أيضاً على أن ﴿لَنْ﴾ لا تفيد التأييد، قال الله تعالى:

﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٩٥].

فجاء بـ ﴿لَنْ﴾ وأكدها بأبداً، ومع ذلك تمنوه، قال الله تعالى: ﴿وَنَادُوا

يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَيْنَارُكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَكِينُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

فـ ﴿لَنْ﴾ لا تفيد التأييد حتى ولو أُكِّدَتْ بأبداً، فكيف إذا لم تؤكد؟!!

وأيضاً؛ فإن المنفي في الآية هو رؤية الله في الدنيا، أما في الآخرة فقد

دلت النصوص على إثباتها كما تقدم.

ثانياً: الأشاعرة.

جمهور الأشاعرة يرون أن الله يُرى في الآخرة لا إلى جهة، فأرادوا الجمع بين إثبات الرؤية ونفي العلو، فاستطال عليهم المعتزلة وضحكوا عليهم.

والرد عليهم من وجوه:

الوجه الأول: أن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين أخبروا أن الخلق يرون الله تعالى بأبصارهم، ولم يقولوا رؤية في غير جهة.

الوجه الثاني: الرؤية في لغة العرب لا تكون إلا إلى جهة، بل صرح النبي ﷺ كما في «صحيح مسلم» أنها رؤية عيان؛ أي: معاينة، ولا تكون إلا إلى العلو.

أما من ليس هو في جهة فلم تكن العرب تعرف هذا ولا يتصورونه.

الوجه الثالث: قولهم مخالف لإجماع السلف.

فحقيقة مذهب الأشاعرة هو نفي رؤية الله في الآخرة.



قال المصنف: «وَأَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًّا، لِعَرْضِ الْأُمَّمِ وَحِسَابِهَا وَعُقُوبَتِهَا وَثَوَابِهَا».

لا يزال الحديث متصلًا باليوم الآخر.

فبين المصنف أن الذي يتولى الحساب رب العزة جَلَّالَهُ، فيأتي سبحانه إتيانًا يليق بجلاله، كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

ولا يصح تأويل مجيئه: بمجيء أمره، أو ملك من ملائكته.

فهذا تأويل مخالف لظاهر النص، فلو أراد الله بالمجيء مجيء ملائكته

لأضاف المجيء إليهم ولم يصفه إلى نفسه.

وأيضًا مخالف لمقتضى لغة العرب، ومخالف لإجماع السلف.



قال المصنف: «وَتُوضَعُ الْمَوَازِينُ لِوَزْنِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ؛ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ».

يتكلم المصنف هنا عن الميزان، وهو من جملة الأمور التي تقع يوم القيامة.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى الميزان.

الميزان لغة: أصله (مِوزَانٌ)، انقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها.

والواو والزاء والنون: بناء يدل على تعديل واستقامة، ووزنت الشيء

وزناً، والزنة: قدر وزن الشيء.

والميزان: الآلة التي يوزن بها الأشياء.

شرعاً: الآلة التي يضعها الله يوم القيامة؛ لوزن أعمال العباد، ونحوها.

المسألة الثانية: الأدلة على الميزان.

قد دل على ثبوت الميزان: الكتاب والسنة والإجماع.

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَالْوِزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَئِكَ هُمُ

الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا

يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾ [الأعراف: ٨-٩].



وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

ثانياً: من السنة الصحيحة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله العظيم، سبحان الله وبحمده». أخرجه البخاري.

ثالثاً: الإجماع:

قال ابن أبي زمنين: «وأهل السنة يؤمنون بالميزان يوم القيامة».

وقد أنكر الميزان بعض المعتزلة، وأولوه بالعدل.

المسألة الثالثة: صفات الميزان.

قد جاءت السنة النبوية الصحيحة بوصف الميزان بصفات متعددة، وهو من الغيب الذي لا مجال لمعرفته إلا عن طريق الوحي، ومما جاءت به نصوص الوحيين في الميزان أنه:

- بيد الرحمن يرفع قوماً ويضع آخرين.

- يزن مثاقيل الدر.

- دقيق في وزنه فلا يزيد ولا ينقص.

- تخف إحدى الكفتين أو تثقل.

ويشهد لهذا:

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ

مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾ [الأعراف: ٨-٩].

وقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا

وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴿٤٧﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «عرشه على الماء، وبيده

الأخرى الميزان، يخفض ويرفع». أخرجه البخاري.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة،

فطاشت السجلات وثقلت البطاقة، فلا يثقل مع اسم الله شيء». أخرجه

الترمذي.

ومما ينبغي أن يُعلم: أنه لم يثبت في حديث صحيح أن الميزان له

لسان، لكن روي عن ابن عباس.

المسألة الرابعة: ما الذي يوزن في الميزان؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال، منها:

القول الأول: الذي يوزن صحائف الأعمال.



واحتجوا: بما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله سيخلص رجلاً من أمتي على رءوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مثل مد البصر، ثم يقول: أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: أفلك عذر؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى إن لك عندنا حسنة، فإنه لا ظلم عليك اليوم، فتخرج بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، فيقول: احضر وزنك، فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات، فقال: إنك لا تظلم.

قال: فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات وثقلت البطاقة، فلا يثقل مع اسم الله شيء». أخرجه الترمذي.

القول الثاني: الذي يُوزن الأعمال نفسها.

واحتجوا: بما جاء عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله العظيم، سبحان الله وبحمده». أخرجه البخاري.

القول الثالث: الذي يوزن العامل نفسه.

واحتجوا: بما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة، لا يزن عند الله جناح بعوضة، وقال: اقرءوا: ﴿فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]». أخرجه البخاري.



والذي يظهر لي: أن الوزن يقع تارة على العمل، وتارة أخرى على العامل، ومرة على الصحف؛ لدلالة الأحاديث المتقدمة.

فإن اعترض معترض فقال: كيف يصح وزن الأعمال وهي أعراض؟

قيل له: هذا سؤال معترض على خبر الله، والواجب هو التسليم، لا الاعتراض، هذا من وجه.

ومن وجه آخر: فالله قادر على كل شيء، فهو قادر أن يجعل العرض جسمًا، كما جعل الموت كبشًا يُذبح.





قال المصنف: «وَيُؤْتُونَ صَحَائِفَهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ؛ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا، وَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ؛ فَأُولَئِكَ يَصَلُونَ سَعِيرًا».

لا يزال حديث المصنف متصلًا بمباحث الإيمان باليوم الآخر، فهو يتكلم هنا عن صحائف الأعمال، وأن الناس منهم من يأخذها بيمينه فيكون من أهل السعادة، ومنهم من يأخذها بشماله فيكون من أهل الشقاوة.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى نشر الصحف.

الصحف لغة: جمع صحيفة، وهي التي يكتب فيها.

فالصاد والحاء والفاء أصل صحيح يدل على انبساط في شيء، وسعة.

وأما نشر الصحف شرعًا فهو: توزيع الصحف التي كتبت فيها أعمال

بني آدم.

المسألة الثانية: الأدلة على نشر الصحف.

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠].

وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا

﴿٨﴾ وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ وِرَاءَ ظَهْرِهِ ﴿١٠﴾ [الانشقاق: ٧-١٠].

ثانياً: الأدلة من السنة الصحيحة:

عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يدنى المؤمن يوم القيامة من ربه وعزاه حتى يضع عليه كنفه، فيقرره بذنوبه، فيقول: هل تعرف؟ فيقول: أي رب أعرف. قال: فإني قد سترتها عليك في الدنيا، وإني أغفرها لك اليوم، فيعطى صحيفة حسناته...». أخرجه مسلم.

وعن عبد الله بن بسر رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «طوبى لمن وجد في صحيفته استغفاراً كثيراً». أخرجه ابن ماجه.

ثالثاً: الإجماع:

قال أبو عثمان إسماعيل الصابوني: «ويؤمن أهل الدين والسنة بالبعث بعد الموت... ونشر الصحف التي فيها مثاقيل الذر من الخير وغيرها».

المسألة الثالثة: صفة نشر الصحف.

صفة نشر الصحف: عمل الإنسان الذي عمله في الدنيا قد أحصي عليه، فيخرج له يوم القيامة ما كتب عليه من العمل.

فيلقى كتابه منشوراً، بعد أن كانت مطوية على ما فيها من الحسنات

والسيئات.



فأما المؤمنون فيأخذون صحائف أعمالهم بأيمانهم، وأما الكفار فيأخذونها بشمائلهم من وراء ظهورهم.

ولا علم لنا بكيفية أخذهم بشمائلهم من وراء ظهورهم.

فمن أوتي الصحف حوسب.

المسألة الرابعة: معنى الحساب.

لغة: من معانيه في اللغة: العُدُّ.

وشرعاً: إيقاف الله عباده على أعمالهم يوم القيامة؛ ليجازيهم عليها.

المسألة الخامسة: الأدلة على الحساب.

وقد دل على ثبوت الحساب: الكتاب والسنة والإجماع.

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾

[البقرة: ٢٨٤].

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٦].

ثانياً: الأدلة من السنة الصحيحة:

عن عائشة زوج النبي ﷺ: كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه، إلا راجعت

فيه حتى تعرفه، وأن النبي ﷺ قال: «من حوسب عذب». قالت عائشة: فقلت:

أوليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨].

قالت: فقال: إنما ذلك العرض، ولكن: من نوقش الحساب يهلك». أخرجه البخاري.

فقد دلت النصوص المتقدمة صراحة على إثبات الحساب يوم القيامة.

ثالثاً: الإجماع:

قال ابن أبي زَمَنِين: «ومن قول أهل السنة: أن الله عَزَّ وَجَلَّ يحاسب عباده يوم القيامة».

المسألة السادسة: أنواع الحساب.

والحساب قسمان حسبما وردت به النصوص الشرعية:

الأول: العرض، وهو: أن تُعرض أعمال المؤمن عليه حتى يظهر ستر الله عليه في الدنيا، ومِنَّة الله في عفوه عنها في الآخرة.

ويدل على هذا: ما جاء عن عائشة قالت: قلت: يا نبي الله، ما الحساب اليسير؟ قال: «أن ينظر في كتابه فيتجاوز عنه، إنه من نوقش الحساب يومئذ يا عائشة هلك، وكل ما يصيب المؤمن، يكفر الله عَزَّ وَجَلَّ به عنه، حتى الشوكة تشوكة». أخرجه أحمد.

وجاء في كيفية العرض: عن صفوان بن محرز المازني قال: بينما أنا أمشي مع ابن عمر رضي الله عنهما أخذ بيده، إذ عرض رجل، فقال: كيف سمعت



رسول الله ﷺ يقول في النجوى؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله يُدني المؤمن، فيضع عليه كنفه ويستره، فيقول: أتعرف ذنب كذا، أتعرف ذنب كذا؟ فيقول: نعم أي رب، حتى إذا قرره بذنوبه، ورأى في نفسه أنه هلك، قال: سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم، فيعطى كتاب حسناته، وأما الكافر والمنافقون، فيقول الأَشهاد: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۗ أَلَّا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود:١٨]». أخرجه البخاري.

الثاني: المناقشة، وهو: استقصاء أعمال العبد وإيقافه عليها، وعدم العفو عنه فيها.

المسألة السابعة: متى يكون الحساب؟

يكون الحساب حين يبعث الله الخلائق بعد نشر الصحف؛ ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا ۗ أَحْصَاهُ اللَّهُ وَسُوهُ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المجادلة:٦].

المسألة الثامنة: من أول الأمم محاسبة؟

أول الأمم محاسبة يوم القيامة: أمة النبي ﷺ.

ويشهد لهذا:

ما جاء عن أبي هريرة وعن حذيفة رضي الله عنه قالاً: قال رسول الله ﷺ:

«أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا، فكان لليهود يوم السبت، وكان للنصارى



يوم الأحد، فجاء الله بنا، فهدانا الله ليوم الجمعة، فجعل الجمعة، والسبت،
والأحد، وكذلك هم تبع لنا يوم القيامة، نحن الآخرون من أهل الدنيا،
والأولون يوم القيامة، المقضي لهم قبل الخلائق». أخرجه مسلم.





قال المصنف: «وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ، يَجُوزُهُ الْعِبَادُ بِقَدْرِ أَعْمَالِهِمْ، فَتَاجُونَ مُتَّفَاوِتُونَ فِي سُرْعَةِ النَّجَاةِ عَلَيْهِ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، وَقَوْمٌ أَوْبَقْتَهُمْ فِيهَا أَعْمَالُهُمْ».

أثبت المصنف الصراط، والناس فيه ما بين ناجٍ وما بين من هو ساقط في نار جهنم.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى الصراط.

الصراط يدور معناه في اللغة على الطريق الواضح.

وشرعاً: هو الجسر المنصوب على متن جهنم.

فلا طريق للجنة إلا الصراط.

المسألة الثانية: الأدلة على إثبات الصراط.

وقد دل على ثبوت الصراط: الكتاب والسنة والإجماع.

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١].

اختلف أهل العلم في معنى الورود في هذه الآية.

والأقرب: أنه المرور على الصراط.

ثانياً: الأدلة من السنة الصحيحة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «... فيدعوهم فيضرب الصراط بين ظهراي جهنم، فأكون أول من يجوز من الرسل بأمته، ولا يتكلم يومئذٍ أحد إلا الرسل، وكلام الرسل يومئذٍ: اللهم سلّم سلّم». أخرجه البخاري.

ثالثاً: الإجماع:

عن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: «سألتُ أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً، وعراقاً، وشاماً، ويمناً، فكان من مذهبهم:... والصراط حق».

وقد أنكر الصراط: بعض المعتزلة.

المسألة الثالثة: صفات الصراط.

قد جاءت السنة النبوية الصحيحة بوصف الصراط بصفات متعددة، وهو من الغيب الذي لا مجال لمعرفته إلا عن طريق الوحي، ومن صفاته:

- أنه زلق، تزلق فيه الأقدام ولا تستقر.

- في حافتي الصراط خطاطيف، وكلايب، وحسك.

ومعناها: الخطاطيف جمع خُطَّاف -بضم الخاء- وهو: الحديد المعوجة

كالكلوب يختطف بها الشيء، وأما الحَسَك - فبفتح الحاء والسين المهملتين - وهو: شوكة صلب من حديد.

- أدق من الشعر، وأحد من السيف.

ويشهد لهذا:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «قيل: يا رسول الله، وما الجسر؟ قال: دحض مزلة - بمعنى: الموضع الذي تزل فيه الأقدام، ولا تستقر-، فيه خطاطيف وكلايب وحسك، تكون بنجد فيها شويكة يقال لها: السعدان». قال أبو سعيد: بلغني أن الجسر أدق من الشعرة، وأحد من السيف. أخرجه مسلم.

وعن حذيفة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وفي حافتي الصراط كلايب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به، فمخدوش ناج، ومكدوس في النار». أخرجه مسلم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وبه كلايب مثل: شوكة السعدان». أخرجه البخاري.

المسألة الرابعة: كيفية مرور الناس على الصراط.

مرور الناس على الصراط يكون على قدر أعمالهم، فبحسب استقامة الإنسان واتباعه للنبي صلى الله عليه وسلم تكون استقامته على الصراط، فمن ثبت على الصراط

المعنوي الذي هو متابعة النبي ﷺ فيما جاء به، ثبت على الصراط الحسي، ومن أعرض عن الصراط المعنوي وزلَّ عنه؛ زلَّ عن الصراط الحسي، واختطفته الكلايب، ولا يظلم ربُّك أحدًا.

قال ﷺ: «وترسل الأمانة والرحم، فتقومان جنبتي الصراط يميناً وشمالاً، فيمر أولكم كالبرق.

قال: قلت: بأبي أنت وأمي، أي شيء كمر البرق؟

قال: ألم تروا إلى البرق كيف يمر ويرجع في طرفة عين؟ ثم كمر الريح، ثم كمر الطير، وشد الرجال، تجري بهم أعمالهم، ونببكم قائم على الصراط يقول: ربِّ سَلِّمْ سَلِّمْ، حتى تعجز أعمال العباد، حتى يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفاً.

قال: وفي حافتي الصراط كلايب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به، فمخدوش ناج، ومكدوس في النار». أخرجه مسلم.
ويعطى أهل الإيمان نوراً ثم يتبعونه.

قال جابر بن عبد الله - لما سئل عن الورود-: «نجيء نحن يوم القيامة عن كذا وكذا، انظر أي ذلك فوق الناس؟ قال: فتُدعى الأمم بأوثانها، وما كانت تعبد، الأول فالأول، ثم يأتينا ربنا بعد ذلك، فيقول: من تنظرون؟ فيقولون: ننظر ربنا، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: حتى ننظر إليك، فيتجلى لهم



يضحك، قال: فينطلق بهم ويتبعونه، ويُعطى كل إنسان منهم؛ منافقاً، أو مؤمناً نوراً، ثم يتبعونه، وعلى جسر جهنم كالليب وحسك، تأخذ من شاء الله، ثم يطفأ نور المنافقين، ثم ينجو المؤمنون، فتنجو أول زمرة وجوههم كالقمر ليلة البدر سبعون ألفاً لا يحاسبون، ثم الذين يلونهم كأضواء نجم في السماء، ثم كذلك ثم تحل الشفاعة». أخرج مسلم.

المسألة الخامسة: نتيجة مرور الناس.

الناس أثناء مرورهم على الصراط ما بين ناج، ومدفوع في نار جهنم. والناجون فيه ما بين ناج مسلم، وناج مخدوش.



قال المصنف: «وَالْإِيمَانُ بِحَوْضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تَرْدُهُ أُمَّتَهُ، لَا يَظْمَأُ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ، وَيُدَادُ عَنْهُ مَنْ بَدَّلَ وَغَيْرَ».

في كلام المصنف إثبات الحوض للنبي ﷺ، وأن الأمة تردده، فمن شرب منه لا يظماً بعده أبداً، كما أن هناك من لا يشرب منه وهم من بدّل وغير.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى الحوض.

لغة: حوض الماء: مجمع الماء.

شرعاً: هو مجمع الماء الذي نصبه الله للنبي ﷺ في عرصات القيامة.

المسألة الثانية: الأدلة على الحوض.

قد دل على ثبوت الحوض: السنة والإجماع.

أولاً: الأدلة من السنة الصحيحة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من

رياض الجنة، ومنبري على حوضي». أخرجه البخاري.

ثانياً: الإجماع:

قال ابن أبي زَمَنِين: «وأهل السنة يؤمنون بأن للنبي محمد حوضاً أعطاه

الله إياه، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرِبَ مِنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَداً».

المسألة الثالثة: صفات الحوض.

قد جاءت السنة النبوية الصحيحة بوصف حوض النبي ﷺ بصفات متعددة، وهو من الغيب الذي لا مجال لمعرفته إلا عن طريق الوحي، ومن صفاته:

- ماؤه أبيض من اللبن.
- ريحه أطيب من المسك.
- أباريقه كعدد نجوم السماء.
- من شرب منها فلا يظماً أبداً.
- زواياه سواء.
- أحلى من العسل.
- ميزابان يمدانه من الجنة، أحدهما من ذهب، والآخر من ورق.
- أباريقه ذهب وفضة.
- طوله مسيرة شهر.

ويشهد لهذا: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منها فلا يظماً أبداً». أخرجه البخاري.

وعنه: قال رسول الله ﷺ: «حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء». أخرجه مسلم.

وعن ثوبان رضي الله عنه: أن نبي الله ﷺ قال: «أشد بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل، يَغْتُ فيه ميزابان يمدّانه من الجنة، أحدهما من ذهب، والآخر من ورق». أخرجه مسلم.

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال نبي الله ﷺ: «ترى فيه أباريق الذهب والفضة كعدد نجوم السماء». أخرجه مسلم.

المسألة الرابعة: من أول من يرد الحوض.

أول من يرد الحوض هم فقراء المهاجرين.

عن ثوبان، عن النبي ﷺ قال: «حوضي من عدن إلى عمان البلقاء، ماؤه أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل، وأكوابه عدد نجوم السماء، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً، أول الناس وروداً عليه فقراء المهاجرين، الشعث رءوساً، الدنس ثياباً، الذين لا ينكحون المتنعمات ولا تفتح لهم أبواب السدد». أخرجه الترمذي.

المسألة الخامسة: من هم الذين يذاون عن الحوض.

إن أقواماً يذاون عن الحوض، فلا يشربون منه؛ كما قال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده، لأذودن رجالاً عن حوضي، كما تذاذ الغريبة من الإبل عن الحوض». أخرجه البخاري.



وهؤلاء هم:

المرتد؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يحدث: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي، فيحلّئون عن الحوض، فأقول: يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا علي أدبارهم القهقري». أخرجه البخاري.

المبتدع؛ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أنا فرطكم علي الحوض، وليرفعنّ معي رجال منكم ثم ليختلجنّ دوني، فأقول: يا رب، أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك». أخرجه البخاري.

من أغان الأمرء علي ظلمهم؛ فعن كعب بن عجرة قال: خرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن تسعة خمسة وأربعة، أحد العددين من العرب، والآخر من العجم، فقال: «اسمعوا، هل سمعتم أنه ستكون بعدي أمراء، من دخل عليهم فصدقهم بكذبهم، وأعانهم علي ظلمهم، فليس مني ولست منه، وليس يرد علي الحوض، ومن لم يدخل عليهم، ولم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم علي ظلمهم، فهو مني وأنا منه، وسيرد علي الحوض». أخرجه الترمذي والنسائي.



قال المصنف: «وَأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَإِخْلَاصٌ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، يَزِيدُ بِزِيَادَةِ الْأَعْمَالِ، وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهَا، فَيَكُونُ فِيهَا النِّقْصُ وَبِهَا الزِّيَادَةُ، وَلَا يَكْمُلُ قَوْلُ الْإِيمَانِ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ».

انتقل المصنف إلى الكلام عن مسألة الإيمان، من جهة معناه، وهل يقبل الزيادة والنقصان أو لا؟

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الإيمان لغة.

الإيمان أصله من (أمن) وهذا الأصل يدل على الأمن الذي هو ضد الخوف.

فأصل الإيمان من الأمن.

ومعنى الإيمان لغة: الإقرار.

قد يقول قائل: ما الدليل؟

قيل له: يدل على هذا المعنى عدة وجوه؛ منها:

الوجه الأول: أن لفظ الإيمان مأخوذ من الأمن، الذي هو الطمأنينة،

ولفظ الإقرار مأخوذ من: قرَّ يقر، وقرَّ يدل على تمكُّن.



فلما كان أصل اشتقاق الإقرار قريباً من أصل اشتقاق الإيمان، فُسر الإيمان بالإقرار.

الوجه الثاني: يصح أن تقول: آمنت له، كما يصح أن تقول: أقررت له، وأما التصديق فلا يقال: صدقتُ له.

فإن قيل: لماذا لا يرادف التصديقُ الإيمان؟

قيل له: التصديق لا يرادف الإيمان لوجوه؛ منها:

الوجه الأول: التصديق يستعمل في الخبر الغائب والمُشَاهَد، وأما الإيمان فلا يستعمل إلا في الأمور الغيبية.

فمثلاً: لما أقول: السماء فوقنا، تقول لي: صدقت، ولا يصح لك أن تقول: آمنت.

الوجه الثاني: الإيمان يفارق التصديق لفظاً؛ فإنه يقال: صدقته، فيتعدى بنفسه، ولا يقال آمنتَه، وإنما يقال: آمنت له، والمفارقة في اللفظ تدل على المفارقة في المعنى.

المسألة الثانية: تعريف الإيمان شرعاً.

الإيمان شرعاً: قول وعمل.

فهذا تعريف للإيمان المطلق الذي لم يقترن معه لفظ.



سؤال: ما المراد بالقول في الإيمان؟

الجواب: القول المطلق.

والقول المطلق هو: قول القلب واللسان.

سؤال آخر: ما المراد بالعمل في الإيمان؟

الجواب: العمل في الإيمان هو: العمل المطلق.

والعمل المطلق هو: عمل القلب والجوارح.

فإن قيل: ما المراد بقول القلب؟

قيل له: المراد بقول القلب: تصديقه الجازم، وإقراره ومعرفته.

فهذا التصديق الجازم يوجب عمل القلب، وليس هو تصديقاً مجرداً.

فإن قيل: ما المراد بعمل القلب؟

قيل له: المراد بعمل القلب: حبه، وخشيته، ورجاؤه، إلى غير ذلك من

الأحوال القلبية.

فهذه الأعمال القلبية مما يوجبها التصديق.

فإن قيل: ما المراد بقول اللسان؟

قيل له: المراد بقول اللسان: الأقوال الشرعية التي جاء الحث عليها

في الكتاب والسنة، ومنها النطق بالشهادتين.



فإن قيل: ما المراد بعمل الجوارح؟

قيل له: المراد بعمل الجوارح: الأعمال الظاهرة، كالصلاة، ونحوها.

فالإيمان مؤلف من هذه الأجزاء.

وقد دلت الأدلة على أن الإيمان قول وعمل:

أما قول القلب فدليله: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

فقد أطلق الله الإيمان على قول القلب؛ لأن نفي الشك محله القلب.

وأما قول اللسان فدليله: قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِن رَّبِّهِمْ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

فقد أمر الله عبده أن يقولوا: آمنا، ثم وصف من امتثل هذا الأمر بأنه

مسلم، والأمر بالقول يدخل فيه قول القلب وقول اللسان، فدل ذلك على أن

القول داخل في مسمى الإيمان.

وأما عمل الجوارح فدليله: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾

[البقرة: ١٤٣].

فقد سمي الله الصلاة في هذه الآية إيماناً، وهو من باب إطلاق الكل على الجزء، فإن الصلاة جزء من أجزاء الإيمان.

وأما عمل القلوب فدليله: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال: ٢-٤].

فقد ذكر الله صفات أهل الإيمان، وهي متضمنة لعمل القلب، كالوَجَل. وقد جمع أجزاء الإيمان ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الإيمان بضع وسبعون - أو: بضع وستون - شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذنى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان». أخرجه مسلم في صحيحه.

فإن سأل سائل: من خالف في تعريف الإيمان شرعاً؟

والجواب: خالف الخوارج، والمعتزلة، والمرجئة.

أما الخوارج؛ فهم يرون أن الإيمان قول وعمل، لكن الإيمان عندهم لا يتبعض، فمن لم يأت بأجزاء العمل أو القول فإنه لا يكون مؤمناً.

وأما المعتزلة؛ فهم أيضاً يوافقون الخوارج، إلا أنه وقع خلاف بينهم في النوافل هل تعد من الإيمان أو لا؟ والذي استقر عليه المذهب أنها من الإيمان.



وأما المرجئة؛ فهم متفاوتون في مخالفتهم لهذه القاعدة، وهم في ذلك على أقوال:

القول الأول: الجهمية؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإيمان هو: المعرفة.

القول الثاني: الأشاعرة؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإيمان هو: التصديق.

القول الثالث: الكرامية؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإيمان هو: قول اللسان.

القول الرابع: مرجئة الفقهاء؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإيمان هو: اعتقاد

القلب، وقول اللسان.

أما الجهمية: فيعرفون الإيمان بمجرد معرفة القلب.

وهذا القول ظاهر البطلان، ولهذا ألزمهم العلماء بإبليس، وفرعون،

فهما يعرفان الله، وليسا بمؤمنين.

وهذا من أعظم الأقوال نكارة، ولهذا كفرهم السلف.

وأما قول الأشاعرة: فالذي استقر عليه المذهب أن الإيمان هو مجرد

التصديق.

وأما قول مرجئة الفقهاء: فقد ذهب حماد بن أبي سليمان، وأبو حنيفة،

وغيرهما من فقهاء الكوفة إلى أن الإيمان: تصديق القلب، وقول اللسان.

وأما قول الكرامية: فقد ذهب ابن كرام ومن وافقه إلى أن الإيمان هو:

الإقرار باللسان، وإن لم يعتقد بقلبه، وهو قول لم يسبقه إليه أحد.

وقد حدث قول الكرامية بعد قول الجهمية ومرجئة الفقهاء، فهو آخر الأقوال في الإيمان حدوداً.

ويلزم على قولهم الفاسد: أن المنافق مؤمنٌ كامل الإيمان، وهو مع ذلك من أهل النار.

والمرجئة كلهم متفقون على إخراج العمل عن مسمى الإيمان.
ولهم شبهه، من هذه الشبه:

- استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [الطلاق: ١١].

قالوا: قد أثبت الله المغايرة بين الإيمان والعمل الصالح، حيث عطف العمل الصالح على الإيمان، فدل ذلك على أن العمل ليس داخلياً في مسمى الإيمان.

والرد عليهم من وجهين:

الوجه الأول: أن المسألة مفروضة في الإيمان عند الإطلاق هل يدخل فيه الأعمال أو لا؟

وأما ما احتجوا به فهو الإيمان المقرون بغيره، والإيمان المقرون بغيره يراد به ما في القلب وحده.

فهذه الآية خارجة عن محل النزاع.



الوجه الثاني: أن المغايرة في الآية قد تحمل على عطف بعض الشيء على الشيء، كقوله تعالى: ﴿حَنَفُوا عَلَى الصَّكَّاتِ وَالصُّكُوتِ وَالْوَسْطَى وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَلْبَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وعطف بعض الشيء على الشيء لا يلزم منه التغير.
والجواب الأول أقعد.

المسألة الثالثة: العلاقة بين الإسلام والإيمان.

لفظ الإيمان في النصوص الشرعية يُذكر مفردًا، ويُذكر مقترنًا بالإسلام.
وكذلك لفظ الإسلام.

والقاعدة: أن اسم الإيمان إذا اجتمع مع اسم الإسلام في جملة واحدة كان لاسم الإيمان معنى مغاير لاسم الإسلام، ويكون الإيمان في هذه الحال أعلى رتبة من الإسلام.

قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦].

فقد غاير الله بين الإسلام والإيمان؛ لأنهما اجتمعا في الذكر.

ووصف البيت بالإسلام؛ لأن فيه امرأة لوط، وكانت منافقة تظهر الإسلام، وهي في الباطن مع قومها، فكان المراد بالإسلام هنا: الأعمال الظاهرة.

ثم وصف من خرج بالإيمان؛ لأنه لم يكن معهم امرأة لوط.
وهذه هي العلاقة بينهما إذا اجتمعاً في الذكر.
فيكون اسم الإيمان يراد به ما يقوم بالقلب من اعتقادات وأعمال،
كالإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ونحو ذلك.
ويكون اسم الإسلام يراد به الأعمال والأقوال الظاهرة، كالنطق
بالشهادتين، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، ونحو ذلك.
وإذا افترقا دخل في اسم الإيمان الإسلام، ودخل في الإسلام الإيمان.
وهذا قول أكثر علماء السلف ومن بعدهم؛ حتى إن بعض العلماء
حكى عليه إجماع السلف.
ومن أئمة السلف من جعل الإسلام والإيمان بمعنى واحد.
المسألة الرابعة: زيادة الإيمان ونقصانه.
عقيدة أهل السنة والجماعة أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.
وقد دلت الأدلة على تقرير هذا، ومن تلك الأدلة:
قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ
عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الأنفال: ٢].
وقال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ
كَفَرُوا لِيَسْتَيْفِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزِدَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا ﴾ [المدثر: ٣١].



وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

فقد دلت هذه النصوص الشرعية بمنطوقها على زيادة الإيمان، ودلت بمفهومها على النقصان؛ لأنه ما من شيء يزيد إلا وينقص.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «... فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل». أخرج مسلم في صحيحه. فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الإيمان الواجب ينقص حتى لا يبقى منه إلا حبة خردل، وهذا دليل على نقصان الإيمان.

ومناط الزيادة والنقصان على: الطاعات والمعاصي، فمن فعل الطاعات زاد إيمانه، ومن فعل المعاصي نقص إيمانه.

سؤال: ما مذهب المرجئة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه؟

الجواب: المرجئة بجميع أصنافهم لا يرون زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأن الإيمان لا يتبعض.

وبعضهم يلبس بقوله: نسلم أن الإيمان يزيد، بمعنى أنه كلما أنزل الله آية وجب التصديق بها، لكن بعد كمال الدين ما بقيت هناك زيادة.

وقولهم هذا مخالف للنصوص وسياقها، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

فعلق زيادة الإيمان بالتلاوة لا بالنزول، فتحصل لهم الزيادة في الإيمان إذا تليت عليهم الآية.

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدَ جَمَعُوا لَكُمْ فَأَحْشَوْهُمْ فزادهم إيمانًا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾ [آل عمران: ١٧٣].

فحصلت لهم الزيادة في الإيمان عند تخويفهم بالعدو، ولم يكن ذلك عند نزول الآية.

كما أنه مخالف لأقوال الصحابة ومن اتبعهم بإحسان الذين أثبتوا الزيادة والنقصان بعد وفاة رسول الله ﷺ.

المسألة الخامسة: الاستثناء في الإيمان.

معنى الاستثناء في الإيمان اصطلاحاً: عدم القطع، كأن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، أو مؤمن أرجو.

فالمؤمن له ألا يقطع بإيمانه بشرط ألا يكون مقصده من الاستثناء الشك فيما يعلمه في نفسه من الإيمان، فيجوز للإنسان ألا يقطع بإيمانه لا على وجه الشك، وإنما يكون باعتبارات أخرى سيأتي ذكرها.



فإن قيل: ما حكم الاستثناء عند أهل السنة؟

قيل له: الاستثناء عند أهل السنة والجماعة جائز.

فإن قيل: ما هي مقاصد أئمة السلف في الاستثناء في الإيمان؟

قيل له: إن أئمة السلف قد استثنوا في الإيمان لعدة مقاصد، وهي كما

يأتي:

المقصد الأول: الاستثناء في حال تقدير أن المسئول عنه هو الإيمان

المطلق؛ وذلك أن الإيمان المطلق يتضمن فعل المأمورات كلها، وترك

المنهيات كلها، وقد دلت النصوص على أن الإيمان يشمل ذلك كله؛ كما

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ

ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

المقصد الثاني: الاستثناء باعتبار القبول عند الله، فيستثني خوفاً من

عدم قبول الله لأعماله، فإن الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة:

٢٧]، والمؤمن يشكُّ في قبول الله لعمله؛ فيستثني.

المقصد الثالث: أن يستثني خوفاً من تزكية النفس، فالله نهى عن تزكية

النفس، فقال: ﴿فَلَا تَزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَىٰ﴾ [النجم: ٣٢].

فالإنسان إذا جزم لنفسه بالإيمان فقد جزم لنفسه أنه أتى بكل المأمورات،

وترك جميع المنهيات، وأن الله قد قبلها منه، وهذا فيه تزكية للنفس.

المقصد الرابع: أن يستثني في إيمانه بذكر المشيئة من باب التحقيق لا التعليق؛ كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧]. فذكر الله في هذه الآية المشيئة مع علمه أنهم سيدخلون لا شك في ذلك.

فإن قيل: ما مذهب المرجئة في مسألة الاستثناء في الإيمان؟

قيل له: ذهب المرجئة إلى أنه يحرم الاستثناء في الإيمان، فلا يجوز عندهم أن يقول الرجل: أنا مؤمن - إن شاء الله -.

وهذا مبني على أصلهم في إخراج الأعمال عن مسمى الإيمان، وأن الإيمان شيء واحد يتماثل فيه جميع أهله.





قال المصنف: «وَأَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ».

ذكر المصنف في هذه الجملة مذهب أهل السنة في عدم تكفير مرتكب الذنوب من أهل القبلة.

وقوله لا بد أن يقيد بقيدين:

الأول: بكل ذنب؛ وذلك أن الذنب يطلق على الكفر، وعلى ما دونه، والكفر يخرج به الإنسان من الملة.

الثاني: ما لم يستحلّه، وهو اعتقاد أن هذا الذنب حلال، فلو أن إنساناً استحل ذنباً ولو كان صغيراً فإنه يكفر؛ لأنه مكذب لله.

وليس المراد بالاستحلال: الاستحلال العملي، وإنما الاستحلال العقدي.

وهذه المسألة تظهر في الذنب المجمع عليه، لا الذنب المختلف فيه هل هو ذنب أو لا؟

قال البخاري: «لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر: لقيتهم كراتٍ؛ قرناً بعد قرن، ثم قرناً بعد قرن... فما رأيت أحداً منهم يختلف في هذه الأشياء:... ولم يكونوا يُكفرون أحداً من أهل القبلة بالذنب».

فإن قيل: من ضلَّ في هذه المسألة؟

قيل له: قد ضلَّ في هذه المسألة طوائف؛ منها:

الأولى: من تقول: لا نكفر أحدًا بذنوب ولو كان كفرًا، وهذا قول مخالف للكتاب والسنة والإجماع.

فلا يصح النفي العام، وإن كان يصح نفي العموم.

فالنفي العام هو مذهب غلاة المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب.

والواجب هو نفي العموم مناقضة لمذهب خوارج الذين يكفرون بالذنوب مطلقًا وهم الطائفة الثانية.

ومذهب خوارج في مرتكب الكبيرة قد تقدم الرد عليه.

وقضية التكفير قضية خطيرة يجب ألا نتسرع فيها، قال عليه السلام: «أيا ما امرئ

قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما: إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه». أخرج مسلم.

وهناك أمور يجب أن نراعيها في التكفير، ومنها:

- أن نفرق بين الحكم المطلق والحكم على المعين.

فلا يلزم من كون الفعل كفرًا أن يكون فاعله كفرًا إلا بعد توفر الشروط،

وانتفاء الموانع.

وقاعدة أهل السنة أن من ثبت إسلامه بيقين لم يزل عنه إلا بيقين.
 - معرفة متى تكون المسألة كفرًا أكبر ومتى تكون كفرًا أصغر، فليس
 كل ذنب سماه الله كفرًا يكون كفرًا أكبر.

ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

فالحكم بغير ما أنزل الله قد قال فيه ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما:
 «هو كفر دون كفر».



قال المصنف: «وَأَنَّ الشُّهَدَاءَ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ، وَأَرْوَاحَ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةً نَاعِمَةً إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ، وَأَرْوَاحَ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ مُعَذَّبَةً إِلَى يَوْمِ الدِّينِ».

شرح المصنف يذكر هنا ما يتعلق بالحياة البرزخية، فذكر أن الشهداء أحياء عند ربهم، وأن أرواح أهل الإيمان مُنعمَةٌ إلى يوم القيامة، وأرواح أهل الكفر مُعذَّبة إلى يوم القيامة.

وهذه الحياة سابقة على الحياة الآخرة، فهي بعد الحياة الدنيا، وقبل الحياة الآخرة.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى الحياة البرزخية.

البرزخ لغة: الحاجز بين الشيئين.

ومنه: قوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾

[الرحمن: ١٩-٢٠].

والحياة البرزخية شرعاً: هي الحياة التي بين الدنيا والآخرة.

المسألة الثانية: أرواح المؤمنين تنعم في حياة البرزخ.

قد دلت الأدلة على أرواح المؤمنين تعلق بشجر الجنة؛ تأكل من ثمارها،

وتسرح بين أشجارها.



فعن كعب بن مالك، عن رسول الله ﷺ قال: «إنما نسمة المؤمن طائر في شجر الجنة حتى يبعثه الله ﷻ إلى جسده يوم القيامة». أخرجه النسائي.
وأما الشهداء فأرواحهم في أجواف طير خضر.

فعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لما أصيب إخوانكم بأحد، جعل الله أرواحهم في جوف طير خضر، ترد أنهار الجنة، تأكل من ثمارها، وتأوي إلى قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش، فلما وجدوا طيب مأكلهم ومشربهم ومقيلهم قالوا: من يبلغ إخواننا عنا أنا أحياء في الجنة نرزق؛ لئلا يزهدوا في الجهاد ولا ينكلوا عند الحرب، فقال الله سبحانه: أنا أبلغهم عنكم. قال: فأنزل الله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]» إلى آخر الآية، أخرجه أبو داود.

وعن مسروق قال: سألتنا عبد الله بن مسعود عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾.

قال: أما إنا سألتنا عن ذلك فقال: «أرواحهم في جوف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل». أخرجه مسلم.

ومن الأرواح ما تكون محبوسة على باب الجنة، فعن سمرة بن جندب قال: «صلى النبي ﷺ الصبح، فقال: ها هنا أحد من بني فلان، قالوا: نعم، قال: إن صاحبكم محتبس على باب الجنة في دين عليه». أخرجه أحمد.

قال المصنف: «وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ وَيُسَآلُونَ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]».

مما يتعلق بالحياة البرزخية ما ذكره المصنف هنا، وهي مسألة الفتنة في القبر.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى فتنة القبر.

والمراد بفتنة القبر شرعاً: الامتحان والاختبار للميت.

فيقوم بسؤال الميت ملكان، يسألناه عن ربه، وعن دينه، وعن نبيه.

المسألة الثانية: الأدلة على ثبوت فتنة القبر.

وقد دل على ثبوت فتنة القبر، وسؤال الملكين: الكتاب والسنة

والإجماع.

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾.

قال البراء بن عازب رضي الله عنه: «التثبيت في الحياة الدنيا إذا أتاه الملكان في



القبر فقالا له: مَنْ ربك؟ فقال: ربي الله. فقالا له: ما دينك؟ قال: ديني الإسلام.
فقالا له: مَنْ نبيك؟ قال: نبيي محمد ﷺ. فذلك التثبيت في الحياة الدنيا.
[أخرجه الطبري في «تفسيره»].

فقد بين الصحابي الجليل أن التثبيت يكون عند سؤال الملكين في
القبر، وفي هذا دلالة واضحة على ثبوت فتنة القبر.

ثانياً: الأدلة من السنة الصحيحة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ - أَوْ قَالَ:
أَحَدُكُمْ - أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ، وَلِلْآخَرِ:
النَّكِيرُ...». [أخرجه الترمذي في «جامعه»].

فقد علّق النبي ﷺ وقوع فتنة القبر بوضع الميت في القبر، ففتنة القبر
مشروطة بوضع الميت في قبره، وفي هذا دلالة على أن الميت يفتن في قبره.
وعن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في قول الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ
الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

قال: «في القبر، إذا قيل له: من ربك، وما دينك، ومن نبيك». [أخرجه
الترمذي في «جامعه»].

فقد فسر النبي ﷺ الآية بما يبين صراحة إثبات فتنة القبر.

فأحاديث فتنة القبر متواترة، وقد صرح بتواترها جماعة من العلماء.

ثالثاً: الإجماع:

قال ابن أبي زمنين: «وأهل السنة يؤمنون بأن هذه الأمة تُفتن في قبورها».

المسألة الثالثة: هل تعاد الروح إلى البدن وقت السؤال؟

تعود الروح إلى البدن حال سؤال الملكين، وعودتها إلى البدن غير

الإعادة المألوفة في الدنيا.

ويشهد لهذا: ما جاء عن البراء بن عازب الطويل، والشاهد منه قوله:

«فتعاد روحه في جسده».

وهذا يدل على إعادتها للبدن، وتعلقها به، والروح لها تعلق بالبدن

وإن تمزَّق وبلي.





قال المصنف: «وَأَنَّ عَلَى الْعِبَادِ حَفْظَةَ يَكْتُبُونَ أَعْمَالَهُمْ، وَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنْ عِلْمِ رَبِّهِمْ، وَأَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ يَقْبِضُ الْأَرْوَاحَ بِإِذْنِ رَبِّهِ».

انتقل المؤلف يتكلم عن الركن الثاني من أركان الإيمان وهو: الإيمان بالملائكة.

فأشار في هذه الجملة إلى بعض أعمال الملائكة، وهذه الأعمال هي الكتابة، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١١﴾ كِرَامًا كُنِينًا﴾ [الانفطار: ١٠-١١].

وقبض الأرواح، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَنفِقَنَّهُمْ مَلَكَ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١].

وهو إنما يقبض بعد إذن الله وأمره؛ ولهذا أضاف الله التوفي إلى نفسه، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقَاضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٦٠].

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٧٠].

وذكر المصنف أن ما يكتبه الملائكة لا يخرج عن علم الله، وتكلمنا عن ذلك في مسائل القدر.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى الملائكة.

الملائكة: جمع ملك.

وأصلها: مَلَأَك، ثم حذفت همزته، لكثرة الاستعمال، ف قيل: ملك.

والميم واللام والكاف أصل صحيح يدل على قوة في الشيء^(١).

فيكون معنى الملك: الأخذ بقوة، وسميت الملائكة ملائكة: لقوتها.

وقد تحذف الهاء فيقال: ملائك.

وقيل: أصلها: مَأَلَك، بتقديم الهمزة، من الألوک وهي: الرسالة، ثم

قدمت الهمزة وجمع.

وعليه أن الملائكة سميت ملائكة: لأنهم رسل من عند الله.

فاشتقاق الملائكة إما أن يكون من «ملك»، أو من «ألك»، وكلا

المعنيين قد دل عليهما الشرع.

فالله وصفهم بالرسالة في مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يُصَوِّطُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ

رُسُلًا﴾ [الحج: ٧٥]. ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١]. وغيرهما من الآيات.

(١) «مقاييس اللغة» لابن فارس (٥/٣٥١).



كما وصفهم الله بالقوة، كما وصف جبريل فقال سبحانه: ﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ٢٠].

وكقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَلُوذُ إِنَّا نُرْسِلُ رَبَّكَ لَنَ يَصِلُوا إِلَيْكَ﴾ [هود: ٨١].

المسألة الثانية: من هم الملائكة؟

لما كانت حقيقة الملائكة أمرًا غيبيًا لا مجال لإدراكه بالعقول، لم يكن هناك طريق للتعريف بهم إلا ما جاء في الكتاب والسنة.

فمن جاوز في التعريف بهم دلالة الكتاب والسنة وقع في الخطأ لا محالة، كما حصل مع أهل الكلام، وسيأتي التنبيه على ذلك.

الملائكة هم:

- روحانيون.

لهم ما يناسبهم من الصفات؛ فقد سمى الله جبريل عليه السلام روحًا، قال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢].

وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

- خلقهم الله من نور.

فقد جاء عن عائشة: أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «خلقت الملائكة

من نور». أخرجه مسلم.



وهم أعيان قائمة بنفسها.

وقد وصفوا في الكتاب والسنة بأنهم صمد لا يأكلون ولا يشربون، عظيمو الخِلقَة، على صورة جميلة، لهم أجنحة وأكف، ولهم قلوب وعينان وأيدٍ وأذان وعواتق، يسمعون، ويجلسون، ويتكلمون، ويصافحون، يغدون ويمشون ويطيرون ويحملون، يعرجون وينزلون ويأتون، يتأذون مما يتأذى منه بنو آدم.

المسألة الثالثة: كيفية الإيمان بالملائكة.

الإيمان بالملائكة يكون مجملاً ومفصلاً:

- أما المجمل: وهو: الإيمان بوجود الملائكة.

فوجود الملائكة من مقتضيات الإيمان المجمل بالملائكة، وعليه فمن أنكر وجودهم كان كافراً.

- وأما الإيمان المفصل: وهو القدر الذي يكون تبعاً للعلم.

وهو: الإيمان بمن علمنا اسمه منهم باسمه.

الإيمان بما علمنا من صفاتهم.

الإيمان بما علمنا من أعمالهم.



المسألة الرابعة: أسماء الملائكة.

الملائكة الذين وردت أسماءهم في الكتاب الكريم والسنة الصحيحة

على النحو الآتي:

١- جبريل، ومعناه بالعربية: عبد الله؛ قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٧].

ومن أسمائه التي وردت بها النصوص: الروح، وروح القدس، والروح الأمين.

قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ١٠٢].

٢- ميكائيل؛ قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ

وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

٣- إسرافيل؛ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، قال: سألت

عائشة أم المؤمنين، بأي شيء كان نبي الله ﷺ يفتح صلاته إذا قام من الليل؟

قالت: «كان إذا قام من الليل افتتح صلاته: اللهم رب جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم». أخرجه مسلم.

وهؤلاء الثلاثة هم رءوس الملائكة.

٤ - مالك خازن النار؛ قال تعالى: ﴿وَنَادُوا يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ

مَكْنُوتٌ﴾ [الزخرف: ٧٧].

٥ - المنكر والنكير؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا

قبر الميت - أو قال: أحدكم - أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير...». أخرجه الترمذي.

٦ - هاروت وماروت؛ ﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَرُوتَ

وَمَرُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

هذه الأسماء هي التي ثبتت بالأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأما

غير هذه الأسماء فما بين ضعيف أو ليس له أصل.

ومما لم يثبت به حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إطلاق اسم «عزرائيل» على ملك

الموت، وقد نبهت عليه لكثرة استعماله عند الناس، واشتهاره.

وأما رقيب وعتيد: فهما وصفان وليسا باسمين، والمعنى: حافظ يحفظه،

عتيد مُعَدٌّ.



المسألة الخامسة: أعمال الملائكة.

للملائكة عدة أعمال، من تلك الأعمال ما يأتي:

أولاً: تحمل عرش الرحمن.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧].

وقال تعالى: ﴿وَالْمَلِكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾

[الحاقة: ١٧].

ثانياً: الملائكة خزنة للجنة.

قال تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾

[الزمر: ٧٣].

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتي باب الجنة يوم القيامة فاستفتح، فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد، فيقول: بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك». أخرجه مسلم.

ثالثاً: الملائكة خزنة للنار.

قال تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا

فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٧١﴾ [الزمر: ٧١].

رابعاً: موكلون بالجبال.

عن عائشة رضي الله عنها - زوج النبي صلى الله عليه وسلم - أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: «هل أتى عليك يوم كان أشد من يوم أحد، قال: لقد لقيت من قومك ما لقيت، وكان أشد ما لقيت منهم يوم العقبة، إذ عرضت نفسي على ابن عبد ياليل بن عبد كلال، فلم يجبني إلى ما أردت، فانطلقت وأنا مهموم على وجهي، فلم أستفق إلا وأنا بقرن الثعالب، فرفعت رأسي، فإذا أنا بسحابة قد أظلتني، فنظرت فإذا فيها جبريل، فناداني فقال: إن الله قد سمع قول قومك لك، وما ردوا عليك، وقد بعث إليك ملك الجبال لتأمره بما شئت فيهم، فناداني ملك الجبال فسلم علي، ثم قال: يا محمد، فقال، ذلك فيما شئت، إن شئت أن أطبق عليهم الأخشبين؟»

فقال النبي صلى الله عليه وسلم: بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحده، لا يشرك به شيئاً». أخرجه مسلم.

خامساً: موكلون بالنفخ في الصور.

عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كيف أنعم وصاحب القرن قد التقم القرن، واستمع الإذن متى يؤمر بالنفخ فينفخ». أخرجه الترمذي.



سادساً: حراسة الملائكة لمكة والمدينة من الدجال.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال، إلا مكة، والمدينة، ليس له من نقابها نقب، إلا عليه الملائكة صافين يحرسونها، ثم ترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات، فيخرج الله كل كافر ومنافق». أخرجه الترمذي.

سابعاً: كتابة الحسنات والسيئات.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَدَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّهِمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا فَلِئِنَّ اللَّهَ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس: ٢١].

قال تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨].

ثامناً: حفظ بني آدم.

قال تعالى: ﴿لَهُ مَعْقَبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾

[الرعد: ١١].

تاسعاً: قبض الأرواح عند الموت.

قال تعالى: ﴿قُلْ يَنْوَفِّنَاكُمْ مَلَكَ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ

تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة: ١١].

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ

أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١].



ولا تعارض بين الآيتين؛ فالموكل بقبض الأرواح هو ملك الموت،
وله أعوان يعملون بأمره.

إلى غير ذلك من أعمال الملائكة.





قال المصنف: «وَأَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ الْقُرْنُ الَّذِي رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَمَنُوا بِهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ».

شرح المصنف يتكلم عن القرون الثلاثة، وعن فضلهم.

وقد جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خيرُ الناسِ قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...». أخرجه البخاري ومسلم. فقد أثبت النبي صلى الله عليه وسلم الخيرية لهذه القرون الثلاثة، وذلك متضمنُ الشاء عليهم في معتقدهم، وأقوالهم، وأعمالهم، فلهم الفضلُ والكمالُ الذي لا يلحقهم فيه أحدٌ من هذه الأمة.

وسياتي مزيد بسط عند الكلام عن السلف.

والقرن يطلق على مدة من الزمان.

وقد اختلف أهل العلم في تقدير هذه المدة:

فمنهم من قال: أربعون سنة، ومنهم من قال: ثمانون، ومنهم من قال:

مائة.

وهذا الاختلاف راجع إلى أعمار أهل كل زمن.

وأما المعتبر في القرون الثلاثة فهو: جمهور أهل القرن.

فالقرن الأول: انقروا بانقراض الخلفاء الراشدين، ومن أهل العلم

من قال: إلى نحو مائة سنة.



والقرن الثاني: انقرضوا في إمارة ابن الزبير.

والقرن الثالث: انقرضوا في أواخر الدولة الأموية وأوائل الدولة العباسية.

وهذا اختيار أبي العباس بن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.



قال المصنف: «وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عَثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ- .
وَأَلَّا يُذَكَّرَ أَحَدٌ مِنْ صَحَابَةِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَّا بِأَحْسَنِ ذِكْرٍ، وَالْإِمْسَاكُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَنََّّهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ أَنْ يُلْتَمَسَ لَهُمْ أَحْسَنُ الْمَخَارِجِ، وَيُظَنَّ بِهِمْ أَحْسَنُ الْمَذَاهِبِ».

انتقل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى ذكر المسائل المتعلقة بباب الاعتقاد، ومنها ما يتعلق بمعتقد أهل السنة في الصحابة.
وتكلم في هذه الجملة على التفاضل بين الصحابة، وأن أفضل الصحابة هم الخلفاء الراشدون.

ثم بين منهج أهل السنة في الموقف فيما شجر بين الصحابة.
وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: معنى الصحابي.

الصحابي مشتق من الصحبة.

والصحبة في لغة العرب يرجع معناها إلى مقارنة شيء لشيء ومقاربتة.

فمدلولها اللغوي يرجع إلى أي مقارنة ومقاربة قلت أو كثرت.

المسألة الثانية: تعريف الصحابة شرعاً.

تعريف الصحابي هو: كل من رأى النبي ﷺ ولو لحظته، في حياته ﷺ،

بعد بعثته، مؤمناً به، ومات على ذلك.

فقولنا: «كل من رأى» دخل فيه من رآه يقظة حقيقة، أو من كان في حكمه كالأعمى.

وقولنا: «ولو لحظة» احتراز من اشتراط الملازمة، وطول الصحبة.

وقولنا: «في حياته ﷺ»، احتراز ممن رآه في منامه، أو بعد موت النبي ﷺ.

وقولنا: «بعد بعثته»، احتراز ممن رآه قبل البعثة.

وقولنا: «مؤمناً به»، احتراز ممن رآه حال كفره.

وقولنا: «ومات على ذلك»، احتراز ممن رآه لما كان مؤمناً ثم ارتد ولم

يرجع إلى الإسلام حتى مات.

وهذا التعريف يدل عليه ما يأتي:

أولاً: اللغة، فالصحبة في مقتضى لغة العرب هي مطلق المقارنة، من

غير اشتراط الملازمة، وطول الصحبة.

ثانياً: الشرع، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «متى

ألقى إخواني؟

قالوا: يا رسول الله، ألسنا إخوانك؟

قال: أنتم أصحابي، وإخواني الذين آمنوا بي، ولم يروني». [أخرجه

الطبراني في المعجم الأوسط].

فعلق النبي ﷺ الصحبة بالرؤية من غير أن يقيدتها بشرط آخر، فدل ذلك على أن مطلق الصحبة تثبت بمجرد الرؤية.

ثم إن الخطاب كان لمن رأى النبي ﷺ في حياته ﷺ بعد بعثته، مؤمناً به، ومات على ذلك.

وهذا التعريف لأصل الصحبة لا لكمالها.

فأصل الصحبة تثبت بمجرد الرؤية، وما كان في حكمها.

وهذا لا يعني أن الصحابة في الصحبة على درجة واحدة، وإنما هم متفاوتون فيها، فليس من رآه مرة كمن صحبه شهراً، وليس من صحبه شهراً كمن صحبه سنة، وليس من صحبه سنة كمن طال صحبته له ﷺ.

المسألة الثالثة: تفاضل الصحابة.

الصحابة في الجملة أربعة أصناف:

الأول: المهاجرون.

الثاني: الأنصار.

الثالث: مسلمة الفتح.

الرابع: الصبيان الذين رأوا النبي ﷺ.

وهم متفاضلون فيما بينهم، وتفاضلهم من جهتين:

الأولى: من جهة الجملة.

الثانية: من جهة التفصيل.

أما من جهة الجملة فعلى النحو الآتي:

المهاجرون، ثم الأنصار، ثم مسلمة الفتح، ثم الصبيان ممن رأى النبي ﷺ.

والدليل على التفضيل من جهة الجملة: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ

مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِهِ وَكُلًّا

وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَ ﴿[الحديد: ١٠].﴾

وقد اختلف في المراد بالفتح:

فمنهم من ذهب إلى أن المراد بالفتح: فتح مكة، وهو قول مجاهد.

ومنهم من ذهب إلى أن المراد بالفتح: صلح الحديبية، واختاره الطبري.

وأما من جهة التفصيل فعلى النحو الآتي:

أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي.

وقد دل على ذلك: إقرار الله، وإقرار النبي ﷺ في الثلاثة الأول، وبالإجماع

في الرابع.



فقد أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ، فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان ابن عفان رضي الله عنه».

ثم بعد الخلفاء الأربعة سائر العشرة المبشرين بالجنة، ثم أهل بدر من المهاجرين، ثم أهل بدر من الأنصار.

واختلف فيمن بعد أهل بدر:

فمنهم من جعل بعدهم: أهل أحد.

ومنهم من جعل بعدهم: أهل بيعة الرضوان.

ثم بعدهم من أنفق من قبل الفتح وقاتل، ثم من جاء بعدهم.

المسألة الرابعة: صفات الصحابة.

للصحابه عدة صفات، ومنها:

١ - عدالتهم.

وهذا باتفاق أهل الإسلام إلا من شذَّ من أهل البدع والأهواء.

فالصحابه كلهم عدول بتعديل الله لهم، وبتعديل رسول الله ﷺ، كما

قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ

بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ

خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿ [التوبة: ١٠٠].

هذا الثناء من عند العليم الحكيم الخبير الذي يعلم خفايا النفوس، وما تُكِنُّهُ الصدور، فلو لم يكونوا عدولاً لَمَا أَثْنَى اللهُ عليهم، وامتدح من اتبع طريقهم.

والصحابا قد جاوزوا القنطرة بحمد الله وامتته، فلا يبحث عن عدالتهم.

٢- خيرية قلوبهم.

فقد شهد الله العليم الخبير للصحابا بخيرية قلوبهم، وأنه ليس في القلوب أخير من قلوبهم بعد قلوب الأنبياء.

وهذا يدل على فضلهم، وعلو منزلتهم.

وهي أفضل صفة اختص بها أصحاب رسول الله ﷺ.

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «إن الله نظر في قلوب العباد فوجد

قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته.

ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ، فوجد قلوب أصحابه رضي الله عنهم

خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه ﷺ يقاتلون على دينه». [أخرجه أحمد

في المسند، وله حكم الرفع].

فهل هناك صفة أعظم من هذه الصفة؟ أن يشهد الله بخيرية قلوبهم.

فلعن الله من أبغضهم.



٣- أفضل من كل من جاء بعدهم.

فكل من جاء بعد الصحابة فهو دون الصحابة في الفضل والمنزلة، فليست هناك فضيلة أعظم من فضيلة صحبة النبي ﷺ.

سؤال: لماذا أعظم فضيلة هي الصحبة؟

الجواب: لأن هذه الصحبة مبنية على صفاء القلوب وخيريتها - كما تقدم عن ابن مسعود رضي الله عنه، وعلى تعديل الله وتركيته.

فمن كان بعدهم مهما ارتفعت منزلته فهو دون رأى النبي ﷺ لحظة؛ فضلا عما لازم.

فأحاد الصحابة أفضل من آحاد من جاء بعدهم.

وهذا القول هو قول معظم العلماء؛ فإن فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل.

المسألة الخامسة: حقوق الصحابة على الأمة.

حقوقهم التي تجب على الأمة كثيرة، منها:

١- محبتهم.

حب الصحابة دين يتقرب به كل مسلم إلى الله سبحانه.

قد يقول قائل: لماذا نحب الصحابة؟

قيل له: نحبهم لأمر؛ منها:

الأول: محبة الله ورسوله ﷺ للصحابة؛ بدليل ثناء الله ورسوله ﷺ

عليهم، وأمره بالاستغفار لهم، ونحو ذلك.

ومن تمام محبة الله ورسوله أن تحب ما يحبان.

وإذا كان ذلك كذلك كان حبهم واجبًا.

الثاني: هم نقلة الدين الذي به سعادة الدنيا والآخرة، وهذا يقتضي من

كل مسلم متدين بدين الإسلام أن يُكن في صدره محبته للصحابة، الذين

لولاهم - بعد الله - ما وصل دين الإسلام.

وهذا يوجب محبتهم.

الثالث: هم الذين جاهدوا في نصرة دين الإسلام، وباعوا أنفسهم لله

من أجل ظهور هذا الدين، ففتحوا البلدان، وأخرجوا الناس من الظلمات

إلى التوحيد.

الرابع: لما لهم من الصفات العظيمة، والفضائل الجليلة التي تجعل

العبد محبًا لهم.

فأولى من وجدت فيهم صفات الكمال بعد الأنبياء هم الصحابة.

٢- توقييرهم وتعظيمهم.

يجب على الأمة أن توقر الصحابة وتعظمهم؛ لأن توقييرهم وتعظيمهم من توقيير الله وتعظيمه، وأيضاً من توقيير رسول الله ﷺ وتعظيمه؛ لِمَا حباهم الله من الشناء، والخيرية، والفضل.

قال الإمام مالك بن أنس: «كان صالح السلف يعلمون أولادهم حب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كما يعلمون السورة أو السنة».

وقيل للحسن: حب أبي بكر وعمر سنة؟ قال: «لا، فريضة».

وهذا من تعظيم السلف للصحابة.

٣- الترحم عليهم والاستغفار لهم.

فقد أمر الله من جاء بعد الصحابة أن يترحم عليهم، ويستغفر لهم، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أُمرُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لَهُمْ فَسَبَوْهُمْ! ثُمَّ قَرَأَتْ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ الْآيَةَ». [أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير].

قال أحمد - وذكر له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم -: «رحمهم الله أجمعين». [أخرجه الخلال في السنة].

٤ - الكف عن ذكر مساوئهم وما شجر بينهم.

الواجب على كل عبد مؤمن بالله، موقر للصحابة، محب لهم أن يتعد عن كل ما يكون سبباً في بغضهم، والنيل منهم؛ لأن ضد المحبة البغض، والبغض ناتج عن ذكر عيوبهم.

فلما كان ذكر العيوب طريقاً للبغض الذي يناقض المحبة كان ذكر المساوئ محرماً.

وهو يُفْضِي إِلَى مُحْرَمٍ.

وما لا يتم ترك المحذور إلا به كان واجباً.

فالمحذور هو بغضهم، ولا يتم تركه إلا بترك ذكر مساوئهم، فكان ترك

ذكر مساوئهم واجباً.

والولوج فيما شجر بينهم؛ مما ينبت البغض في القلب، ويوجب الشحناء،



فما حصل بين الصحابة من النزاع قد علمه الله أزلاً، ومع ذلك زكّاهم، وأثنى عليهم، وحرّم النبي ﷺ -الذي لا ينطق عن الهوى- سبّهم إلى يوم القيامة.

وفي هذا السياق قال ابن عباس رضي الله عنهما: «لا تسبوا أصحاب محمد، فإن الله عزَّ وجلَّ قد أمر بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنهم سيقتلون». [أخرجه أحمد في فضائل الصحابة].

وعن أبي بكر المروزي، قال: قيل لأبي عبد الله ونحن بالعسكر، وقد جاء بعض رسل الخليفة وهو يعقوب فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول فيما كان من علي ومعاوية -رحمهما الله-؟ فقال أبو عبد الله: «ما أقول فيها إلا الحسنى». [أخرجه الخلال في السنة].

وما روي من مساوئ لا تخلو من أحوال على سبيل العموم:

أحدها: ما هو كذب، وهو الأغلب.

والكذب فيها من وجوه:

الأول: أن يذكر ما لم يقع أصلاً.

الثاني: أن يزداد فيما وقع أو ينقص منه.

الثالث: أن يغير.

ثانيها: ما هو صحيح، كان مبعثه الاجتهاد، وهم فيه ما بين الأجر

والأجرين.

قال المصنف: «وَالطَّاعَةُ لِأَيِّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وِلَاةِ أُمُورِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ».

انتقل المصنف إلى الكلام عن معتقد أهل السنة في مسألة الإمامة، وبين وجوب طاعة ولاة الأمور وعلمائهم، كما قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

ويدخل في أولي الأمر: الأمراء والعلماء.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: الإمامة لغة: مصدر أم.

وهو: كل من اقتدي به وقُدِّم في الأمور.

ومقصودنا في باب الإمامة هو: السلطان.

فإن قيل: ما حكم تعدد الأئمة بتعدد الأقطار؟

قيل له: الأصل أن يكون لجميع المسلمين إمام واحد.

لكن بعد تعدد الأقطار واتساعها، واستقلال كل قطر عن القطر الآخر

صار تعدد الأئمة ضرورة، ولهذا أفتى العلماء بجواز ذلك.

المسألة الثانية: حكم تنصيب الإمام.

تنصيب الإمام واجب بالكتاب والسنة والإجماع والنظر.

أولاً: من القرآن:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾

[البقرة: ٣٠].



فقد أخبر الله أنه جاعل في الأرض خليفة.

قال القرطبي في تفسيره: «هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يُسمع له ويُطاع؛ لتجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الخليفة.

ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة، ولا بين الأئمة، إلا ما روي عن الأصم حيث كان عن الشريعة أصم».

وقال تعالى: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾

[ص: ٢٦].

ثانياً: من السنة:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ومن مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية». أخرجه مسلم.

فالببيعة التي هي واجبة متوقفة على تنصيب الإمام، فيكون تنصيب الإمام واجباً.

ثالثاً: الإجماع:

قال ابن حزم: «اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل، يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ، حاشا النجدات من الخوارج، فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يشاطروا الحق بينهم».

رابعاً: النظر:

وجوب تنصيب الإمام من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛ وذلك أن أمور الدنيا والدين لا تقوم إلا بتنصيب الإمام.

فهل يمكن للناس أن تستقيم حياتهم بلا إمام يردعهم، ويقوم الأحكام عليهم؟

الجواب: لا يمكن.

وكذلك الدين.

فإذا كان الدين واجباً كان ما توقف عليه أيضاً واجباً.

فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس.

وأيضاً لدفع الفتنة، وانتشار الفوضى، فبدون إمام تحصل الفتن.

فإن قيل: وجوب تنصيب الإمام هل هو وجوب عيني أو كفائي؟

قيل له: الوجوب هنا كفائي.

المسألة الثالثة: طرق تولية الإمام.

لم يأت نص صريح في كيفية تولية الإمام، لكنها تؤخذ من فعل الخلفاء

الراشدين؛ فإن النبي ﷺ أمر باتباع سنتهم.



ومن سنتهم التي يجب علينا أن نتبعهم فيها: طرق تعيين الإمام.

ويمكن أن نقسم طرق تولية الإمام إلى قسمين:

الأول: اختيارية.

الثاني: اضطرارية.

أما الأول: وهي الاختيارية، وهي ما أخذ من سنة الخلفاء الراشدين.

وهي طريقتان:

الأول: مبايعة أهل الحل والعقد، كما فعل مع أبي بكر، وعلي عليه السلام.

الثاني: استخلاف الأول للثاني، وهو نوعان:

١- استخلاف لمعين، أي: نص عليه بعينه، كما استخلف أبو بكر

عمر عليه السلام.

٢- استخلاف جماعة يفوض التخيير إليهم، كما استخلف عمر ستة

نفر عليهم السلام.

وهذان الطريقتان وقع علي انعقادهما الإجماع.

الثاني: وهي الاضطرارية، وهي ما أخذ بالقهر والتغلب.

فلو أن إماماً تولى بالقهر والغلبة واستتب له الأمر صار إماماً.

وقد أجمع العلماء على السمع والطاعة له؛ حقناً للدماء، وتسكيناً للدهماء.

يدل على هذا: ما جاء عن عبد الله بن دينار قال: «لما بايع الناس عبد الملك، كتب إليه عبد الله بن عمر: إلى عبد الله عبد الملك أمير المؤمنين إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت، وإن بني قد أقروا بذلك». أخرجه البخاري.

فالخليفة كان عبد الله بن الزبير، قد بايعت له جميع الأقطار إلا الأردن، لكن خرج عليه عبد الملك بن مروان فتغلب عليه وأخذ منه الخلافة. ومع ذلك بايع الناس بعد ذلك لعبد الملك، وممن بايع من أدرك ذلك من الصحابة كابن عمر رضي الله عنهما.

فقد أقر له ابن عمر بالخلافة مع أنه أخذها قهراً.

قال الشافعي: «كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة، ويجمع الناس عليه فهو خليفة».

وقال ابن حجر: «وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب، والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء».



المسألة الرابعة: حكم مبايعة الإمام.

حكم مبايعة الإمام واجبة على كل مسلم وجوباً عينياً.

والدليل: ما جاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول: «ومن مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية». أخرجه مسلم.

ووصف الميتة بأنها جاهلية يدل على أنها محرمة.

فإن سأل سائل: هل لهذه البيعة من ضوابط؟

كان جوابه: نعم، لهذه البيعة ضوابط، منها:

١- ألا تكون لأجل الدنيا، وإنما تكون امتثالاً لأمر الله؛ فعن أبي هريرة

رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة، ولا يزيكهم،

ولهم عذاب أليم، وذكر منهم: ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنيا، فإن أعطاه

منها رضي، وإن لم يعطه منها سخط». أخرجه البخاري.

فهذا الوعيد الشديد لمن بايع من أجل الدنيا؛ كرجاء منصب، أو مال،

أو نحو ذلك.

٢- تنعقد بمن تقوى بهم شوكته.

الإمام لا يكون إماماً إلا إذا كانت له شوكة وقوة ومنعة، فمن لم تكن له

شوكة لا يصح أن يكون إماماً.

المسألة الخامسة: حقوق الراعي على رعيته.

للراعي عدة حقوق؛ منها:

١ - السمع والطاعة في المعروف.

قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوَلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾

[النساء: ٥٩].

فأمر الله بطاعة ولي الأمر، والأصل في الأمر أنه للوجوب.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «على المرء المسلم

السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا

سمع ولا طاعة». أخرجه البخاري ومسلم.

فإن قيل: هل يُسمع ويُطاع للأمير على الإطلاق؟

قيل له: إن السمع والطاعة مقيدان بأمرين:

١ - الاستطاعة.

ودليلها: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: كنا نبأ رسول الله صلى الله عليه وسلم على

السمع والطاعة يقول لنا: «فيما استطعت».

وهي داخلة تحت قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾

[البقرة: ٢٨٦].



٢- في غير المعصية.

السمع والطاعة مقيدان بعدم الأمر بالمعصية، فمتى أمرت بمعصية فلا تطعه في الأمر المعين، وتبقى الطاعة في غير هذا الأمر المعين.

عن علي عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا طاعة لمخلوق في معصية الله عز وجل». أخرجه أحمد.

فلا يسمع للحاكم في الأمر المحرم، وتبقى الطاعة العامة في غيره.

وثمة أمر مهم، وهو: ما يأمر به الحاكم على أقسام:

أولاً: إذا أمر الحاكم بأمر مباح فإن طاعته فيه واجبة.

ثانياً: إذا أمر الإمام بمسألة خالف فيها نصاً صريحاً أو إجماعاً.

فهنا لا يجوز متابعتة في هذه المسألة، وإنما تقدم طاعة الله وطاعة

رسوله صلى الله عليه وسلم على طاعة الإمام، فطاعة ولي الأمر تابعة لطاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً: إذا أمر بمسألة اجتهادية يسوغ فيها الخلاف، فهل حكمه يرفع

الخلاف؟

والجواب: يرفع الخلاف في مسائل الحكم والقضاء، لا في مسائل

الاعتقاد والعبادات.

فلو أن إماماً قال: الحوض قبل الصراط، فلا يرفع حكمه الخلاف؛ لأن هذه المسألة متعلقة باعتقاد العبد، لا بالأمة كلها.

٢- النصيحة لهم.

يجب على الرعية أن ينصحوا أئمتهم.

فقد جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويسخط لكم ثلاثاً: يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم...». أخرجه أحمد.

وهاهنا سؤال: هل لهذه النصيحة من ضوابط يجب مراعاتها؟

والجواب: نعم، للنصيحة ضوابط لا بد من مراعاتها:

أولاً: أن تكون النصيحة للأمر السراً.

فقد جاء عن عياض بن غنم رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من كانت عنده نصيحة لذي سلطان فلا يكلمه بها علانية، وليأخذ بيده، وليخل به، فإن قبلها قبلها، وإلا كان قد أدى الذي عليه والذي له». أخرجه الحاكم.

وهذا نص في أن النصيحة تكون سراً.

ثانياً: يجوز الإنكار على الحكام أمامهم، وبين أيديهم لا من وراء

ظهورهم.

عن طارق بن شهاب - وهذا حديث أبي بكر - قال: أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان، فقام إليه رجل فقال: الصلاة قبل الخطبة. فقال: قد ترك ما هنالك. فقال أبو سعيد: أما هذا فقد قضى ما عليه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان». أخرجه مسلم.

فهذا الرجل أسقط على نفسه الواجب فأنكر، لكن أمام الحاكم، وهذا قيد مهم.

٣- تعظيم السلطان.

عن زياد بن كسيب العدوي قال: كنت مع أبي بكر تحت منبر ابن عامر وهو يخطب وعليه ثياب رفاق، فقال أبو بلال: انظروا إلى أميرنا، يلبس ثياب الفساق، فقال أبو بكر: اسكت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله». أخرجه الترمذي.

وسبب وجوب تعظيم السلطان وعدم جواز إهانته: أن في إهانته نزع الهيبة من صدور الناس، فينتج عن ذلك عدم السمع والطاعة، والاستخفاف بأوامره؛ فتعيش البلاد في فوضى وفساد.

فسدَّ النبي ﷺ هذا الباب، فحذر من إهانة السلطان.

٤ - الدعاء له.

يُدعى للسلطان بالصلاح والهداية والتوفيق، وهذا من فقه السلف -رحمهم الله-.

قال الصابوني: «ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح».

ففي هداية الحكام هداية للرعية، وصلاح لهم.

٥ - عدم الخروج عليهم.

الخروج على الحاكم المسلم وإن كان جائراً محرم لا يجوز.

والأدلة في ذلك واضحة وصريحة ومتنوعة، ومن ذلك:

١ - النصوص الدالة على وجوب السمع والطاعة في العسر واليسر، والمكره والمنشط، وقد تقدم شيء منها، فهذه تدل على حرمة الخروج على الحاكم.

٢ - النصوص الدالة على لزوم الجماعة، وعدم مفارقتها، وإن حصل ظلم من الإمام.

عن عرفة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان». أخرجه مسلم.



وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية». أخرجه مسلم.

وهذا الوعيد يدل على أن الخروج كبيرة من كبائر الذنوب.

٣- النصوص الدالة على تحريم الخروج عليهم.

عن عوف بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم».

قيل: يا رسول الله، أفلا ننايذهم بالسيف؟

فقال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولائكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة». أخرجه مسلم.

٤- النصوص الدالة على أداء الحق الواجب للإمام مع وجود الظلم

ونحوه.

عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ستكون أثرة وأمور تنكرونها».

قالوا: يا رسول الله، فما تأمرنا؟

قال: تؤدون الحق الذي عليكم، وتسالون الله الذي لكم». أخرجه

البخاري.

٥- الإجماع.

فقد حكى الأئمة ذلك في معتقدتهم.

قال ابن عبد البر: «وأما أهل الحق وهم أهل السنة فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلاً عدلاً محسناً، فإن لم يكن، فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليه؛ لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف؛ ولأن ذلك يحمل على إهراق الدماء، وشن الغارات، والفساد في الأرض، وذلك أعظم من الصبر على جورهِ وفسقه».

٦- إنكار الأئمة على من خرج.

قال أبو بكر المروزي: «سمعت أبا عبد الله يأمر بكف الدماء، وينكر الخروج إنكاراً شديداً». أخرجهُ الخلال في «السنة».

٧- النظر في المفسدة الحاصلة بالخروج من سفك الدماء، وهتك

الأعراض، فهي أعظم من المفسدة الحاصلة ببقائه مع ظلمه.

والقاعدة الشرعية: أن يدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما.

فسفك الدماء أعظم من مصلحة الخروج على الحاكم.

ومما ينبغي أن يعلم: أن الخروج على الحاكم المسلم ليس مذهب

أهل السنة، وإنما هو مذهب الخوارج والمعتزلة ومن نحا نحوهم.



فإن اعترض معترض بخروج الحسين بن علي عليه السلام علي يزيد.

يجاب عنه بجوابين:

١- أنه حصل خلاف في جواز الخروج وعدمه، ثم انعقد الإجماع علي عدم جواز الخروج، والإجماع حجة.

قال النووي في شرحه علي «صحيح مسلم»: «وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين». فالخلاف الأول قد رفعه الإجماع.

٢- أن مسألة عدم جواز الخروج علي الحاكم المسلم محل إجماع من الصحابة؛ لمقتضى النصوص الشرعية.

وما حصل من الحسين اجتهاد منه قد أنكر عليه جمع من الصحابة، ثم إنه تراجع عن ذلك، فلم يستقر الخلاف.

فقد ندم علي خروجه، وقد طالبهم بالرجوع إلي بلده، أو إلي الثغر، أو يذهب إلي يزيد، فأبوا وقتلوه.

وهذا الجواب أدق وأقعد من الجواب الأول.

وهاهنا مسألة، وهي: ما هو الموجب للخروج؟

والجواب: الموجب للخروج هو الكفر الصريح.

عن جنادة بن أبي أمية قال: دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض
فقلنا حدثنا -أصلحك الله- بحديث ينفع الله به سمعته من رسول الله ﷺ.

فقال: دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على
السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وألا
ننازع الأمر أهله قال: «إلا أن تروا كفرًا بواحدٍ عندكم من الله فيه برهان».
أخرجه مسلم.

فقد أكد الكفر هنا بعدة أمور:

الأول: أن يكون كفرًا بواحدٍ؛ أي: ظاهرًا واضحًا، لا محتملاً موهماً.

الثاني: أن يكون عندنا فيه من الله برهان، بمعنى: عندنا أدلة واضحة
بينة، لا تحتمل التأويل.

وما هذه القيود إلا لبيان عظم الخروج على الأئمة.

وهنا لابد من مراعاة: أنه ليس مجرد وقوع الحاكم في الكفر يكون
موجباً للخروج، بل لابد أن يكفر عيناً بعد إقامة الحجة عليه.

فليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه، بل لابد من توفر الشروط
وانتفاء الموانع.





قال المصنف: «وَاتَّبَاعُ السَّلْفِ الصَّالِحِ وَاقْتِنَاءُ آثَارِهِمْ، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمْ».

من الأمور التي ذكرها المصنف: اتباع أئمة السلف، والاستغفار لهم؛ إذ هم نقلة الكتاب والسنة، والطعن فيهم طعن فيما نقلوه.

ومراده بأئمة السلف: من تقدم ذكرهم، وهم أصحاب القرون الثلاثة، الذين قال عنهم ﷺ: «وَأَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ الَّذِينَ رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَمَّنُوا بِهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ».

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: من هم السلف؟

لفظة: «السلف» في اللغة تدور على معنى من تقدم في السن والفضل. فكل من تقدمك فهو سلف لك.

ومنه: قول الله ﷻ: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ﴾ [الزخرف: ٥٦].

ومنه أيضًا: قول النبي ﷺ لابنته فاطمة ؓ: «فإنه نعم السلف أنا لك». أخرجه البخاري.

والمراد من «السلف» في الحديث: المتقدم.

وأما السلف اصطلاحًا: فكلمة السلف تطلق باعتبارين:

باعتبار الزمان، وباعتبار المعتقد.

– أما باعتبار الزمن: فتطلق على أهل فترة زمانية محددة.

وقد تنوعت عباراتُ العلماء في المراد بلفظة «السلف» باعتبار الزمان

على أقوالٍ؛ منها:

القول الأول: تُطلقُ على الصحابةِ فقط.

القول الثاني: تُطلقُ على الصحابةِ والتابعينَ.

القول الثالث: تُطلقُ على القرونِ الثلاثة: الصحابةِ والتابعين وتابعي

التابعين.

القول الرابع: تُطلقُ على الصحابةِ والتابعين وتابعي التابعين وتبع

الأتباع.

والأقرب: أنَّ لفظَ السلفِ باعتبارِ الزمانِ تُطلقُ على القرونِ الثلاثةِ

المُفضَّلةِ: الصحابةِ والتابعين وتابعي التابعين؛ لقول النبي ﷺ: «خيرُ الناسِ

قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...». أخرجه البخاري.

إذ هم أهل فضل وسبق؛ لكن هل كل من كان في القرون الثلاثة يصح

أن يجعل من السلف المقتدى بهم؟

الجواب: لا؛ لوجود أهل البدع كالخوارج، والقدرية، في القرون الثلاثة،

فلا بد من إضافة قيد إلى هذا التحديد الزمني حتى نخرج أهل البدع.



وهذا القيد هو: موافقة الصحابة رضي الله عنهم في فهم الكتاب والسنة.

فإذن؛ نعتمد على أهل القرن الأول، أما أهل القرنين فلا نعتمد عليهم إلا إذا وافقوا الصحابة في فهمهم ومنهجهم.

قد يقول قائل: ما الدليل على هذا القيد؟

قيل له: يشهد لهذا القيد: أن الصحابة رضي الله عنهم أثنى الله عليهم ورضي عنهم، ووعدهم بالجنة دون شرط، وأما التابعون لهم فقد كان وعده لهم بالجنة بشرط المتابعة للصحابة بإحسان؛ فقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْمُهِجْرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وأما إطلاق السلف باعتبار المعتقد، فيراد به: من كان موافقاً للصحابة رضي الله عنهم في معتقدهم، وسائرًا على نهجهم.

المسألة الثانية: وجوب اتباع السلف.

وقد دل على وجوب اتباع السلف: الكتاب، والسنة، والإجماع.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ

سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ سَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

توعد الله في هذه الآية الكريمة من شاق الرسول، واتبع غير سبيل المؤمنين بالعذاب الأليم؛ فدل على أن اتباع سبيلهم واجب متعين.

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة.

قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي». أخرجه الترمذي في جامعه.

ففي هذا الحديث وصف النبي ﷺ الفرقة الناجية بأنها هي التي كانت على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه؛ وهذا دليل على وجوب اتباعهم، والاهتداء بهديهم، وأن من خالفهم مُتَوَعَّدٌ بالنار.

ومن الأدلة الدالة على وجوب اتباع السلف: ما جاء عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة؛ وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله، كأنها موعظة مودع؛ فأوصنا!

قال: أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن تأمر عليكم عبد، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً؛ فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة».

دل هذا الحديث على وجوب اتباع السلف من وجوه؛ منها:

١- أن النبي ﷺ قد أبلغ في موعظته؛ حتى فهموا أنها موعظة مودع، وفي مثل هذه الحال يستقصي فيها ما لا يستقصي غيره، وقد حضهم فيها على التمسك بسنته، وسنة الخلفاء الراشدين.

٢- أن الصحابة رضي الله عنهم استوصوا النبي ﷺ بوصية تنفعهم؛ فأوصاهم بالتمسك بسنته ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين؛ فدل على أن النجاة لا تكون إلا بهذا السبيل.

٣- أن النبي ﷺ أمر -والأصل في الأمر أنه للوجوب- أمته عند التنازع والاختلاف بالتمسك بسنته ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين.

٤- أن النبي ﷺ حَضَّ على التمسك بسنته، وسنة الخلفاء الراشدين في قوله: «عضوا عليها بالنواجذ».

وأما الإجماع: فقد قال ابن القيم في «إعلام الموقعين»: «إنه لم يزل أهل العلم في كل عصر ومصر يحتاجون بما هذا سبيله في فتاوى الصحابة وأقوالهم، ولا ينكره منكر منهم، وتصانيف العلماء شاهدة بذلك، ومناظرتهم ناطقة به».



قال المصنف: «وَتَرَكُ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ فِي الدِّينِ، وَتَرَكُ مَا أَحَدَثَهُ الْمُحَدِّثُونَ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا».

ختم المصنف رسالته العقدية بترك المراء والجدال في الدين، ويعني بذلك: المراء والجدال بالباطل، كما أمر بترك البدع والمحدثات.

وتتعلق بهذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى: أقسام الجدال.

الجدال على قسمين:

١ - الجدال المحمود؛ وهو ما كان للوقوف على الحق وتقريره.

ويدل على مشروعية المناظرة المحمودة ما يلي:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾

[العنكبوت: ٤٦].

وقوله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

النوع الثاني: الجدال المذموم، وهي إذا كان لمدافعة الحق، أو كان

جدالاً بغير علم.



قال تعالى: ﴿وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ﴾ [غافر: ٥].

وقال تعالى: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ﴾ [الأنفال: ٦].

وقال تعالى: ﴿هَتَانِمْ هُنُؤَلَاءِ حَاجِبَتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦].

فقد ذمَّ الله تعالى في القرآن ثلاثة أنواعٍ من المجادلة: ذمَّ أصحابَ المجادلةِ بالباطل ليدحضوا به الحقَّ، وذمَّ المجادلةَ في الحقِّ بعد ما تبين، وذمَّ المحاجةَ فيما لا يعلم المحاجُّ.

فإن قيل: أتجوز مناظرة أهل البدع؟

قيل له: الأصل هو النهي عن ذلك، وهذا ما درج عليه أئمة السلف.

ونهيهم يرجع إلى أمرين:

الأول: صيانة العلم عن المراء والخصومات؛ فإن العبد لا يتعلم العلم

للمراء، وإنما يتعلمه لوجه الله؛ حتى يرفع الجهل عن نفسه.

قال مسلم بن يسار: «إياكم والمراء، فإنها ساعة جهل العالم، وبها يبتغي

الشیطان زلته».

الثاني: أن العبد لا يأمن على نفسه من الوقوع في الضلال.

عن أبي أيوب قال: كان أبو قلابة يقول: «لا تجالسوا أهل الأهواء

ولا تجادلوهم؛ فإني لا آمن أن يغمسوكم في الضلالة، أو يلبسوا عليكم في

الدين بعض ما لبس عليهم». الشريعة.

قد يقول قائل: هذا فيه إضعاف لأهل السنة، أيتكلم المبتدع بالباطل ونحن نسكت؟! ونحن نسكت!؟

قيل له: فيه حماية لأهل السنة، لا إضعاف لهم.

ثم إن السكوت أشد عليهم من المناظرة.

قال أيوب: «لست براد عليهم أشد من السكوت».

تبين معنا أن الأصل هو عدم مناظرة أهل البدع، وقد نخرج عن هذا الأصل لضرورة، أو مصلحة راجحة، فمتى كانت المصلحة راجحة جازت مناظرتهم.

وأما إذا كانت المفسدة هي الراجحة فنبقى على الأصل.

ومن الضرورة ما حصل للأئمة في فتنة القول بخلق القرآن، فلم يجد أهل السنة بُدًّا من مناظرة الجهمية؛ إذ كانت بأمر السلطان.

المسألة الثانية: معنى البدع.

البدع: جمع بدعة، وهي: كل ما أحدث في الدين مما لم يكن عليه

النبي ﷺ وأصحابه.

وأهل الابتداع، حقيقة قولهم أن الرسول ﷺ لم يبلغ الشرع كاملاً.



قال ابن الماجشون كما في «الاعتصام» للشاطبي: سمعت مالكا يقول: «من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة، زعم أن محمداً ﷺ خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. فما لم يكن يومئذ ديناً، فلا يكون اليوم ديناً».

وقال أبو إسحاق الشاطبي في «الاعتصام»: «فالمبتدع إنما محصول قوله بلسان حاله أو مقاله: إن الشريعة لم تتم، وأنه بقي منها أشياء يجب أو يستحب استدراكها؛ لأنه لو كان معتقداً لكمالها وتمامها من كل وجه؛ لم يبتدع، ولا استدرك عليها، وقائل هذا ضال عن الصراط المستقيم».

والمؤلف كأنه يشير في خاتمته إلى أخذ العقيدة من منبعها الصافي من الكتاب والسنة، وترك ما أحدثه أهل الكلام ونحوهم من عبارات وألفاظ ودلائل، غايتها ترك العقيدة الصحيحة، والتلوث بعقائد فلاسفة أهل اليونان ودلائلهم.

وقد دخل على الأمة الإسلامية شر عظيم لما عرّبت كتب أهل اليونان، فنبذ جماعة من الناس ممن ينتسب إلى الإسلام كتاب الله وراء ظهره وأقبلوا على علم الكلام، فآل بهم الأمر إلى الحيرة والاضطراب، ومفارقة ما عليه الصحابة الكرام.

حتى قال أبو المعالي الجويني: «قرأت خمسين ألفاً في خمسين ألفاً، ثم خَلَيْتُ أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة، وركبتُ البحر الخضمَّ، وَغُصْتُ في الذي نهى أهل الإسلام عنه، كل ذلك في طلبِ الحق، وكنت أهرب في سالفِ الدهر من التقليد، والآن فقد رجعتُ إلى كَلِمَةِ الحقِّ، عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَائِزِ، فَإِن لَمْ يَدِرْ كُنِيَ الْحَقُّ بِلَطِيفِ بَرِّهِ، فَأَمُوتْ عَلَى دِينِ الْعَجَائِزِ، وَيَخْتَمِ عَاقِبَةُ أَمْرِي عِنْدَ الرَّحِيلِ عَلَى كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ: لا إِلَهَ إِلا اللهُ، فالويل لابن الجويني».

وأما في التحذير من علم الكلام فقد نهى عنه أئمة الدنيا في زمانهم:

قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس: «لو كان الكلام علماً لتكلم فيه الصحابة والتابعون كما تكلموا في الأحكام والشرائع، ولكنه باطل يدل على باطل».

وقال الإمام الشافعي القرشي: «حكمت في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُنادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على علم الكلام».

وقال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل: «لست بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء من هذا؛ إلا ما كان في كتاب الله أو في حديث رسول الله ﷺ، فأما غير ذلك؛ فإن الكلام فيه غير محمود».

هذا ما تيسر شرحه، والحمد لله على التمام.

فهرس الموضوعات

- مقدمة الطبعة الأولى ٥
- مقدمة الشرح ٧
- * اشتمل قول المصنف «بَابُ: مَا تَنطِقُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ وَتَعْتَقِدُهُ الْأَفْئِدَةُ» على
- عدة مسائل: ٩
- المسألة الأولى: أن الاعتقاد الصحيح هو: ما انعقد عليه القلب وأظهره
- اللسان ٩
- المسألة الثانية: ما هو واجب أمور الديانات؟ ١٠
- التوحيد باعتبار محل تعلقه من جهة العبد على قسمين: ١٥
- القسم الأول: ما تعلق باعتقاد العبد ١٥
- القسم الثاني: ما تعلق بفعل العبد، وهو توحيد الألوهية. ١٥
- * قول المصنف: «أَنَّ اللَّهَ إِلَهٌ وَاحِدٌ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ» يتعلق بها مسائل: ١٩

- المسألة الأولى: كلمة التوحيد «لا إله إلا الله» كثيرًا ما تقرن بها الشهادة،
 ١٩ فما مناسبة اقتران الشهادة بـ«لا إله إلا الله»؟
- المسألة الثانية: معنى لا إله إلا الله ٢٠
- المسألة الثالثة: إعراب لا إله إلا الله ٢٢
- المسألة الرابعة: كلمة التوحيد اشتملت على ركنين: النفي، والإثبات ... ٢٤
- المسألة الخامسة: الانحرافات في تفسير لا إله إلا الله ٢٥
- المسألة السادسة: بيان أعظم الأشياء مناقضة لكلمة التوحيد ٢٦
- * قول المصنف: «وَلَا شَبِيهَ لَهُ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ» تتعلق بهذه الجملة مسائل: ... ٣٠
- المسألة الأولى: لِمَ نَفَى الشَّيْبَةَ وَالنَّظِيرَ عَنِ اللَّهِ؟ ٣٠
- المسألة الثانية: نفي المثل متضمن إثبات صفات الكمال ٣١
- * قول المصنف: «وَلَا وَلَدَ لَهُ، وَلَا وَالِدَ لَهُ، وَلَا صَاحِبَةَ لَهُ، وَلَا شَرِيكَ لَهُ»
 تتعلق به مسائل: ٣٢
- المسألة الأولى: سبب نفي الولد والوالد والصاحبة ٣٢
- المسألة الثانية: الولد كمال في حق المخلوق، فهل كل ما كان كمالًا
 في حق المخلوق يكون كمالًا في حق الله؟ ٣٣



المسألة الثالثة: نفي الولد والوالد والصاحبة والشريك مستلزم لإثبات

كمال الضد، وهذه هي طريقة أهل السنة في النفي ٣٤

* قول المصنف: «لَيْسَ لِأَوْلَيْتِهِ ابْتِدَاءٌ، وَلَا لِآخِرِيَّتِهِ انْتِهَاءٌ» يتعلق به

مسائل: ٣٧

المسألة الأولى: الله أَوَّلُ قبل خلق المخلوقات ٣٧

المسألة الثانية: الله آخر ليس بعده شيء ٣٨

المسألة الثالثة: هل الأول بمعنى: القديم؟ ٣٩

* قول المصنف: «وَلَا يَبْلُغُ كُنْهَ صِفَتِهِ الْوَاصِفُونَ» يتعلق به مسائل: ٤٠

المسألة الأولى: لا نتجاوز الكتاب والسنة في إثبات صفات الله ٤٠

المسألة الثانية: الصفات مجهولة لنا باعتبار الكيفية ٤١

المسألة الثالثة: صفات الله معلومة المعنى ٤٣

* قول المصنف: «﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾» يتعلق به مسائل: . ٤٧

المسألة الأولى: علم الله لا يحاط به ٤٧

المسألة الثانية: إثبات الكرسي ٤٧

- المسألة الثالثة: إثبات صِفَتِي العلو والعظمة ٤٨
- أدلة الشرع على علو الله تعالى ٤٨
- أدلة الفطرة على علو الله تعالى ٥٣
- أدلة العقل على علو الله تعالى ٥٣
- من المخالفون لأهل السنة والجماعة في هذه الصفة؟ ٥٤
- * قول المصنف: «وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدِ بِذَاتِهِ» يتعلق به مسائل: ٦١
- المسألة الأولى: العرش ٦١
- تأول أهل الكلام العرش ٦٢
- المسألة الثانية: صفة الفوقية لله، وأن الله فوق عرشه ٦٢
- المسألة الثالثة: هل يصح أن يقال: الله فوق عرشه بذاته؟ ٦٣
- دلت النصوص على أن القرب صفة لله ٦٨
- * قول المصنف: «عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» يتعلق به مسائل: ٧٢
- المسألة الأولى: معنى الاستواء ٧٢
- المسألة الثانية: الاستواء المقيد بـ(على) في لغة العرب التي نزل بها القرآن لا يراد به إلا معنى العلو ٧٣



المسألة الثالثة: الاستواء على العرش من الصفات الفعلية المتعلقة

بالمشيئة ٧٧

* قول المصنف: «وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» يتعلق به مسائل: ٨٢

المسألة الأولى: معنى الاسم ٨٢

المسألة الثانية: ضابط الأسماء الحسنی ٨٣

المسألة الثالثة: أسماء الله توقيفية ٨٣

المسألة الرابعة: المراد بكون أسماء الله حسنی ٨٣

* قول المصنف: «وَالصِّفَاتُ الْعُلَا» يتعلق به مسائل: ٨٦

المسألة الأولى: معنى الصفة ٨٦

المسألة الثانية: صفات الله ثبوتية وسلبية ٨٦

المسألة الثالثة: طريقة القرآن في إثبات الصفات الثبوتية والسلبية ٨٧

لماذا كان الغالب في طريقة القرآن في الإثبات، الإثبات المفصل؟ ٨٨

ما المراد بالإثبات المفصل؟ ٨٨

ما المراد بالنفي المجمل؟ ٨٨

* قول المصنف: «لَمْ يَزَلْ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ، تَعَالَى أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ

مَخْلُوقَةً، وَأَسْمَاؤُهُ مُحَدَّثَةً» يتعلق به مسائل: ٩٠

- المسألة الأولى: لماذا كانت أسماء الله وصفاته أزلية؟ ٩٠
- المسألة الثانية: ذكر مذاهب المخالفين لكون صفات الله أزلية ٩١
- المسألة الثالثة: أسماء الله غير مخلوقة ٩٢
- ما مراد الأشاعرة بالاسم؟ ٩٣
- * قول المصنف: «كَلَّمَ مُوسَىٰ بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ ذَاتِهِ، لَا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهِ» يتعلق به مسائل: ٩٦
- المسألة الأولى: مسمى الكلام عند الإطلاق ٩٦
- المسألة الثانية: الله لم يزل متكلمًا إذا شاء وبما شاء ٩٧
- المسألة الثالثة: كلام الله بحرف وصوت ٩٨
- هل المسموع مخلوق أو غير مخلوق؟ ١٠٠
- * قول المصنف: «وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَيَبِيدُ، وَلَا صِفَةً لِمَخْلُوقٍ فَيَنْفَدُ» يتعلق به مسائل: ١٠٣
- المسألة الأولى: القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود ١٠٣
- المسألة الثانية: القرآن كلام الله حيثما تصرّف ١٠٥
- * قول المصنف: «وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرٌ وَشَرٌّ، حُلُوهُ وَمُرُّهُ...» يتعلق به مسائل: ١٠٨

- المسألة الأولى: وجوب الإيمان بالقدر ١٠٨
- المسألة الثانية: كل شيء يقع في الكون إنما يقع بقدر الله، لا يخرج شيء عن القدر قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ ١٠٩
- المسألة الثالثة: تعريف القضاء والقدر ١٠٩
- المسألة الرابعة: معتقد أهل السنة والجماعة في القدر ١٠٩
- المسألة الخامسة: مراتب القدر أربعة: العلم، والكتابة، والمشية، والخلق ١١٠
- المرتبة الأولى: العلم ١١٠
- المرتبة الثانية: الكتابة ١١١
- المرتبة الثالثة: المشية ١١٣
- هل هناك فرق بين الإرادة الكونية والشرعية؟ ١١٣
- المرتبة الرابعة: الخلق ١١٥
- كيف يكون الله هو الذي خلق فعل العبد مع أن العبد مخير في فعله؟ ١١٦
- المسألة السادسة: الذين ضلوا في الأفعال الاختيارية فرّق ١١٧
- المسألة السابعة: الهدى والإضلال ١٢٠

- المسألة الثامنة: هل طلب الرزق ينافي الإيمان بالقدر؟ ١٢١
- المسألة التاسعة: هل يصح الاحتجاج بالقدر؟ ١٢٤
- المسألة العاشرة: هل يسوغ الرضا بالقضاء؟ ١٢٥
- * قول المصنف: «الْبَاعِثُ الرُّسُلَ إِلَيْهِمْ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ» يتعلق به
- مسائل: ١٢٧
- المسألة الأولى: معنى الرسول والنبى ١٢٧
- المسألة الثانية: الفرق بين الرسول والنبى ١٢٨
- المسألة الثالثة: كيفية الإيمان بالرسول ١٣٠
- المسألة الرابعة: الإيمان بالرسول يكون بالاعتقاد والقول والعمل ١٣٠
- المسألة الخامسة: خصائص النبى ﷺ ١٣١
- * قول المصنف: «وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ الْحَكِيمَ، وَشَرَحَ بِهِ دِينَهُ الْقَوِيمَ»
- يتعلق به مسائل: ١٣٣
- المسألة الأولى: معنى الكتب ١٣٣
- المسألة الثانية: كيفية الإيمان بالكتب ١٣٣
- المسألة الثالثة: الإيمان بالكتب يكون بالاعتقاد والقول والعمل ١٣٤



- المسألة الرابعة: خصائص القرآن الكريم: ١٣٥
- أولاً: القرآن نزل مُنَجَّمًا بحسب الوقائع ١٣٥
- ثانياً: القرآن معجزة النبي ﷺ الباقية ١٣٥
- ثالثاً: القرآن مهيمن على ما بين يديه من الكتب ١٣٦
- رابعاً: القرآن معجز ١٣٦
- خامساً: القرآن مُيسَّر للذِّكْرِ ١٣٦
- سادساً: القرآن محفوظ من التبديل والتغيير ١٣٧
- سابعاً: القرآن شامل في خطابه لعموم الثقلين من الجن والإنس ١٣٨
- * قول المصنف: «وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ يَمُوتُ،
كَمَا بَدَأَهُمْ يَعُودُونَ» يتعلق به مسائل: ١٣٩
- المسألة الأولى: معنى اليوم الآخر ١٣٩
- المسألة الثانية: معنى البعث ١٤٠
- المسألة الثانية: الأدلة على وقوع البعث ١٤٠
- المسألة الثالثة: صفة البعث ١٤٢
- المسألة الرابعة: حكم إنكار البعث ١٤٣

* قول المصنف: «وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ضَاعَفَ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ الْحَسَنَاتِ، وَصَفَحَ

لَهُمْ بِالتَّوْبَةِ عَنِ كِبَائِرِ السَّيِّئَاتِ» يتعلق به مسائل: ١٤٤

المسألة الأولى: إذا عمل العبد بالحسنة فله عشر أمثالها. ١٤٤

المسألة الثانية: إذا عمل العبد السيئة فإنها تكتب له مثلها من غير مضاعفة،

قال تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ١٤٥

المسألة الثالثة: العبد إذا همَّ بالحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة واحدة ... ١٤٦

المسألة الرابعة: العبد إذا أراد الحسنة إرادة جازمة، فهذه الإرادة لا بد

أن يقترن بها مع القدرة فعل المقدور، ولو بنظرة أو لفظة أو نحو ذلك.... ١٤٦

المسألة الخامسة: إذا همَّ العبد بالسيئة ولم يفعلها كتبت له حسنة كاملة

إذا تركها من أجل الله ١٤٨

المسألة السادسة: العبد إذا أراد السيئة إرادة جازمة، فهذه الإرادة لا بد

أن يقترن بها مع القدرة فعل المقدور ولو بنظرة أو نحو ذلك ١٤٩

المسألة السابعة: التوبة تغفر الذنوب جميعاً، ومنها الشرك ١٥٠

* قول المصنف: «وَجَعَلَ مَنْ لَمْ يَتُبْ مِنَ الْكِبَائِرِ صَائِرًا إِلَى مَشِيئَتِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ

لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾» يتعلق به مسائل: ١٥٤



- المسألة الأولى: من هم أهل الكبائر؟ ١٥٤
- المسألة الثانية: ما حكم أهل الكبائر في الدنيا؟ ١٥٥
- المسألة الثالثة: ما حكم أهل الكبائر في الآخرة؟ ١٥٦
- * قول المصنف: «وَيُخْرِجُ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ، مَنْ شَفَعَ لَهُ مِنْ أَهْلِ
الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ» يتعلق به مسائل: ١٥٨
- المسألة الأولى: معنى الشفاعة ١٥٨
- المسألة الثانية: الدليل على ثبوت الشفاعة ١٥٨
- المسألة الثالثة: أقسام الشفاعة ١٥٩
- * قول المصنف: «وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ خَلَقَ الْجَنَّةَ، فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِأَوْلِيَائِهِ،
وَأَكْرَمَهُمْ فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ وَجْهِهِ الْكَرِيمِ...» يتعلق به مسائل: ١٦٣
- المسألة الأولى: معنى الجنة والنار ١٦٣
- المسألة الثانية: الأدلة على ثبوت الجنة والنار ١٦٣
- المسألة الثالثة: عقيدة أهل السنة والجماعة في الجنة والنار ١٦٥
- المسألة الرابعة: هل الجنة التي سكنها آدم هي جنة الخلد؟ ١٦٧
- المسألة الخامسة: رؤية الله في الآخرة. ١٦٩

* قول المصنف: «وَتُوضَعُ الْمَوَازِينُ لِوَزْنِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، فَمَنْ ثَقُلَتْ

مَوَازِينُهُ؛ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» يتعلق به مسائل: ١٧٦

المسألة الأولى: معنى الميزان ١٧٦

المسألة الثانية: الأدلة على الميزان ١٧٦

المسألة الثالثة: صفات الميزان ١٧٧

المسألة الرابعة: ما الذي يوزن في الميزان؟ ١٧٨

* قول المصنف: «وَيُؤْتُونَ صَحَائِفَهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ؛

فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا» يتعلق به مسائل: ١٨١

المسألة الأولى: معنى نشر الصحف ١٨١

المسألة الثانية: الأدلة على نشر الصحف ١٨١

المسألة الثالثة: صفة نشر الصحف ١٨٢

المسألة الرابعة: معنى الحساب ١٨٣

المسألة الخامسة: الأدلة على الحساب ١٨٣

المسألة السادسة: أنواع الحساب ١٨٤

المسألة السابعة: متى يكون الحساب؟ ١٨٥



- المسألة الثامنة: من أول الأمم محاسبة؟ ١٨٥
- * قول المصنف: «وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ، يَجُوزُهُ الْعِبَادُ بِقَدْرِ أَعْمَالِهِمْ، فَنَاجُونَ مُتَّفَاوِتُونَ فِي سُرْعَةِ النَّجَاةِ عَلَيْهِ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ» يتعلق به مسائل: ١٨٧
- المسألة الأولى: معنى الصراط ١٨٧
- المسألة الثانية: الأدلة على إثبات الصراط ١٨٧
- المسألة الثالثة: صفات الصراط ١٨٨
- المسألة الرابعة: كيفية مرور الناس على الصراط ١٨٩
- المسألة الخامسة: نتيجة مرور الناس ١٩١
- * قول المصنف: «وَالْإِيمَانُ بِحَوْضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تَرُدُّهُ أُمَّتُهُ، لَا يَظْمَأُ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ، وَيُذَادُ عَنْهُ مَنْ بَدَّلَ وَغَيَّرَ» يتعلق به مسائل: ١٩٢
- المسألة الأولى: معنى الحوض ١٩٢
- المسألة الثانية: الأدلة على الحوض ١٩٢
- المسألة الثالثة: صفات الحوض ١٩٣
- المسألة الرابعة: من أول من يرد الحوض ١٩٤
- المسألة الخامسة: من هم الذين يذادون عن الحوض ١٩٤

* قول المصنف: «وَأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَإِخْلَاصٌ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلٌ

بِالْجَوَارِحِ، يَزِيدُ بِزِيَادَةِ الْأَعْمَالِ، وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهَا...» يتعلق به مسائل: ١٩٦...

المسألة الأولى: تعريف الإيمان لغة ١٩٦.....

المسألة الثانية: تعريف الإيمان شرعاً ١٩٧.....

ما المراد بالقول في الإيمان؟ ١٩٨.....

ما المراد بالعمل في الإيمان؟ ١٩٨.....

المسألة الثالثة: العلاقة بين الإسلام والإيمان ٢٠٣.....

المسألة الرابعة: زيادة الإيمان ونقصانه ٢٠٤.....

ما مذهب المرجئة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه؟ ٢٠٥.....

المسألة الخامسة: الاستثناء في الإيمان ٢٠٦.....

* قول المصنف: «وَأَنَّ الشُّهَدَاءَ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ، وَأَرْوَاحُ أَهْلِ

السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ نَاعِمَةٌ إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُونَ» يتعلق به مسائل: ٢١٢.....

المسألة الأولى: معنى الحياة البرزخية ٢١٢.....

المسألة الثانية: أرواح المؤمنين تتنعم في حياة البرزخ ٢١٢.....



* قول المصنف: «وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ وَيُسْأَلُونَ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ

الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ

الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾» يتعلق به مسائل: ٢١٤

المسألة الأولى: معنى فتنة القبر..... ٢١٤

المسألة الثانية: الأدلة على ثبوت فتنة القبر..... ٢١٤

المسألة الثالثة: هل تعاد الروح إلى البدن وقت السؤال؟ ٢١٦

* قول المصنف: «وَأَنَّ عَلَى الْعِبَادِ حَفَظَةَ يَكْتُتُونَ أَعْمَالَهُمْ، وَلَا يَسْقُطُ

شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنْ عِلْمِ رَبِّهِمْ» يتعلق به مسائل: ٢١٨

المسألة الأولى: معنى الملائكة..... ٢١٨

المسألة الثانية: من هم الملائكة؟ ٢١٩

المسألة الثالثة: كيفية الإيمان بالملائكة..... ٢٢٠

المسألة الرابعة: أسماء الملائكة..... ٢٢١

المسألة الخامسة: أعمال الملائكة..... ٢٢٣

* قول المصنف: «وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ

-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ-...» يتعلق به مسائل: ٢٢٩



- المسألة الأولى: معنى الصحابي ٢٢٩
- المسألة الثانية: تعريف الصحابة شرعاً ٢٢٩
- المسألة الثالثة: تفاضل الصحابة ٢٣١
- المسألة الرابعة: صفات الصحابة ٢٣٣
- المسألة الخامسة: حقوق الصحابة على الأمة ٢٣٥
- * قول المصنف: «وَالطَّاعَةُ لِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وُلاةِ أُمُورِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ»
- يتعلق به مسائل: ٢٤٠
- المسألة الأولى: الإمامة لغة: مصدر أمّ ٢٤٠
- المسألة الثانية: حكم تنصيب الإمام ٢٤٠
- المسألة الثالثة: طرق تولية الإمام ٢٤٢
- المسألة الرابعة: حكم مبايعة الإمام ٢٤٥
- المسألة الخامسة: حقوق الراعي على رعيته ٢٤٦
- * قول المصنف: «وَأَتَّبِعُ السَّلْفَ الصَّالِحَ وَأَقْتِفَاءُ آثَارِهِمْ، وَالاسْتِغْفَارُ لَهُمْ» يتعلق به مسائل: ٢٥٥
- المسألة الأولى: من هم السلف؟ ٢٥٥

- المسألة الثانية: وجوب اتباع السلف ٢٥٧
- * قول المصنف: «وَتَرَكَ الْمِرَاءَ وَالْجِدَالَ فِي الدِّينِ، وَتَرَكَ مَا أَحَدَثَهُ
- الْمُحَدِّثُونَ» يتعلق به مسائل: ٢٦٠
- المسألة الأولى: أقسام الجدل ٢٦٠
- المسألة الثانية: معنى البدع ٢٦٢
- فهرس الموضوعات ٢٦٥



من إصدارات المؤلف

أولاً: ما يتعلق بالإيمان بالله:

- تحرير القواعد المتعلقة بأحكام زيارة القبور والمشاهد.
 - حكم الصلاة في المقبرة لغير قصد التعظيم.
 - أسئلة مهمة متعلقة بالشرك الأصغر والجواب عنها.
 - القواعد والضوابط السلفية في أسماء وصفات رب البرية.
 - موافقة ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات.
 - شرح قواعد الأسماء والصفات.
 - شرح ضوابط الصفات.
 - تحقيق معنى الصورة في قوله ﷺ: «خلق آدم على صورته».
 - أثر الإيمان بصفات الله في سلوك العبد.
- ثانياً: ما يتعلق ببقية أركان الإيمان:
- حقيقة الملائكة.
 - الإيمان بالكتب بين إثبات السلف وتعطيل أهل الكلام.

- المباحث العقديّة المتعلّقة بالإيمان بالرسول.

- الإيمان بما بعد الموت (مسائل ودلائل).

- قواعد أهل الأثر في الإيمان بالقدر.

ثالثاً: ما يتعلّق بالدفاع عن مذهب السلف، وشروح ما كتبه:

- فصل المقال في وجوب اتباع السلف الكرام.

- حكم الذكر الجماعي عند أئمة السلف.

- تبصير الخلف بضابط الأصول التي من خالفها خرج عن منهج السلف.

- تبصير ذوي العقول بحقيقة مذهب الأشاعرة في الاستدلال بكلام الله

والرسول ﷺ.

- براءة أئمة السلف من التفويض في صفات الله.

- الأجوبة السنينة على افتراءات الأشعري سعيد فودة في نقض التدمرية.

- شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني.

رابعاً: ما يتعلّق بأصول الفقه:

- القواعد الأصولية التي تبنى عليها ثمرة عملية.

- شرح الورقات في أصول الفقه.



خامساً: ما يتعلق باللغة:

- المجاز في لغة العرب (قضية خيالية ذهنية).

اللهم اجعل ذلك خالصاً لوجهك الكريم، وانفع به المسلمين